وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2015

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

تقدير الكفاءة الفنية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)خلال الفترة (2006-2011)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالبة :

- بحري فاتن

إشراف الأستاذة:

-نجار روفية

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
رحيم إبراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
نجار روفية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية:2015/2014

وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2015

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

تقدير الكفاءة الفنية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)خلال الفترة (2006-2011)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالبة :

- بحري فاتن

إشراف الأستاذة:

-نجار روفية

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
رحيم إبراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
نجار روفية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية:2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـاء

يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ، ولا باليأس إذا أخفقت

بل ذكرني دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

يا رب

إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا

فلا تأخذ إعتزازي بكرامتي

ربي اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقنا عذاب النار

اللهم آتنا في الدنيا حسنه وفى الآخرة حسنه وقنا عذاب النار

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾

صدق الله العظيم

كلمة شكر

بعد إتمام هذا العمل لا يسعني إلا أن احمد الله عز وجل

على أن أمدني بالقوة والصبر على مواصلة هذا البحث وإتمامه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة

" نجار روفية "

لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة. وكذا إلى جميع الأساتذة الذين

أفادوني بالنصائح المفيدة ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري

الخالص وأمنياتي إلى كل من أمدني بيد المساعدة

والتشجيع لانجاز هذا البحث.

إهداء

إليك...أمي؛ منبع الحنان...حبا

إليك...أبي؛رمزا للصبر والإيثار...فخرا

إليكم ...أفراد عائلتي؛سندي وعوني...اعتزازا

إلى... كل من علمني حرفا أساتذتي...تقديرا

إليكم...زملائي في الدفعة...شكرا

اهدي هذا العمل المتواضع...

فاتن

**

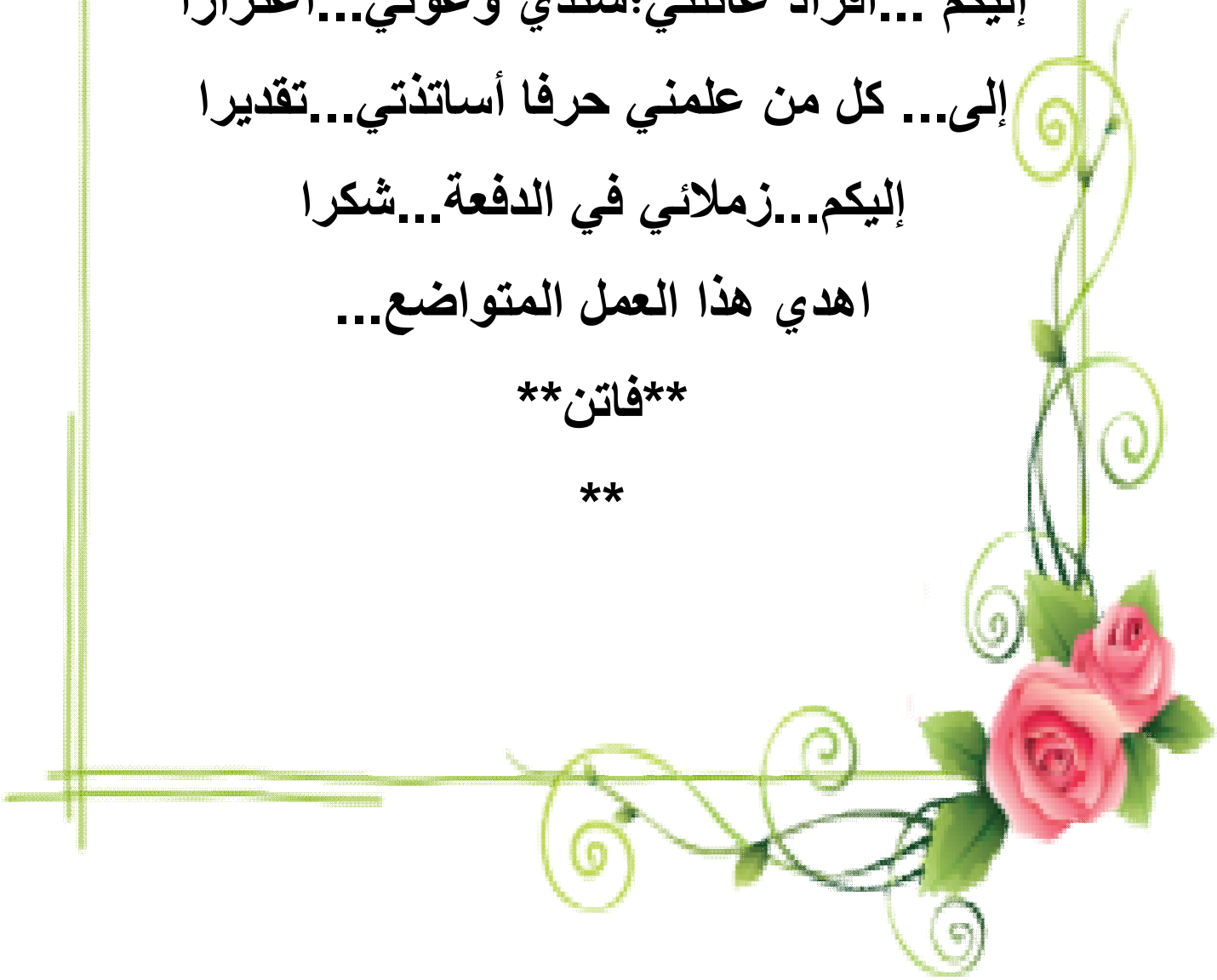

فهرس المحتويات

البسملة	**I**
دعـــــاء	**II**
الشكر والتقدير	**III**
إهـــــــداء	**IV**
فهرس المحتويات	**VI**
فهرس الأشكال والجداول	**IX**
مقدمة عامة	**أ – و**
الفصل الأول: العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مدخل إلى العولمة المالية.....	**03**
المطلب الأول : ماهية العولمة المالية	**03**
المطلب الثاني : أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي.	**14**
المبحث الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء الإصلاحات المصرفية	**40**
المطلب الأول : الجهاز المصرفي الجزائري قبل سنة 1990.....	**40**
المطلب الثاني : إصلاح الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد و القرض	**48**
المطلب الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري بعد سنة 1990	**55**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثاني: الإطار النظري للكفاءة الاقتصادية	
تمهيد	**66**
المبحث الأول : الإطار النظري للكفاءة.....	**67**
المطلب الأول : تطور مفهوم الكفاءة الاقتصادية.....	**67**
المطلب الثاني: الكفاءة في الفكر الإداري	**72**
المطلب الثالث : المصطلحات ذات الصلة بالكفاءة	**76**
المطلب الرابع : أنواع الكفاءة.....	**82**

المبحث الثاني : الكفاءة المصرفية	**87**
المطلب الأول : مفهوم الكفاءة المصرفية	**87**
المطلب الثاني : أنواع الكفاءة المصرفية	**90**
المطلب الثالث : مقاربات قياس الكفاءة المصرفية	**93**
المبحث الثالث : طرق و آليات قياس الكفاءة المصرفية	**97**
المطلب الأول : الطرق التقليدية لقياس الكفاءة المصرفية	**97**
المطلب الثاني : الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية	**105**
خلاصة الفصل	**114**
الفصل الثالث: دراسة قياسية للكفاءة الفنية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية	
تمهيد	**116**
المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة	**117**
المطلب الأول: التعريف بالبنوك العمومية قيد الدراسة.....	**117**
المطلب الثاني: تطور بعض مؤشرات عينة البنوك محل الدراسة.....	**121**
المبحث الثاني: تحديد مدخلات ومخرجات الدراسة	**123**
المطلب الأول: تحديد مدخلات ومخرجات الدراسة.....	**123**
المطلب الثاني:توصيف مدخلات ومخرجات الدراسة.....	**124**
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج	**127**
المطلب الأول: قياس الكفاءة الفنية باستخدام نموذج (RCC) بالتوجه المدخلي.....	**127**
المطلب الثاني: قياس الكفاءة الفنية باستخدام نموذج (CCR) بالتوجه المخرجي.....	**134**
خلاصة الفصل	**140**
خاتمة	**142**
قائمة المصادر والمراجع	**145**
الملاحق	
الملخص	

قائمة الأشكال و الجداول

1 – قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية.....	28
02	هيكل للنظام المصرفي الجزائري و المكون من بنك الجزائر و البنوك التجارية و المؤسسات المالية و كذا مكاتب التمثيل لسنة 2013	60
03	الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية.....	82
04	طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE).....	103
05	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.....	118
06	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA.....	120
07	مؤشر الكفاءة النسبية للبنوك محل الدراسة حسب نموذج(CCR) بالتوجه المدخلي.....	128
08	مؤشر الكفاءة البنية للبنوك محل الدراسة حسب نموذج (CCR)بالتوجه المخرجي.....	134

2– قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988.....	25
02	بنية الودائع حسب الأجل لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2014).....	61
03	بنية القروض الممنوحة حسب الأجل لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2014).....	62
04	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014).....	63
05	الكفاءة و الفعالية.....	78
06	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.....	104
07	مقارنة بين طريقتي مغلق البيانات و حد التكلفة العشوائية	112
08	تطور مجموع الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2006 -2011).....	121
09	تطور حجم الربح الصافي لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2006- 2011).....	121
10	تطور حجم الأموال الخاصة لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة.....	122
11	مدخلات ومخرجات النموذج.....	124
12	قيم مدخلات ومخرجات الدراسة.....	124
13	التوصيف الإحصائي لمدخلات و مخرجات العينة.....	125
14	معامل الارتباط (R) بين مدخلات ومخرجات الدراسة.....	126
15	مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة بالتوجه المدخلي للنموذج (CCR)	127
16	الوحدات المرجعية للبنوك غير الكفؤة حسب نموذج (CCR) بالتوجه المدخلي.....	128
17	المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة حسب نموذج (CCR) بالتوجه المدخلي	130
18	التحسينات المطلوبة في المدخلات و المخرجات حسب نموذج (CCR) بالتوجه المدخلي...	132
19	مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة بالتوجه المخرجي نموذج (CCR).....	134
20	الوحدات المرجعية للبنوك غير الكفؤة حسب نموذج (CCR) بالتوجه المخرجي.....	135
21	المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة حسب نموذج (CCR) بالتوجه المخرجي	136
22	التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات حسب نموذج (CCR) بالتوجه المخرجي....	137

مقدمة عامة

تمهيد:

يؤكد التاريخ الاقتصادي دعمه للحقيقة القائلة بأن للتنمية المالية مساهمة أساسية في النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية و التي شكلت في مجملها واقعا معاصرا وضع العالم على عتبة مرحلة جديدة ‘كانت من أهم معالمها ظاهرة العولمة المالية.

وفي ظل هذه الأوضاع و نتيجة لما يؤديه القطاع المصرفي من دور كبير ومهم في الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث مر القطاع المصرفي بجملة من الإصلاحات ، فلقد شهد قفزة نوعية وذلك بظهور قانون النقد و القرض (90-10) الذي أرسى القواعد السليمة التي تسمح للبنوك بأن تقوم بالأدوار المنوطة بها بشكل فعال و خصوصا في الفترة ما بعد سنة 1990

والتي تميزت بإصدار العديد من الأوامر المعدلة لقانون النقد و القرض و التي أخضعت النظام المصرفي إلى القواعد و المعايير المصرفية العالمية، مما أدى إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المالية و غير المالية، المحلية و الأجنبية .

و نتيجة لاحتدام المنافسة في العمل المصرفي وجدت البنوك نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءتها، حيث ارتبط مفهوم الكفاءة بالاستغلال الرشيد للموارد للحصول على اكبر نفع، و لهذا أصبحت الكفاءة هدف مهم تسعى البنوك إلى تحقيقه لكي تتمكن من الاستمرار و النمو و لهذا أصبح من الضروري قياس الكفاءة، و خصوصا في البنوك العمومية لكونها تستأثر بحصة معتبرة من السوق المصرفي و باعتبار إن نجاح النظام المصرفي فان هذه الدراسة، ستركز على قياس الكفاءة الفنية باستخدام أسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات كطريقة كمية لقياس الكفاءة الفنية للبنوك تعتمد على البرمجة الرياضية.

ومن هذا المنطلق فان إشكالية دراستنا تتبلور في السؤال الرئيسي التالي :

ما مقدار الكفاءة الفنية في البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات ؟

و يرافق سؤالنا الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بالكفاءة الفنية ؟

2- ما المقصود بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات ؟

3-هل تتمتع البنوك العمومية الجزائرية بكفاءة فنية جيدة ؟

4-هل هناك تقارب بين بنوك العينة في تحقيق درجات الكفاءة الفنية ؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات وضعنا مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

1- الكفاءة الفنية هي إنتاج اكبر قدر ممكن من المخرجات من اجل مستوى معين من المدخلات أي بأدنى مستوى من المدخلات.

2- أسلوب التحليل التطويقي للبيانات هو أسلوب يستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة الفنية للوحدات.

3- تتمتع البنوك العمومية الجزائرية بكفاءة فنية جيدة.

4- هناك تقارب بين بنوك العينة في تحقيق درجات الكفاءة الفنية.

1- أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة مهمة لما يأتي:

1- تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصاد الدولة ،فبناء اقتصاد مزدهر لا يكون إلا بوجود قطاع مصرفي متين و متطور و هذا لا يكون إلا عن طريق تحقيق الكفاءة في الأداء.

2- تنبع أهمية الدراسة أيضا من الأهمية الكبيرة التي تكتسبيها الكفاءة الاقتصادية حاليا باعتبار أن مقاييس الكفاءة تعتبر مؤشرات لنجاح و استمرار البنك أو فشله و إعلان إفلاسه و عن طريقها يتم تقييم أداء البنوك و أداء الصناعة المصرفية ككل.

3- تظهر أهمية الدراسة في كون أن الكفاءة أصبحت ضرورة و ليس اختيار لضمان مسايرة العولمة المالية وما تحمله من تحديات المنافسة .

4- لأن هذه الدراسة تسلط الضوء على واقع البنوك العمومية من حيث الكفاءة و بالتالي الحكم على قدرتها في التأقلم و مسايرة التطورات العالمية.

5- التحول من الطرق التقليدية في قياس الكفاءة إلى الطرق الحديثة و التي من ضمنها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.

2- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف على الوضع التنافسي للبنوك العمومية الجزائرية .

2-معرفة أفضل الطرق العلمية و الشاملة لقياس الكفاءة الاقتصادية.

3-الوقوف على مدى تحكم البنوك العمومية في إدارة مدخلاتها.

4-قياس الكفاءة الفنية للبنوك العمومية الجزائرية.

5-التعرف على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأسلوب يستعمل لقياس الكفاءة الفنية.

6-تحديد الكميات الفائضة و التي يجب تخفيضها من المدخلات و الكميات الواجب زيادتها من المخرجات للبنوك غير الكفؤة حتى تحقق الكفاءة الكاملة.

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك جملة من الأسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي كالتالي:

1-إن السبب الأساسي لاختيار الموضوع هو لأنه في مجال التخصص ومن المواضيع المهمة التي تخدم المجال المصرفي.

2-نظرا لتناول الموضوع لقطاع أساسي في النشاط الاقتصادي للبلاد و الذي يؤثر على الاقتصاد ككل

3-يعتبر موضوع الكفاءة من أهم المواضيع في المجال البنكي و متطلبا أساسيا خاصة في الوقت الراهن في ظل اشتداد المنافسة المصرفية.

4-السعي إلى معرفة أفضل الطرق العلمية لإرساء نظام مصرفي يتمتع بكفاءة عالية من حيث تخصيص الموارد و تخفيض التكاليف.

5-إن موضوع الكفاءة البنكية حضي بالعديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة خاصة أروبا ،الولايات المتحدة الأمريكية ،بينما قلت مثل هذه الدراسات على مستوى الدول العربية و الجزائر خاصة و كان هذا سبب محفز لنا للخوض في هذا المجال و دراسة هذا الموضوع.

4- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى مجموعتين من الحدود وهي المكانية و الزمنية وفيما يلي استعراض لتلك الحدود:

1- الحدود المكانية :القطاع الذي سوف يتم فيه تطبيق الدراسة هو القطاع البنكي الجزائري و بالأخص البنوك العمومية الجزائرية.

2- الحدود الزمنية:تمت الدراسة التطبيقية في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2006إلى سنة 2011

5- المنهج المستخدم في الدراسة:

بناءا على طبيعة الإشكال المطروح و بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة ،أما في الجانب التطبيقي سيتم اعتماد منهج دراسة الحالة لتحليل نتائج الدراسة.

6- <u>الدراسات السابقة</u>:

نشير أنه في حدود إطلاعنا على ما أجري من دراسات أننا وجدنا بعض الباحثين الذين تطرقوا إلى عنصر أو بعض العناصر التي لها صلة مباشرة بموضوعنا من بينهم:

1- **<u>دراسة قريشي محمد الجموعي</u>** : بعنوان قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،الجزائر،(2005-2006).

حيث طرح الباحث من خلال دراسة مشكلة كفاءة البنوك الجزائرية في إدارة تكلفة نشاطها ، معتمدا على منهج دراسة حالة عن طريق أخذ عينة تشمل ستة بنوك جزائرية ، خمسة بنوك عمومية و بنك مشترك من حيث الملكية بين القطاع العام و القطاع السعودي و ذلك في الفترة الممتدة من (1994-2003).

وتميزت هذه الدراسة بالجمع بين أدوات التحليل المالي و أدوات التحليل الاقتصادي ،وذلك بتحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية، بهدف قياس كفاءة إدارة التكاليف،و تقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية عن طريق تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية للبنوك محل الدراسة.

ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-البنوك الصغيرة لها القدرة على التحكم في تكاليفها ،خاصة تكاليف الاستغلال أكثر من البنوك كبيرة الحجم ،وبذلك تتمتع البنوك صغيرة الحجم بوفورات حجم كبيرة موجبة بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفورات حجم معدومة أو سالبة.

2-تتمتع جميع البنوك الجزائرية بوفورات النطاق مما يعني قدرتها على تنويع منتجاتها.

2-**<u>دراسة شوقي بورقبة</u>:** بعنوان الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،سطيف ،2011

حيث عالج الباحث في دراسته مشكل كفاءة عمليات المصارف الإسلامية مقارنة بكفاءة عمليات المصارف التقليدية ،معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف و تحليل البيانات المرتبطة بالدراسة و المنهج المقارن الذي استخدمه لدراسة الاختلافات الجوهرية بين المصارف الإسلامية ،و كذلك منهج المسح بالعينة المستخدم في إجراء دراسة تطبيقية على عينة الدراسة لتقييم الكفاءة التشغيلية بالاعتماد على النماذج القياسية و النسب المالية و كانت عينة الدراسة مكونة من 32 بنك(17 بنك إسلامي و 15بنك تقليدي) موزعين بين ثمانية دول (الإمارات، الكويت،البحرين،قطر،السعودية،الأردن، مصر،اليمن) خلال الفترة (2000-2008).

و لقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل و من ثم التحكم في التكاليف.

2-المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال المزيج الأمثل لهذه الموارد.

3-**دراسة رايس حدة و فاطمة الزهراء النوي:** بعنوان قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية ،حيث قدرت دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية بهدف قياس مرونات الإحلال و الطلب السعرية و وفورات الحجم و النطاق لعينة الدراسة المتكونة من ستة مصارف وهي خمسة مصارف عمومية و مصرف واحد مختلط وهو بنك البركة ، خلال الفترة (2004-2008).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- البنوك الجزائرية تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج ،و لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها ،الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم تتيح لها التوسع في نشاطها.

2- البنوك محل الدراسة تتمتع بوفورات نطاق الأمر الذي يسمح لها بتنويع منتجاتها.

4-**دراسة محمد يوسف العمري:** بعنوان الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة ، تخصص تمويل ،عمان ،2004

طرح الباحث في دراسته مشكلة تقييم الكفاءة الإنتاجية و أداء البنوك الأردنية حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستعينا بالأساليب الإحصائية و قد تم تعيين عينة الدراسة من البنوك العاملة في الأردن و عددها (16 بنك)،منها 13 بنك أردني و 3 بنوك أجنبية عاملة في الأردن ،و هدفت الدراسة إلى مقارنة الكفاءة الإنتاجية و الأداء بين البنوك الأردنية و البنوك الأجنبية العاملة في الأردن و خلصت الدراسة إلى :انخفاض الكفاءة الإنتاجية و الأداء في البنوك الأردنية مقارنة بالبنوك الأجنبية العاملة في الأردن.

5-**دراسة عبد الكريم منصوري:** بعنوان محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات...،(2009-2010).

حيث طرح الباحث من خلال دراسته مشكل مدى إستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات ... في قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية معتمدا المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي و منهج دراسة الحالة في الفصل التطبيقي ،عن طريق أخذ عينة مكونة من ستة بنوك للفترة (2005-2007).

وتوصل الباحث إلى :

1- البنوك تعمل عند مستوى تكنولوجيا واحد ، لهذا يجب عليها السعي إلى زيادة حجم الإنفاق على التكنولوجيا الحديثة .

2- تشير نتائج الكفاءة الإنتاجية إلى أنه يجب على الحكومة ممثلة في البنك المركزي أن تعمل على تخفيض القيود المفروضة على النشاط البنكي.

3- على البنوك إدارة التسهيلات الائتمانية بكفاءة عالية لتتمكن من التخلص من ظاهرة تزايد الديون المعدومة و المشكوك فيها لتحسين كفاءة التكلفة.

7- هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجميع جوانب هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول بعنوان العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري وجزء إلى المبحث الأول بعنوان مدخل إلى العولمة المالية حيث تطرقنا إلى ماهية العولمة المالية وأسسها، مؤشراتها، مزاياها، عيوبها ثم أثرها على الجهاز المصرفي الجزائري، والمبحث الثاني بعنوان تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء الإصلاحات المصرفية وذلك بتتبع مختلف الإصلاحات التي مر بها موضحين بعض المؤشرات الخاصة به .

الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للكفاءة الاقتصادية وقسم إلى المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للكفاءة حيث تناولنا في هذا المبحث تطور مفهوم الكفاءة وحاولنا الإلمام بجميع جوانبها من تعريف أهداف، أنواع، تداخلها ببعض المصطلحات ذات الصلة، المبحث الثاني بعنوان الكفاءة المصرفية حيث تضمن هذا المبحث كل ما يخص الكفاءة المصرفية بدءا بتعريفها إلى غاية مداخل قياسها، المبحث الثالث بعنوان طرق وآليات قياس الكفاءة المصرفية حيث تم التطرق إلى الطرق التقليدية لقياس الكفاءة المصرفية بالإضافة إلى الطرق الكمية لقياسها.

الفصل الثالث بعنوان دراسة قياسية للكفاءة الاقتصادية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان تقديم عينة الدراسة حيث تم تعريف البنوك محل الدراسة من حيث الماهية والمنتجات، الهيكل التنظيمي لكل بنك وإدراج بعض المؤشرات لهذه البنوك، المبحث الثاني بعنوان تحديد مدخلات ومخرجات الدراسة ، المبحث الثالث بعنوان عرض وتحليل النتائج وفيه تم قياس الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري).

الفصل الأول :

العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد:

شهدت الساحة المصرفية العديد من التغيرات و المستجدات العالمية و واكبت العديد من التطورات و من أهم هذه التطورات تنامي ظاهرة العولمة المالية و ما نتج عنها من أثر على الأجهزة المصرفية لدول العالم.

فكان النظام المصرفي الجزائري من بين الأجهزة المصرفية المواكبة لظاهرة العولمة المالية حيث شهد العديد من الإصلاحات و التعديلات و هذا تكيفا مع انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

ولإلقاء الضوء على انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي عموما و الجزائري خصوصا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول العولمة المالية بإطارها النظري محاولين إبراز أهم أثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي.

وفي المبحث الثاني تابعنا تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية و ذلك قبل وأثناء و بعد سنة 1990 باعتبارها نقطة تحول في الجهاز المصرفي و ذلك بإصدار قانون النقد و القرض.

المبحث الأول : مدخل إلى العولمة المالية

يشهد الاقتصاد الدولي تطورات كبيرة وتزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، وهو ماأدى إلى ميلاد نظام جديد يتميز بالتحرير المالي وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال ودفع إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع وأسواق الأموال الدولية، مع سرعة وسهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم، كما أصبح للقرارات المالية والأحداث الاقتصادية التي تحدث في إحدى دول العالم أثارا على أفراد ودول في مناطق أخرى في العالم، ويسمي الاقتصاديون هذه الظاهرة بالعولمة المالية، ويعتبر موضوع العولمة من الموضوعات المعاصرة والجديرة بالبحث والاهتمام ولاسيما مفهومها وعوامل ظهورها وأثارها وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول : ماهية العولمة المالية

إن مصطلح العولمة المالية مفهوم جديد برز للوجود نتيجة لتحرير الأسواق المالية وتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية وكذا تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي وهذا نتيجة لعدة أسباب كتحرير القطاع المالي والمصرفي وخصخصة المصارف العمومية.

1- نشأة وتطور العولمة المالية:

تعود البذور الأولى لظاهرة العولمة المالية إلى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ثم تلاحقت تطوراتها بسرعة في الثمانينات من القرن الماضي إلى أن أصبح في فترة التسعينيات من نفس القرن بوصف العالم بأنه دولة واحدة يتأثر بأي قرار يصدر في أي جزء منه وهكذا اندمج النشاط المالي للدول النامية في الاقتصاد العالمي وأصبحت حركة الأموال لا تعرف حدودا لها وتجوب العالم بحرية كبيرة دون قيود[1]. وقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية[2]:

1- 1 - مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

استمرت هذه المرحلة من 1960 حتى سنة 1979 وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق " الأورو دولار " بدءا من لمدن ثم في بقية الدول الأوربية.
- سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل الغير المباشر.
- انهيار نظام الصرف الثابت مع نهاية عشرية الستينات لسبب عودة المضاربة على العملات القوية

---

[1] - صالح مفتاح: "**العولمة المالية**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 2، جوان 2002، ص: 207

[2] - محمد العربي ساكر، غانم عبد الله: "**موقع الدول العربية من العولمة المالية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، يومي 21،22 نوفمبر 2006،ص ص: 05،06.

آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار).

– انهيار نظام " بروتن وودز" في أوت 1971 و إنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة و بذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

– انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم و التي منحت العديد من القروض الدولية .

– بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

– ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة و الاختيارات على العملات و أسعار الفائدة.

– ارتفاع العجز في موازين المدفوعات و الميزانيات العمومية للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة.

1– 2– <u>مرحلة التحرير المالي:</u>

امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 و تميزت بما يلي:

– المرور إلى اقتصاد السوق، و قد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية ببعضها البعض و تحرير القطاع المالي.

– رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من و إلى الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و بذلك رفعت كل الحواجز في وجهها دخولا و خروجا، و اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي و النقدي على مستوى العالمي.

– توسيع و تعميق الإيداعات المالية بصفة عامة و التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي و إجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات و النمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.

– توسيع صناديق المعاشات و الصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، و هي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

1–3– <u>مرحلة تعميم المراجعة و ضم الأسواق المالية الناشئة:</u>

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن و تميزت بما يلي: [1]

[1] محفوظ جبار: " **<u>العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة، الجزائر و العولمة</u>** "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري– قسنطينة، 2001، ص ص: 97،98.

– تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم " big bang" و تبعتها بذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها مما يسمح بربطها ببعضها البعض و عولمتها على غرار أسواق السندات.

– ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات و ربطها بالأسواق العالمية مما شكل الحدث الهام و الأخير في مشوار العولمة المالية.

– الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية و التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة.

– زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشبكة التعامل العالمية بحيث أصبح بإمكان المستثمر الياباني شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها من و.م.ا باستعمال الحاسوب بكل سهولة، بل أكثر من هذا، قد تكون تلك الأدوات مدرجة في البورصات اليابانية و هكذا بالنسبة للمستثمر الأمريكي أو البريطاني أو الألماني.

– زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

– تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.

– توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية و تغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول و مناطق خارج دول منظمة التعاون و التنمية.

2– تعريف العولمة المالية:

إن تعريف العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا معينا للعولمة المالية و يمكن إدراج أهم التعاريف كما يلي:

– عرف الاقتصاد الأمريكي هيلان راي العولمة المالية بأنها " الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية و أنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول و من دون قيود تذكر " [1]

كما تعرف العولمة المالية على أنها " النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي و التي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية" [2]

---

[1] - حسن كريم حمزة: "**العولمة المالية و النمو الاقتصادي**" ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ،ط1 ،2011 ،ص:42.

[2] - قادة عبد القادر :"**متطلبات تاهيل البنوك العمومية الجزائرية** " ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2008–2009 ، ص:5.

و يرى آخرون أنها " تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال أيضا "[1]

و في تعريف اخر نجد " هي الظاهرة التي نمت و تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية نمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، غير انها عرفت انتشار كبيرا بدخول نظام تعويم اسعار الصرف و ازالة الحدود و القوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي و العالمي" [2]

تعرف العولمة المالية ايضا بانها " ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود و الناتج الاساسي لعمليات التحرر المالي و التحول الى ما يسمى بالاندماج المالي الذي ادى الى تكامل و ارتباط الاسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال من ثم اخذت تتدفق عبر الحدود الى الاسواق العالمية"[3]

و كذلك تعرف " هي عملية مرحلية لاقامة سوق شاملة و وحيدة لرؤوس الاموال تتلاشى في ظلها كل اشكال الحواجز الجغرافية و التنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من اجل ضمان افضل توزيع لمختلف اشكال رؤوس الاموال بين مختلف القطاعات و المناطق اثناء المحث عن اعلى العوائد واقل المخاطر "[4]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للعولمة المالية بانها نمو سريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة و انشاء اسواق مالية تتدفق فيها رؤوي الاموال قصيرة الاجل بين الدول من دون قيود جغرافية و تنظيمية تذكر عليها و هذا في اطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على اعلى العوائد و باقل المخاطر.

---

[1] - طارق محمد خليل الاعرج :"**العولمة المالية**"، الدراسات العليا، دكتوراه ادارة المصارف ،كلية الادارة و الاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2012، ص:4.

[2] - حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص:42.

[3] - نادية العقون: "**العولمة الاقتصادية و الازمات المالية :الوقاية و العلاج**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الاخضر – باتنة، 2012–2013، ص: 49.

[4] قادة عبد القادر ، مرجع سابق ، ص:5.

3- أسس العولمة المالية:

تتركز العولمة المالية على ثلاث أسس تعرف بالقاعدة الثلاثية كما ان العولمة المالية تضمنت تحرير عدة معاملات و هي : [1]

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الاوراق المالية مثل : الاسهم و السندات و الاوراق الاستثمارية و المشتقات.

- المعاملات المتعلقة باصول الثروة العقارية اي المعاملات الخاصة بشراء او بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين او شراء العقارات في الخارج بواسطة مقيمين.

- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية و هي تشمل الودائع المقيمة على اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل او على القروض و الودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.

- المعاملات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الشخصية و تشمل المعاملات الخاصة بالودائع او القروض و الهدايا او المنح او الميراث او التركات او تسوية الديون.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر و هي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل او المتجه للخارج او على تصفية الاستثمار و تحويلات الارباح نحو الحدود.

وتتمثل الاسس الثلاثة للعولمة المالية فيمايلي:[2]

3-1- الغاء تجزئة الاسواق المالية "Déclosonnement "

تتمثل هذه الظاهرة في الغاء تجزئة الاسواق المالية و العمل على مستوى كبير من الانشطة حيث اصبحت تعمل في اطار سوق مالية واحدة تتميز بحركة رؤوس الاموال بكل حرية و هذا بفضل ازالة بعض القوانين من ناحية و التطور التكنولوجي في مجال المعلومات و الاتصالات م ناحية أخرى مما يسمح لهذه الاسواق من تطوير طرق التقويم السوقي و تحسين فعاليتها بالاضافة الى خلق منتجات جديدة كظهور أدوات مالية جديدة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد : "**العولمة الاقتصادية : منظماتها، شركاتها، تداعياتها** " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص ص:50،51.

[2] عبد القادر لحول : " **اشكالية تدويل الخطر المالي و مخلفاتها على الاسواق المالية في الدول النامية** " ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية اعقاب افرازات الازمة المالية العالمية ، المركز الجامعي بشار ، 2010 ، ص :4.

3-2- عدم الوساطة المالية "Désintermédiation"

حتى في بداية الثمانينات كانت نماذج التمويل على اشكال قروض بنكية حيث كانت الوساطة المالية تمثل اكبر نسبة في تمويل الاقتصاد فقد ساعد في ذلك الضعف النسبي للاسواق المالية و عدم تحقيق الكفاءات اللازمة الا أنه بمجرد تنمية و تطوير هذه الاخيرة بفضل ازالة تجزئة الاسواق المالية تغيرت الوضعية بحيث سمحت مدة اجراءات كاعادة تنظيم الاسواق الثانوية للقيم المنقولة، توسيع الأسواق النقدية، تسهيل اجراءات الاصدار في الاسواق المالية الاولية بالاضافة الى خلق أسواق المنتجات المشتقة للمؤسسات.

هذا التطور الذي عرفته الاسواق و كذلك المنافسة في ظل تنوع كيفيات التمويل أدى الى تغيرات جذرية على المؤسسات البنكية أثرت بشكل كبير على دور الوساطة الكلاسيكية لتعطي ميلاد ظهور حجب الوساطة و التوجه من التمويل غير المباشر الى التمويل المباشر.

3-3- التقليص من التقنين البنكي "Déréglementation "

من أجل الحصول على احسن فعالية للانظمة المالية اتخذت معظم الدول المتقدمة سياسة في بداية الثمانينات من خلالها أصبح تحرك رؤوس الاموال يتم بحرية بين مختلف المؤسسات المالية اضافة الى الغاء مراقبة الصرف و انفتاح الاسواق النقدية على بعضها البعض حيث تسمى هذه الاجراءات بسياسة التقليص من التقنين البنكي اي بصفة عامة ازالة الحواجز القانونية التي كانت تعيق او تحول دون المنافسة التامة ما بين المؤسسات المالية البنكية و غير البنكية تجسدت هذه الظاهرة أكثر على مستوى النظام البنكي من خلال سياسة التقليص من تقنين النشاط البنكي و مضمونها يتلخص فيما يلي:

- تحرير أسعار الفائدة حيث أصبحت تتحدد في السوق حسب العرض و الطلب.
- السماح للبنوك من التوزيع بمختلف الأنشطة المصرفية و المالية.
- السماح بالتوسع في الاسواق المصرفية.

4 - مؤشرات الاستدلال عن العولمة المالية:

يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

4-1- المؤشر الاول:

والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات الى ان المعاملات الخارجية في الاسهم والسندات كانت تمثل اقل من 10% من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول في عام 1980 بينما وصلت الى ما يزيد عن 100% في كل من

الولايات المتحدة الامريكية و المانيا عام 1996 والى ما يزيد عن 200% في فرنسا و كندا و ألمانيا ووصلت الى ما يزيد عن 400% بايطاليا من الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول [1].

4-2- المؤشر الثاني:

اما المؤشر الثاني و الخاص بتطور تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي فان الاحصاءات تشير الى ان متوسط حجم التعامل اليومي في اسواق الصرف الاجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات الى حوالي 1.2 تريليون دولار امريكي في عام 1995 و هو مايزيد عن 84 %من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام[2].

5- أسباب و عوامل تسارع العولمة المالية :

تظافرت عدة عوامل في توفير المناخ الملائم لتطور و نمو العولمة المالية و التي بدأت تتبلور عما يزيد عن ربع قرن و كان أهمها :

5-1- تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو الهائل الذي حققه الراسمال المستثمر في الاصول المالية دورا أساسيا في اعطاء قوة الدفع للعولمة المالية، فاصبحت معدلات الربح التي يحققها الر أسمال في اصول مالية تزيد بعدة اضعاف عن معاملات الربح التي تحققها قطاعات الانتاج الحقيقي، و اصبحت الرأسمالية ذات طابع رجعي تتغذى على توظيف الرأسمال لا على استثماره.

و على الصعيد العالمي، لعب الرأسمال المستثمر في الاصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية بشروطه الخاصة لمختلف البلدان و المناطق، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية و الحكومية و التي كانت تقدم من طرف الدول المتقدمة و المنظمات الدولية، ولقد نمت المعاملات نموا ملحوظا، فقد قفز حجم التدفقات المالية على المستوى العالمي من 1230 مليار دولار سنة 1982 الى حوالي 5000 مليار دولار سنة 1992، أي خلال 10 سنوات تضاعف حجم التدفقات المالية العالمية حوالي 4 مرات، متجاوزا بكثير حجم النمو المحقق في التجارة الدولية فعلى سبيل المثال فان احتياجات التجارة الدولية من عمليات الصرف الاجنبي.

التي تتم على المستوى العالمي، وهو الامر الذي يعني ان احركة رؤوس الاموال غدت مستقلة عن حركة التجارة الدولية بالياتها و دورتها الخاصة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص :49.

[2] صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص :3.

5-2- عجز الاسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

أدى عدم قدرة الاسواق الوطنية على استيعب الاحجام الضخمة من المدخرات و الفوائض المالية، الى اتجاه هذه الفوائض الى اسواق خارجية بحثا عن فرص استثمار افضل و معدلات ربح اعلى، و تجدر الاشارة هنا ان معظم هذه الفوائض المالية اتجهت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية [1].

5-3- ظهور الابتكارات المالية الجديدة:

إرتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الادوات المالية الجديدة، فالى جانب الادوات المالية التقليدية (الاسهم و السندات) المتداولة في الاسواق المالية، أصبح هناك العديد من الادوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية و تشمل المبادلات، المستقبليات و الخيارات، لقد ظهرت هذه الادوات تحت تاثير عاملين مهمين هما:

- الاضطرابات التي سادت الاسواق المالية بعد الاتجاه نحو تعويم اسعار العملات و اسعار الفائدة، وتكمن اهمية هذه الادوات في الحماية من مخاطر التقلبات التي تحدث على مستوى اسعار صرف العملات و اسعار الفائدة، و مع مرور الوقت اصبحت المخاطر نفسها سلعة تتداول في الاسواق.

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية ادت الى لجوء هذه المؤسسات و خاصة الحديثة منها الى استعمال هذه الادوات من اجل تجزئة المخاطر و تحسين السيولة[2] .

5-4- التقدم التكنولوجي :

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في دمج و تكامل الاسواق المالية على المستوى العالمي، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية و الزمنية بين مختلف الاسواق الوطنية، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية و ال لاسلكية و لقد ساعد كثيرا هذا التقدم التكنولوجي في ترابط الاسواق و كذلك القدرة على متابعة الاسعار في مختلف الاسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع و الشراء[3] .

5-5- التحرير المالي المحلي و الدولي:

لقد اقدمت العديد من الدول على إلغاء الرقابة على الصرف منذ 1979 في بريطانيا، (1980 – 1985) في اليابان و بداية التسعينات في فرنسا، و هذا بالنسبة للمقيمين و غير المقيمين، وهذا بالسماح

---

[1] مرابط ساعد ، اسماء بلميهوب :" **العولمة وتاثيرها على اداء الاسواق المالية الناشئة** " مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، يومي: 22/21 نوفمبر 2006 ، ص ص :5، 6.

[2] شذا جمال خطيب ، " **العولمة المالية و مستقبل الاسواق العربية لراس المال** " ، دار مجدلاوي للنشر ،2008، ص :22.

[3] شذا جمال الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص :17.

لهم بحرية تحويل العملة باسعار الصرف السائدة الى العملة الاجنبية و استخدامها بحرية في اتمام المعاملات الجارية و الراسمالية [1].

6- مزايا العولمة المالية:

يرى انصار العولمة المالية انها تحقق مزايا عديدة يمكن اجمالها فيما يلي:

6-1- بالنسبة للدول النامية:

تستطيع الدول النامية من خلال الانفتاح المالي الوصول الى الاسواق المالية الدولية بهدف الحصول على ماتحتاجه من اموال لسد العجز في الموارد المحلية، اي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، الأمر الذي سيؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو الاقتصادي، كما يفسح المجال في تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين، اضافة الى ذلك تؤدي الاجراءات التي يمكن ان تتخذ لتحرير و تحديث النظم المصرفية و المالية و خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص و كذلك الحد من ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج كما تساهم الاستثمارات الاجنبية على تحويل التكنولوجيا الى الدول المستثمر فيها [2].

6-2- بالنسبة للدول المتقدمة:

ان المزايا التي توفرها العولمة المالية للبلدان الصناعية المصدرة لرؤوس الاموال عديدة منها:

- تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية الى فوائض في رؤوس الاموال الباحثة عن التراكم و توفر ضمانات لأصحاب هذه الاموال و تنويعا ضد كثير من المخاطر من خلال الاليات التي توفرها الاوراق المالية و التحكيم بين الاسواق المختلفة.

- عززت العولمة المالية من التجارة الدولية، و من ثم النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، كما وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم، وأتاحت عملية تدويل المدخرات لهذه الشركات تمويل كثير من استثماراتها من اسواق المال المحلية في الدول التي تعمل فيها.

---

[1] مرابط ساعد ، اسماء بلميهوب ، مرجع سبق ذكره ، ص :7.

[2] بن داودية وهيبة ، مديوني جميلة :"**واقع الجهاز المصرفي العربي و تحديات العولمة المالية** "، مداخلة في ملتقى بجامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف - ،2001 ، ص: 8.

– ان زيادة درجة العولمة المالية ساهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة و التدفقات الرأسمالية، كما انها رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحققه نلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية[1]

7- مخاطر العولمة المالية:

خلفت العولمة المالية عواقب وخيمة خاصة على الاقتصاديات المتخلفة، فمن اهم هذه المخاطر نذكر مايلي: [2]

7-1- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

لقد قدر حجم انسياب رؤوس الاموال سنة 1997 الى الدول النامية بحوالي 280 مليار دولار، كان أغلبها من جهات خاصة، بحيث شكلت الاستثمارات في المحافظ المالية ثلث (3/1) هذا الانسياب والباقي مقسم بين استثمارات مباشرة و قروض.

يمس خطر التقلبات المفاجئة لراس المال الاستثمارات في الحافظة المالية إذ تحكم التقلبات عوامل قصيرة الاجل، و السعي الدؤوب نحو الارباح السريعة كما يتاثر ايضا بالتوقعات. و المعلومات التي تتوفر لدى المتعاملين.

و تكمن خطورة التقلبات الفجائية لرأس المال في اثارها السلبية على الاقتصاد الوطني حيث:

– في حالة الدخول بكميات كبيرة فغابيا ما يحدث:

- ارتفاع أسعار العملة الوطنية الامر الذي يؤدي الى انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات و بالتالي ينجر عنه عجز في الميزان التجاري.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- زيادة الاستهلاك المحلي.

– اما في حالة الخروج بكميات كبيرة، فيحدث مايلي:

- انخفاض سعر صرف العملة.
- تدهور اسعار الاصول العقارية و المالية.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

---

[1] بورمة هشام:" **النظام المصرفي الجزائري و امكانية الاندماج في العولمة المالية** "، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955– سكيكدة، 2008–2009، ص :72.

[2] قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص:12، 13 .

- استنزاف الاحتياطات الاجنبية للبلد خاصة ما اذا حاول البنك المركزي الحفاظ على سعر الصرف العملة المحلية في مستوى غير مستواها.

7-2- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:

لقد خلق نظام تعويم أسعار الصرف بعد انهيار نظام "بريتن ووذز" الج و الملائم للمضاربة في الاسواق المالية، حيث أنه كان يتم تحويل مبلغ مالي من بلد الى بلد اخر بعد الحصول على الموافقة من السلطات النقدية لذلك البلد، غير أنه مع انتشار العولمة المالية و ابتعاد السلطات النقدية عن التدخل في المعاملات المالية، و باعلان قابلية التحويل للحساب الجاري و لحساب راس المال تحولت مئات المليارات من الدولارات بسرعة و بحرية مطلقة من سوق لاخر فم ن تغلق بورصة لندن أبوابها حتى تنتقل الاموال الى بورصة نيويورك، و منها الى طوكيو و بهذا تجد الاموال طوال 24 ساعة سوقا رحبا لتداولها.

7-3- مخاطر تعرض المصارف للأزمات:

تتعرض الأسواق الناشئة ذات المصارف الضعيفة او سيئة التنظيم بوجه خاص الأزمات، بالاضافة الى سوء التسيير و اتخاذ القرارات.

7-4- مخاطر هروب الاموال الوطنية للخارج:

تساهم البلدان النامية بنسبة 14,4% من جملة حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة المنسابة للخارج عام 1997، أي ما يعادل 61 مليار دولار أمريكي، و هناك بلدان نامية تعاني من هروب رؤوس أموالها الوطنية بنسبة بلغت 100% كحالة فينزويلا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين .

8- مظاهر العولمة المالية :

تتجلى مظاهر العولمة فيما يلي :[1]

8-1 النمو الكبير لتدفقات الاستثمار المحفظي :

لا بد من الاشارة إلى أن هناك نوعين من الاستثمارات ، الاول المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر و الثاني يتعلق بالاستثمار الاجنبي غير المباشر، الاستثمار الاجنبي المباشر له مزايا و له عيوب ، إلا أنه في نهاية الامر عادة ما ينطوي على إقامة طاقات انتاجية جديدة على أرض البلد المضيف و بناءا عليه فهو يوفر وسيلة أكثر أمانا و استقرارا لتمويل التنمية .

[1] طارق محمد خليل الاعرج ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.

أما الاستثمار المحفظي فهو يختلف تماما و ذلك لأنه ا عبارة عن نقود سائلة تتحرك لأجل قصير بسرعة فجائية و هو الامر الذي يؤدي غالبا إلى وقوع أزمات .

8-2 الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية عبر الحدود :

و تعني معاملات الأوراق المالية تلك المعاملات المتعلقة بحركة الأوراق المالية عبر الحدود و ليست حركة الأموال عبر الحدود على سبيل المثال أحد المقيمين في قطر سيشتري أوراق مالية في أسواق مالية أخرى كنيويورك أو طوكيو .

و في ظل نمو ظاهرة العولمة و تطورها تزايدت تعاملات الأوراق المالية عبر حدود الدول و تشير تلك الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية إلى أنه قد أصبحت هناك قنوات اتصال متنامية بين الأسواق المالية في البلاد المختلفة .

8-3 تنامي التعاملات في المشتقات المالية :

يعد ظهور المشتقات المالية التطور الحديث الأهم في العولمة المالية ، و تعرف المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (السندات ، الأسهم ، النقد الأجنبي و الذهب و غيرها من السلع) ، و تشمل هذه المشتقات على العقود الآجلة والعقود المستقبلية و عقود المبادلة و عقود الخيارات و هي تستخدم عادة بغرض التحوط ضد المخاطر وزيادة و تنويع إيرادات المؤسسات المالية المتعاملة بها ، بالإضافة إلى المضاربة .

وتشير إحصائيات بنك التسويات الدولية إلى أن حجم التداول بالمشتقات على اختلاف أنواعها قد شهد

نموا هائلا خلال السنوات الأخيرة ، بحيث أصبحت تشكل نفس حجم التجارة العالمية بالسلع والأدوات المالية على حد سواء[1] .

المطلب الثاني : أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي.

تشير الكثير من الدراسات و الظواهر و الإنعكاسات الخاصة بالعولمة المالية أن تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم و منها الجهاز المصرفي الجزائري و ننوه إلى أن

الآثار الإقتصادية على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية و لكننا سنتطرق إلى بعض الآثار الإيجابية فقط .

[1] طارق محمد خليل الأعرج، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

1-الإندماج المصرفي:

يعد الإندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة ،خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع و تيرة العولمة و التحرر المالي في ظل بيئة إقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، و يبدأ و أن عملية الإندماج المصرفي من كثرتها و سرعتها و شمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا بما فيها البنوك الجزائرية .

1-1 مفهوم الاندماج المصرفي :

هناك الكثير من التعاريف للإندماج تختلف بإختلاف زاوية النظر إليه سواء من حيث مضمونه أو تركيبته أو آثاره أو من الناحية القانونية ، و فيما يلي أهم هذه التعاريف :

التعريف الأول : هو إتفاق بين مصرفين أو أكثر و ذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية و فعالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد [1].

التعريف الثاني : عرف على أنه عملية ضمن شركتين مصرفيتين بحيث تبقى شركة واحدة هي الشركة الدامجة فيما تزول الشركة الأخرى أو الشركة المندمجة من الوجود و خلال هذه العملية تمتلك الشركة الدامجة كامل موجودات و مطلوبات الشركة المندمجة[2] .

التعريف الثالث : الإندماج المصرفي هو اتحاد بين مؤسستين مصرفيتن أو أكثر تحت إدارة واحدة و قد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية و ظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة و هو ما يطلق عليه consolidation او زوال أحد المصارف من الناحية القانونية و ضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج و يلتزم بكافة إلتزاماته قبل الغير Merger و قد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك Acquisition حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف، كما لايقتصر نطاق عمليات الدمج داخل حدود الدولة فقط بل يمكن أن يتعداها إلى دول أخرى[3]

التعريف الرابع : عرف الإندماج من الناحية القانونية على أنه عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر يمقتضاها يتم إتفاقهما على وضع أعضائهما و أموالهما في شركة واحدة [4].

---

[1] مطاي عبد القادر :"**الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير و عصرنة النظام المصرفي**" ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، جامعة الشلف، العدد 7 ، جوان 2010 ، ص: 111.

[2] مهيب محمد زايدة :" **دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته** ، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة "، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية – غزة ، 2006 ، ص:34.

[3] مصطفى كمال السيد طايل : " **الصناعة المصرفية في ظل العولمة** " ، اتحاد المصارف العربية ، 2009 ، ص :189.

[4] بركان زهيّ :"**الاندماج المصرفي بين العولمة و مسؤولية اتخاذ القرار** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، العدد 2، 2001 ،ص : 174.

التعريف الخامس : هو عملية مصرفية تكاملية إدارية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج من ذوبان بنكين معا عن طريق الإندماج [1]

و بالتالي الإندماج المصرفي هو عملية إتحاد أو ضم بشكل جزئي أو كلي تتم بين مصرفين إثنين على الأقل ، و تؤدي إلى ظهور كيان جديد ، أو قيام أحد المصرفين بالسيطرة الكلية أو الجزئية على موجودات المصرف الآخر .

و بإعتبار الإندماج المصرفي انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل ، فإنه يحاوا تحقيق عدة أبعاد أهمها :[2]

1- المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى العملاء و المتعاملين .

2- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزاد القدرة التنافسية للبنك الجديد و فرص الإستثمار .

3- إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ، ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة و التي تسمح للكيان المصرفي الجديد من كسب شخصية أكثر نضجا .

1-2 دوافع الإندماج المصرفي :

تتنوع دوافع و مبررات الإندماج المصرفي التي قد يتبناها أحد طرفي عملية الإندماج أو كلاهما ، ومن بين الدوافع ما يلي :[3]

- الإستفادة من وفورات الحجم : حيث تعتبر عمليات الإندماج وسيلة لتحقيق وفورات الحجم حيث تكون العائدات الكلية الناجمة عن الإندماج أكبر أو تتجاوز العائدات للطرفين قبل الإندماج .

- الرغبة في النمو و التوسع : يعتبر الإندماج المصرفي وسيلة للنمو و التوسع و خاصة في ظل وجود قيود مفروضة على عملية فتح فروع جديدة من طرف السلطات النقدية .

- مواجهة المخاطر و الأزمات : لقد تسببت المخاطر و الأزمات المالية في إحتمال تعثر البنوك

وإفلاسها، و ما دفع بتلك البنوك للإندماج و تكوين كيانات مصرفية كبيرة، بإمكانها مواجهة تلك المخاطر و الأزمات .

---

[1] مطاي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص :111.

[2] بركاي زهية ، مرجع سابق ، ص :175.

[3] نزار قنوع ، طرفة شريقي ، زولا غازي اسماعيل : "**الإندماج المصرفي و ضروراته في العالم العربي**" ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 2 ،العدد 1 ، سوريا ،2009 ، ص: 100.

– مواجهة المنافسة المتزايدة : ففي ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية من خلال إتفاقية GATS، لم تعد المنافسة تقتصر على السوق الداخلي، بل أصبحت المنافسة عالمية مايزيد من احتدام المنافسة، ما يفرض على البنوك العديد من التحديات دفعت بها للإندماج المصرفي، لتطوير قدرتها التنافسية و تحسين آدائها .

1-3 أنواع الإندماج المصرفي :

تعددت الأشكال و التصنيفات التي تتخذها حالات الإندماج المصرفي مع تنويع و تعدد البواعث و الأسباب و كذا الظروف و الأهداف المستقبلية من عملية الإندماج و من أهم هذه الأنواع :

1-3-1 الإندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة :

و ينقسم الإندماج طبقا لهذا المعيار إلى ثلاث أنواع و هي :[1]

الإندماج الأفقي : و هو الإندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط المصرفي مثل : المصارف التجارية أو المتخصصة أو مصارف الإستثمار .

الإندماج الرأسي : و هو الإندماج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة و المصارف الكبيرة في المدن الرئيسية أو العاصمة بحيث تصبح المصارف الصغيرة و فروعها امتداد للمصارف الكبيرة .

الإندماج المختلط : و هو الإندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة –فيما بينها – و بمايحقق التكامل في الأنشطة بين المصرفين المندمجين .

2-3-1 اللإندماج من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإندماج : وينقسم إلى :[2]

الإندماج الطوعي : و الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج و البنك المندمج مع الموافقة من طرف الحكومة (السلطات النقدية) حينما يقوم البنك الدامج بشراء أس هم البنك المندمج إما عن طريق السداد النقدي، أو تقديم أوراق مقابل قيمتها مثل السندات أو الأسهم و نشير إلى أن السلطات النقدية تشجع في كثير من الدول مثل هذا النوع من الإندماج .

الإندماج القسري : و يتم هذا الإندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يظهر السلطات النقدية في العديد من الدول إلى الإندماج الإجباري ، حيث تعثر أحد البنوك (الإفلاس و التصفية) يستلزم إدماجه في احدى

---

[1] مصطفى كمال السيد طايل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 109.

[2] بوزعرور عمار ، درواسي مسعود :" **الإندماج المصرفي كالية لزيادة القدرة التنافسية** "، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، جامعة البليدة ، ص : 139.

البنوك الأخرى الناجحة ، و اللجوء إلى هذا النوع من الإندماج يتم بتصفية استثنائية طبقا للظروف و تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة الإقتصاد الوطني .

و لتشجيع هذا الإندماج يرفق بقانون يشجع البنوك مقابل إعفاءات ضريبية أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض المساعدة مقابل تعمده بتحمل كافة الإلتزامات الخاصة بالبنك المندمج .

الإندماج العدائي : و هو الإندماج الذي تعارضه إدارة المصرف المستهدف دمجه، نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو لرغبتها في افحتفاظ بإستقلاليتها .

و هناك مدخل آخر يقسم الإندماج المصرفي إلى أنواع أخرى أهمها :[1]

- **الاندماج بالابتلاع التدريجي** : و يتم من خلال إبتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك المراد إبتلاعه ، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر و هكذا إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك ، و يتم سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية .

- **الإندماج بالحيازة و نقل الملكية** : و يتم ذلك من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدراجه و هنا يتم هذا النوع سواء بشكل فجائي أو تدريجي في ظل ظروف معينة .

- **الإندماج بالضم** : و يتم على قيام مجلس إدارة موحد للبنكين معا على أن يحمل الكيان المصرفي الجديد إسم كلا البنكين معا .

- **الإندماج بالمزج** : و يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر ليخرج لنا كيان مصرفي جديد يحمل اسما جديدا و علامة تجارية جديدة و رقما جديدا و وضعا جديدا و نصيبا من السوق المصرفي أكبر من الوضع القديم .

1-4 <u>شروط الإندماج المصرفي</u> : هناك عدة شروط يجب أن تتوفر لنجاح الإندماج المصرفي ومن أهمها :[2]

- أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الإندماج المصرفي .

- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الإندماج المصرفي يتضمن الإعداد و تهيئة البيئة الداخلية و البيئة الخارجية و يتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الإندماج .

- أن يتم إختيار المصرف الجديد و العلامة التجارية و مجاس الإدارة و الخدمات .

- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة و اللوائح و القوانين والقرارات .

---

[1] محمود احمد التوني :" **<u>الاندماج المصرفي</u>** " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2007 ، ص ص:77، 78 .

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

– توفير الموارد المالية و البشرية اللازمة لعملية الإندماج المصرفي .

1-5 ضوابط نجاح الإندماج المصرفي: تتمثل ضوابط نجاح الإندماج المصرفي في العناصر التالية:[1]

– ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة و تعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصلرف جديد و ذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج .

– تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الإندماج المصرفي و الجدوى الإقتصادية و الإجتم اعية له و يكون ذلك تحت إشراف السلطة النقدية من حيث سلامتها و مدى دقة نتائجها .

– أن يسبق الإندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية و الإدارية للبنوك الداخلية في عملية الإندماج و يتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل : العمالة الزائدة و إختلال السيولة و المراكز المالية .

– عدم اللجوء إلى الإندماج الإجباري للبنوك إلا في حالات الضرورة .

– ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الإندماج المصرفي مثل : الإعفاءات الضريبية وغيرها .

– دراسة تجارب الدول المتقدمة و النامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفادة منها و إمكانية تطبيقه على حالات الاندماج في البنوك المحلية .

– لنجاح الاندماج المصرفي ينبغي على المصرف الجديد أن يتصف بالشمولية (بنك شامل) و ذلك لمسايرة التغيرات و التطورات ، ليتعاظم دوره في النشاط الاقتصادي و يحقق معدلات نمو مرتفعة و ذلك بأن يقوم بأداء و تقديم كافة الانشطة و الخدمات المصرفية التقليدية و غير التقليدية و وظائف تنموية .

1-6 مزايا الاندماج المصرفي : للإندماج المصرفي عدة مزايا و آثار إيجابية نذكر منها :[2]

– تحقيق وفرات الحجم الكبير و مايسمى وفورات النطاق حيث تتحقق الوفرات التالية عند حدوث الاندماج المصرفي :

* **الوفرات الداخلية** : الناتجة عن مزج عمليات تكنلوجيا المعلومات البنكية مندمجين و العمليات الخلفية الاخرى و إمكانية التوسع في الاعتماد على الجانب الآلي في نشاط البنك و التي يستطيع البنك الكبير الحجم الناشئ بعد الإندماج المصرفي أن يستوعب تكلفتها المتمثلة في تكلفة الاجهزة و البرامج و الخبرات الفنية اللازمة لتشغيلها، و هو ما ينعكس إيجابيا على سرعة و دقة تنفيذ العمليات المصرفية.

[1] بوزعرور عمار ، درواسي مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص: 140.

[2] محمود احمد التوني ، مرجع سبق ذكره ، ص:99.

* **الوفرات الادارية** : الناتجة عن إمكانية جدب و استقطاب أفضل الكفاءات المصرفية اتاحة الفرصة لتدريب العمالة و اعدادها و توفير الخدمات الازمة لها، مما ينعكس ايجابيا على حجم العمل بتكاليف اداءه و تحسين الانتاجية و رفع مستوى اداء العمليات و تفعيل الرقابة الداخلية المصرفية .

* **الوفرات الخارجية** : و هي التي تتحقق للكيان المصرفي المندمج و الناتجة من امكانية استفادته من شروط افضل في التعامل مع البنوك الأخرى و المراسلين سواء بالنسبة للعمولات و غيرها و يعود هذا بالطبع لحجم الاموال الخاصة بالبنك و ملاءة وزيادة حجم التعامل مع البنوك الاخرى .

* **الوفرات الضريبية** : حيث يمكن للكيان المصرفي الجديد استخدام أرباح أو خسائر أحدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد .

* **الوفرات المالية** : الناتجة عن الحصول على شروط أفضل في مقابلة البنك مع الجهات الحكومية و امكانية الاستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة في الكيان المصرفي الجديد .

– تدعيم قاعدة رأس المال و تقويتها و هو ما يمكن البنك الجديد من مواكبة المعايير المصرفية الدولية فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال و الرقابة المصرفية .

– زيادة امكانية الدخول إلى أسواق جديدة نظرا لمايوفره الاندماج من قدرة على النمو و التوسع .

– إمكانية زيادة القيمة السوقية لاسهم البنك بعد عملية الاندماج و إحتلال مكانة افضل في سوق الاوراق المالية .

– زيادة قدرة البنك بعد الاندماج على الانفاق على البحوث و التطوير و تبني التكنلوجيا المتطورة .

– تعزيز القدرات التنافسية للبنوك المندمجة سواء على المستوى المحلي أو العالمي[1] .

1-7 <u>عيوب الإندماج المصرفي</u> : تنتج عن عملية الإندماج المصرفي عدة آثار سلبية منها :[2]

– قد تنتج عن عملية الاندماج أوضاع إحتكارية و شبه إحتكارية في المؤسسات المصرفية و المالية .

– قد تنتج عن عملية الاندماج اختلال في السوق المصرفي و اختفاء دوافع تنظيم العمل الاداري وتطويره ، ممايؤثر سلبيا على سير العمل المصرفي بصفة خاصة و النشاط الاستثماري بصفة عامة .

– نظرا لعدم وجود نظرية عامة للإندماج المصرفي كان من الصعب معرفة نتيجة الإندماج المصرفي مسبقا ، كما لاتوجد أدلة و براهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص :167.

[2] اضاءات مالية و مصرفية ، " **<u>الاندماج المصرفي</u>** "، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ، العدد الثامن ، مارس 2011، ص: 4.

– و قد تنتج عملية الاندماج زيادة حجم المؤسسة المصرفية و التي ينتج عنها ظهور البيروقراطية و طول خطوط المسؤولية و اتخاذ القرار ،مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية و من ثم الانخفاض في الاداء .

– زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التي ينتج عنها اخفاء المعلومات و البيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الاخطاء و عدم تداركها و تصحيحها في الوقت المناسب.

– قد يؤدي كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج إلى عدم الاهتمام بالعملاء ذوي الودائع الصغيرة و المتوسطة و قد يؤدي هذا إلى انصرافهم إلى مصارف أخرى و من ثم إنخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تعمل الادارة على إدخال اللامركزية في إدارة أعمال المصرف .

– قد تنتج عن عملية الاندماج فقد عدد من الموظفين لوظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية و هذا الامر ينعكس سلبيا على أداء العمل و الادارة و الانتاجية في المصرف الجديد .

2– ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :

في ظل الاتجاه المتزايد نحو عولمة النشاط الاقتصادي و ما يرتبط به من ازالة كافة القيود أمام تحركات رؤوس الاموال و الستثمارات عبر الحدود بات الاستقرار المالي من القضايا التي تحظى باهتمام بالغ من جميع الاطراف و على رأسها المؤسسات المالية الدولية ، خاصة بعد الهزات التي ضربت الاستقرار المالي العالمي ، بحيث أصبح أي اضراب يواجه النظام المالي و المصرفي في بلد ما لم يعد محصورا في الحدود القطرية للبلد بل أصبح يمتد إلى أسواق و بلدان أخرى كما حدث في الازمة المالية الآسيوية سنة 1997 و نتيجة للتوسع الذي شهدته الاسواق المالية العالمية و امتداد نشاط البنوك على مستوى الدولي ، ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي و المالي على المستوى الدولي، بحيث يضمن درجة عالية من الاستقرار المالي الدولي في ظل المنافسة .

و توصلت الجهود الدولية في هذا المجال من خلال لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحديد معيار كفاية رأس المال من أجل تغطية المخاطر التي تتعرض لها البنوك و لضمان حد ادنى من امان لاموال المودعين و الحفاظ على سلامة و استقرار النظام المالي و المصرفي على المستوى الدولي .

2–1 تعريف لجنة بازل :

في عام 1974 اتفق محافظوا البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، ايطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لوكسومبرغ) على إنشاء لجنة تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف لتتجنب التعثر و اطلق اسم اللجنة الأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية و كذا لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها

"مدينة بازل" بسويسرا و هي مقر بنك التسويات الدولية (BIS) و سميت كذلك بلجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك إنجلترا المركزي آنذاك [1].

2-2 <u>أهداف لجنة بازل</u> : لقد استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق هدفين أساسيين هما :

2-2-1 المساعدة في تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي و ذلك عن طريق ما يلي:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالمصارف.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.
- تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.

2-2-2 الحد من آثار المنافسة غير العادلة و التي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية راس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.[2] بالإضافة إلى أهداف أخرى نذكرها فيما يلي :

- العمل على أيجاد آليات للتكييف مع المتغيرات المصرفية العالمية و في مقدمتها العولمة و تحسين الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- فتح المجال للحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- تحفيز و مساندة نظام رقابي كمعيار يحقق الأمان للمودعين المستثمرين و الجهاز المصرفي والاستقرار في الاسواق المالية العالمية.
- تحذير البنوك من مواجهة أي مخاطر مستقبلية.
- تعزيز أنظمة الادارة و الحكومة في المؤسسات المالية و المصرفية.
- تحسين مستوى و دقة البيانات القياسية للمخاطر الاستثمارية و التجارية[3] .

3-2 <u>مقررات لجنة بازل</u>: تركزت مقررات بازل بالدرجة الاولى على معدل كفاية راس المال و ذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها الاسواق المالية العالمية و الاختلافات المتعلقة بمفهوم راس المال ، حيث تم نشر التقرير النهائي لجنة بازل الاولى في 15 جويلية 1988 و الذي يحدد القواعد الخاصة بكفاية راس المال في البنوك.[4]

---

[1] عبد القادر شاشي :" **<u>معايير بازل للرقابة المصرفية</u>** "، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، البنك الاسلامية للتنمية ، ص ص 6، 7 .

[2] ميرفت علي ابو كمال :" **<u>الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2</u>** ، رسالة ماجستير ، قسم ادارة اعمال، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2007 ، ص: 30.

[3] عبد القادر شاشي ، مرجع سبق ذكره ، ص :11.

[4] ميساء محي الدين كلاب : " **<u>دوافع تطبيق دعائم بازل2 و تحدياتها</u>** " ، مذكرة ماجستير ، قسم ادارة اعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية- غزة ،2007 ، ص:30.

ويحسب معدل كفاية راس المال بالطريقة التالية: [1]

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي+رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

و يتكون راس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين:

2-3-1- <u>راس المال الاساسي(الشريحة الاولى)</u> : وتتكون ممايلي :

- **راس المال المدفوع (الاسهم العادية)** : حقوق المساهمين الدائمة (الاسهم العادية المصدرة و المدفوعة بالكامل و الاسهم الدائمة غير تراكمية الارباح) .
- **الاحتياطات المعلنة** : و هي تلك الاحتياطات التي تنش أ من الارباح المحتجزة او ارباح علاوات اصدار الاسهم مثل الاحتياطات القانونية و الاختيارية و يستثنى من ر أس المال الأساسي كل من احتياطات اعادة التقييم و الأسهم الممتازة غير الدائمة او المتراكمة او ما يسميها البعض بالقابلة للاستعادة او القابلة للتحويل الى مديونية. ووفق لجنة بازل تعتبر ان المكون الاساسي لراس المال هو حقوق الملكية و الاحتياطات المعلنة.

2-**3-2- <u>راس المال المساند او الإضافي (الشريحة الثانية):</u>** و يتكون ممايلي :

- **الاحتياطات الغير معلنة:** وفي الاحتياطات السرية او المخباة التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها على الجمهور و على الرغم من عدم نشر هذه الاحتياطات الا انه يتم احتسابها ضمن راس المال المساند شريطة ان يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الارباح و الخسائر و ان تكون مقبولة من قبل السلطات التي تتولى الرقابة على البنوك.
- **احتياطات اعادة التقييم:** وتتكون هذه الاحتياطات نتيجة تقييم الاصول لابراز قيمتها الجارية بدلا من كلفتها الدفترية و تبرز عادة عند اعادة تقييم العقارات و ادوات الاستثمار التي يمتلكها البنك ويتم احتساب هذه الاحتياطات ضمن راس المال المساند شريطة ان يكون تقييمها معقولا يعكس تذبذب اسعارها و القدرة على بيعها بالاسعار التي تمت بها اذا ما دعت الضرورة لذلك و تخضع الفروقات بين القيمة الجارية و الكلفة الدفترية الى خصم قدره 55% للتحوط لمخاطر تذبذب الاسعار و خضوعها للضريبة عند الإعلان عنها ، أما بخصوص احتياطات إعادة تقييم العقارات فقد رفضت لجنة بازل أدراجها ضمن راس المال المساند[2] .

---

[1] بحري هشام : "<u>تسيير راس المال في البنك</u> " ، مذكرة ماجستير ، تخصص بنوك و تامينات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2005-2006 ، ص :21.

[2] ميرفت علي ابو كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص: 31.

- **المخصصات العامة و احتياطات الديون المشكوك في تحصيلها** : حيث يتم حجز هذه الاحتياطات لمواجهة أي خسائر مستقبلية و يتم احتسابها في راس المال المساند إذا كانت غير مخصصة لمقابلة خسائر في أموال محددة كما و يمكن التصرف بها بحرية تامة .
- **الادوات الرأسمالية المتنوعة** : يندرج تحت هذه الفئة عدد من الادوات الر أسمالية التي تضم فئات متنوعة من الاسهم و ادوات الدين و يخضع ادخالها ضمن ر أس المال المساند إلى شروط عديدة أهمها أن تكون مدفوعة بالكامل و قابلة للإطفاء و يمكن تاجيل دفع العوائد المستحقة عليها .
- **الدين المساند** : و يضم هذا البند المساندة التي يزيد أجلها عن 5 سنوات و الاسهم الممتازة محدودة الاجل و القابلة للاطفاء و يتم خصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمسة الاخيرة و حيث أن هذه الادوات غير قابلة للمشاركة في الخسائر إلا في حالة التصفية فقد تم تحديدها بحيث لا تزيد عن 50% من جهة رأس المال الاساسي [1].

و لقد وضعت لجنة بازل قيود راس المال المساند تتمثل في :[2]

- أن مجموع الشريحة الثانية يجب أن لا يزيد عن 100% من الشريحة الاولى .
- القروض المساندة يجب ان لا تزيد عن 50 %من الشريحة الاولى .
- المخصصات العامة للديون يجب ان لا تزيد عن 1,25% من الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر .
- اعادة التقييم يجب ان يتم خصم 50 %من الفرق ما بين سعر السوق و التكلفة التاريخية .

و يحسب معدل كفاية راس المال على اساس أساس أوزان أساسية للمخاطرة تختلف حسب طبيعة الاصول .

---

[1] تهاني محمود محمد الزعابي :" **تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل** " ،مذكرة ماجستير قسم محاسبة و تمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية – غزة ، 2008 ، ص ص :60،61 .

[2] موسى عمر مبارك ابو محيميد :" **مخاطرصيغ التمويل الاسلامي و علاقاتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معايير لجنة بازل2** " اطروحة دكتوراه ، قسم المصارف الاسلامية ، كلية العلوم المالية و المصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، 2008 ، ص: 39 .

جدول رقم (1) : أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل الاولى لسنة 1988

درجة المخاطرة	نوعية الاصول
0	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية بالاضافة إلى النقدية بضمان الاوراق المالية الحكومية + المطلوبات المقررة و المدعمة من الحكومات و بنوك مركزية للدول OCDE
10% إلى50%	المطلوبات (الاصول) من الهيئات القطاع العام المحلية حسبما يتقرر وطنيا في كل دولة .
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة دول OCDE
%50	القروض المضمونة برهونات عقارية .
%100	جميع الاصول الاخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE مطلوبات شركات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى .

المصدر : ميساء محي الدين كلاب : " دوافع تطبيق دعائم بازل 2 و تحدياتها "، مذكرة ماجستير ، قسم ادارة اعمال، كلية التجارة تمويل، لجامعة الاسلامية – غزة، 2007، ص :31 .

2-4 تعديلات بازل I :

- **تعديل 1996 :** يسمح اتفاق بازل لعام 1996 للبنوك باصدار دين متاخر الرتبة قصير الاجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لراس المال و ذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية و أصبحت صيغة معدل كفاية راس المال كما يلي :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال} \left(\text{شريحة 1} + \text{شريحة 2} + \text{شريحة 3}\right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطرة السوقية} \boldsymbol{X}\ \mathbf{12.5}\ \%} \geq 8\%$$

- **تعديلات بين 1999 – 2004 :** حيث عرفت هذه المرحلة عدة تعديلات و هي :

– جوان 1999 : تم اصدار الوثيقة الاولى و عرضها على البنوك للمناقشة .

– فيفري 2002 : اصدار الوثيقة الثانية من التفاقات و التي تتضمن تعديلات و مقترحات جديدة .

– افريل 2003 : اصدار الوثيقة الثالثة و التي جاءت معدلة و متممة للوثيقة الثانية و عرضت على البنوك بغرض الاطلاع النهائي عليها و يتم اصدارها في صورتها الراهنة سنة 2004 على ان يتم تطبيقها بشكل تجريبي مع نهاية فيفري و بشكل نهائي مع بداية 2007 [1].

2-5 لجنة بازل II :

تهدف بازل ألى بناء أساس صلب للتنظيم ة الرقابة على كفاية راس المال و تبني الشفافية و الافصاح في السوق و تحسين إضافي في اساليب إدارة المخاطر و بالتالي إلى الإستقرار المالي و يمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاث أركان أو ثلاث دعامات .

2-5-1 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

لقد أبقت لجنة بازل على الحد الادنى لكفاية راس المال عند 8 غير أنها صنفت المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات ، مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل و على هذا الاساس يحسب معدل كفاية راس المال كما يلي [2].

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} + \text{الشريحة الثالثة}}{\text{الأصول والمرجحة المحسوبة لمخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} \boldsymbol{X}\ 12.5\ \% + \text{مخاطر التشغيل} \boldsymbol{X}\ 12.5\ \%} \geq 8\%$$

2-5-2 المراجعة الاشرافية:

يؤكد الإتفاق الجديد لبازل على الحاجة إلىممارسة المراجعة الاشرافية الفاعلة للتقديرات الداخلية للمخاطر و التي تولدها النظم الداخلية للمصارف، و ذلك لضمان أن إدارة المصارف تمارس الاحكام و التصرفات الصائبة، و انها قد خصصت راس المال الكافي مقابل هذه المخاطر.

و في هذا السياق طرح اتفاق بازل أربعة مبادئ رقابية تنص على ما يلي :[3]

– توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة المصارف بالالتزام بحجم راس المال يفوق الحد الادنى من قبل لجنة بازل .

– توافر أنظمة فعالة بالمصارف لتقييم حجم راس المال اللازم الاحتفاظ به و الذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها (التقويم الداخلي لملاءة راس المال) .

---

[1] لعراف فائزة : " **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل** "، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع ادارة اعمال، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2009-2010 ، ص 61

[2] لعراف فائزة ، مرجع سبق ذكره ، ص :71.

[3] ميساء محي الدين كلاب ، مرجع سبق ذكره ، ص :49.

– قيام السلطات الرقابية بمراجعة و تقبيم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية راس المال بالمصارف مع التأكد من توافق هذه الانظمة و الاستراتيجيات مع معدلات كفاية راس المال التي حددتها اللجنة .

– ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة لايجاد الحلول دون انخفاض راس المال عن المستويات التي حددتها لجنة بازل .

2-5-3 إنضباط السوق:

يقصد بانضباط السوق توافر المعلومات (المالية و غير المالية) الدقيقة و في أوانها و التي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف و المخاطر المتضمنة في هذه الأنشطة .

وهذا يعني زيادة إفصاح المصارف عن هيكل راس المال و نوعية و بنية المخاطر و سياساتها المحاسبية لتقييم أصولها و إلتزاماتها و تكوين المخططات، وأيضا استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر و أنظمتها الداخلية لتقدير حجم راس المال المطلوب، و كذلك التفاصيل الكمية و النوعية عن المركز المالية للمصارف و آدائها العام[1] .

و يمكن تلخيص مقررات أو دعائم بازل من خلال الشكل التالي :

[1] ميرفت علي ابو كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص :58.

الشكل رقم (1) : الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية

المصدر :موسى مبارك احلام : " الية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية –دراسة حالة الجزائر –" ، مذكرة ماجستير ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2005، ص :89 .

2-6 لجنة بازل III :

إن أزمة 2008 و افلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية قد سلط الضوء على أوجه القصور في الانظمة المصرفية من حيث تغطية المخاطر، و من أجل مواجهة الأزمة قررت لجنة بازل البدء في عملية إصلاح جديدة بازل III و هو ما ترجم في ديسمبر 2009 باصدار ورقة استشارية و بالرغم من الحفاظ على ما جاء في بازل II خاصة النسبة المقدرة ب 8% إلا أنه تم إدخال جملة من التغيرات حيث تطمح اتفاقية بازل III إلى تعزيز صلابة الانظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت عنها أزمة 2008 من خلال طرح معايير جديدة لراس المال و المديونية و السيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية و المالية و تحسين إدارة المخاطر و زيادة الشفافية و ستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي و النمو على المدى الطويل و تشكلت لجنة بازل III من المحاور التالية :

2-6-1 تحسين نوعية راس المال : حيث تسمى بازل إلى تحسين نوعية راس المال للمؤسسات المالية فكثيرا ما يتم إغفال هذه النقطة الحاسمة حيث يركز المراقبون على المستوى الكمي إلى تحسين القدرة على الامتصاص الصدمات و بالتالي متانة البنوك و قدرتها على إدارة فترات التوتر حيث ركزت المتطلبات الجديدة لراس المال الذي يشكل الحد الادنى للشروط الموضوعية حيث يتم تعزيز تعريف عنصر الاسهم العادية و المعروفة أيضا بالنواة الاصلية بالاضافة إلى مفهوم الشريحة الاولى الذي تم تعزيز ليمثل الاسهم العادية و ادوات مالية أخرى مؤهلة على أساس معايير أكثر صرامة [1].

2-6-2 تعزيز تغطية المخاطر : تسعى لجنة بازل إلى الاستمرار في دعم تغطية المخاطر عن طريق تضمين المخاطر الرئيسية للبنود داخل و خارج المركز المالي و كذلك تعرضات المشتقات المرتبطة بها و في هذا الشأن قامت لجنة بازل بتخصيص جزء من راس المال لتغطية الخسائر المحتملة لمخاطر السوق و ربط ذلك بتعديل التقييم الاتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الاتمانية للطرف المقابل .

2-6-3 إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية راس المال على أساس المخاطر :

وضع نسبة رافعة مالية بسيطة و شفافة و لا تركز على اوزان المخاطر بغرض احتواء الزيادة التدريجية للرافعة المالية في القطاع المصرفي و تقوية متطلبات كفاية راس المال على اساس المخاطر يمكن للبنوك تقديم آرائها و خطتها المقترحة لتحديد نسبة الرافعة المالية و قياس العناصر المستخدمة عند حساب هذه النسبة و الترتيبات الزمنية الخاصة بتطبيقها .

---

[1] jaime carruna , Bâl 3 :ver un system financier plus sur , la 3 éme conference bancaire intrnationale , madrid , le 15 september ,2010,p2.

2-6-4 قياس المخاطر السيولة و معاييرها و طرق مراقبتها : قامت لجنة بازل بتطوير معياري الاشراف على مخاطر السيولة و هما : نسبة تغطية السيولة لتعزيز مرونة قصيرة الاجل للمخاطر المتوقعة للبنوك عن طريق ضمان وجود موجوداته السائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30 يوم خلال حدوث أي من الازمات المحتملة .

والمعيار الثاني يتمثل في نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة) لملائمة التركيبة الاساسية للموجودات و المطلوبات ينبغي على البنوك تقديم آرائها بهذا الخصوص و سيناريوهات الازمات و سمات و تعريف الموجودات السائلة عالية الجودة و متطلبات التشغيل و حدود الموجودات السائلة و معدلات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و استخدام أدوات لمراقبة ذلك داخل البنك و كيفية تطبيق إدارة مخاطر السيولة [1].

2-6-5 التنظيمات الانتقائية : أكدت هيئة الإدارة للجنة بازل أن وضع الإصلاحات سيكون تدريجيا لكي لا تتم عرقلة النظام الإقتصادي كما أنه يجب المزيد من الوقت لنقل المعايير الدولية الجديدة إلى التشريعات الوطنية و إنطلاقا من هذا المبدأ أعلن محافظو البنوك المركزية و المشرفون على الرقابة البنكية عن مجموعة من التدابير الانتقائية لتنفيذ تلك المعايير .

2-6-6 المتطلبات الخاصة بالسيولة : لقد تم التركيز فيما سبق على المعايير الجديدة لراس المال ومع ذلك فإن بازل 3 تتناول عنصرا آخر هاما هو المتطلبات الدولية للحد الادنى للسيولة من خلال معيارين :

نسبة السيولة على المدى القصير : فعلى البنوك ا متلاك احتياطي من الأصول السائلة ذات النوعية الجيدة القابلة للتحويل الفوري، كافية لتلبية التدفقات النقدية في حال وجود توترات حادة على المدى القصير.

نسبة السيولة على المدى الطويل : هذا المعيار يستعمل على تصحيح الإختلالات في التمويل و يشجع البنوك على استخدام مصادر مستقرة لتمويل أنشطتها. وبالتالي فإن بازل تنص على مجموعة من المعايير المتعلقة بالمتطلبات الدنيا لرأس المال و معايير السيولة من شأنها أن تساعد على زيادة مقاومة القطاع المالي تحسبا لتوترات جديدة[2] .

2-7 علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة : تتجلى العلاقة بين معايير لجنة بازل و الكفاءة المصرفية من خلال ما يعرف في الإدارة المصرفية بإدارة أصول و خصوم المصرف و بشكل أعم إدارة المخاطر

---

[1] اصدار لجنة بازل للاصلاحات و المبادئ و المعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة بإطاريها ، الباب الثالث عشر – الجداول والنماذج و تعليمات تعبئتها – بازل 3 ، ملحق رقم 10 ، الطبعة 13 ، نوفمبر 2011 ، ص ص :208،209.

[2] jaime caruane , op . cit , p :2-6 .

المصرفية للمصرف و تبرز أهمية إدارة المخاطر المصرفية من خلال دراسة و تحليل المشكلة التي تواجه المصرف أو المشرف في إدارة المصرف، و المتمثلة في العلاقة التناقضية بين الأهداف الرئيسية لأي مصرف و هي :

- تحقيق أكبر عائد ممكن .
- عدم الوقوع في ازمة سيولة .
- المحافظة على كبار المودعين و العملاء .
- عدم التعرض لمخاطر رأسمالية و بالتالي الوقوع في الإفلاس .

إن التناقض و التداخل بين هذه الاهداف يشكل القاعدة و الارضية الاساسية لمهام و نشاطات الادارة المصرفية، و التي يتم التعبير عنها بشكل دوري من خلال القوائم المحاسبية (الميزانية العمومية و قائمة الدخل) والتي يتم تحليل بياناتها للوقوف على أداء هذه الادارة ومدى إلتزامها بتحقيق هذه الاهداف واحترامها للتشريعات و القوانين المحلية و الدولية .

لقد استخدم المحللون أدوات مالية و اقتصادية عديدة لتحليل بيانات المصرف و تقييم أداء إدارتها و لا يعيد معيار كفاية راس المال للجنة بازل المتمثل في احتفاظ المصرف لمجموع راس المال يساوي 8% على الاقل من أصوله المرجحة بالمخاطر أمرا غريبا عن مجال التحليل المصرفي، فقد طبقت الكثير من المصارف أو الدول معايير متشابهة له و لكنه يمتاز بكونه لا يعبر عن علاقة مجردة بين مكونات راس المال من جهة و الاصول الخطرة من جهة بل يتسم بانه :

- يعتمد المفهوم الشامل لراس المال و لا يقتصر على المفهوم المتعارف عليه .
- يقابل المخاطر غير المتوقعة و ذلك من خلال كفاية المخصصات و جودة الاصول و سلامة السياسات التي تتبعها المصارف .
- يجعل أموال المساهمين في مقابلة المخاطر المتوقعة و غير المتوقعة .
- يربط بين راس المال و الاصول الخطرة أي كلما ازدادت الاصول الخطرة كلما كانت الحاجة إلى مزيد من راس المال .
- لا يعتمد الضمانات التي تحصل عليها المصارف بالنسبة لتطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات لجنة بازل إلى ثلاثة أنواع :

* دول منشئة للمعيار و هي التي كانت تستخدم معايير متشابهة أو المعيار ذاته، وتتمثل أساسا في أمريكا و بريطانيا .

* دول لم تكن تستخدم المعيار ولكن لديها من النظم ما يؤهلها لتطبيقه و الالتزام به .

* دول تواجه صعوبات في تطبيق المعيار و الالتزام به[1] .

و يرى المحللون أن هذا التصنيف لا يعكس اختلافا جوهريا في الكفاءة المصرفية أو في سلامة العمل المصرفي بين تلك المصارف أو الدول، و أن الالتزام بالمعيار يعود لمدى توفر أو قصور عوامل اساسية مثل نوعية الاصول ، و حجم السوق النقدي و الادوات المناسبة ، و مدى عمق سوق راس المال والادوات الراسمالية المتوفرة .

و خلاصة القول أن معيار كفاية راس المال المقرر من قبل لجنة بازل يسمح للبنوك بتحقيق الكفاءة في مجال ادارة المخاطر .

3- <u>خوصصة البنوك</u> :

لقد اكتسب التوجه نحو الخوصصة اهتمام كبير في معظم دول العالم، و خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي طالت معظم دول العالم خصوصا الدول النامية و لقد تبنت الدول استراتيجيات الخوصصة كدعائم رئيسية جديدة للخطط الاقتصادية الشاملة و كتحولات ضرورية للانتقال إلى اقتصاد السوق و تاتي خوصصة البنوك ضمن الانعكاسات و التغيرات الاساسية التي افرزتها العولمة على الجهاز المصرفي .

3-1 <u>مفهوم خوصصة البنوك</u> : لخوصصة البنوك مجموعة من التعاريف نذكر منها :

التعريف الاول : تعرف على أنها قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص ، و ذلك ضمن منظومة شاملة و هي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مستهدفة إلى زيادة إنتاجية المؤسسات المراد تخصيصها و العمل على تطويرها و تجنب آدائها و تعظيم ربحيتها، الامر الذي من شأنه تحقيق العبء عن أجهزة الادارة الحكومية، مما يتيح لها أداء وظائفها الاساسية، وتقليل العبء على الموازنة العامة للدولة، زيادة حجم الاستثمارات ، إيجاد فرص عمل جديدة و ربط الاجور بمعايير الانتاجية و الربحية و الاسعار[2] .

التعريف الثاني: هي تحويل الإقتصاد الى اقتصاد يعتمد علي القطاع الخاص بدرجة اساسية و ذلك عن طريق بيع الاصول و الوحدات الانتاجية المملوكة كليا او جزئيا لقطاع الاعمال[3] .

---

[1] نهاد ناهض فؤاد الهيل :" **<u>قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية</u>**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية – غزة ، 2013 ، ص ص : 72،73 .

[2] مصطفى كمال السيد طايل ، مرجع سبق ذكره ، ص :199.

[3] حسين عمر : "**<u>الجات و الخصخصة</u>**" ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2002، ص :137 .

التعريف الثالث: تعني الرغبة في التحرر الاقتصادي و ذلك بالتخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول نحو اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد[1] .

كما تعرف خوصصة القطاع المصرفي الحكومي ب أنها قيام الدولة بتحويل إدارة أو ملكية المؤسسات المصرفية العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، و ذلك ضمن اطار شامل و هو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي العام و توسيع نطاق دور القطاع الخاص و مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[2] .

3-2 دوافع خوصصة البنوك : هناك العديد من الدوافع لتبني سياسة الخوصصة نذكر منها :[3]

3-2-1 الدوافع المالية :

تعاني الكثير من الدول من الاعباء الملقاة على الميزانية العامة و تحاول تخفيض الانفاق العام بقدر الامكان و لا يمكن ان يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الانشطة العامة و جعل القطاع الخاص يقوم بها ، و هذا يدخل ضمن أهداف الخصخصة ، كما تهدف إلى زيادة التدفق النقدي لخزينة الدولة من خلال بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

3-2-2 الدوافع الاقتصادية :

تزيد الخصخصة من الكفاءة في الانظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق و المنافسة، و ترفع معدلات الاداء، و تزيد من الجودة، و تضمن تقديم سلع و خدمات باسعار مقبولة خاصة في عالم التكتلات .

كما يمكن للخوصصة أن تساعد في :

- معالجة ضعف و نقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات البنكية .

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة، و بالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الاسواق المحلية و الخارجية، إذ تحقق الكفاءة البنكية المثلى في ظروف المنافسة الكاملة .

---

[1] عبد الرزاق خليل ، محمد زرقون : " **اثر التغيير في نمط الملكية على الاداء المالي للمؤسسات** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف، العدد 3 ، الجزائر ، 2005 ، ص :163.

[2] فؤاد شاكر :" **خصخصة القطاع المصرفي في الدول العربية** "، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، المجلد 21 ، العدد 242 ، فبراير، 2001 ، ص :42 .

[3] جازية حسيني : "**خوصصة البنوك في الجزائر – واقع و افاق** "، مذكرة ماجستير حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،2007 -2008 ، ص ص 69، 70.

3-2-3 الدافع السياسي و القانوني : في ظل العولمة زالت دوافع الملكية العامة للبنوك حيث أدى التدخل المتزايد للحكومات في النشاط الاقتصادي إلى كبح النشاط المالي و المصرفي و ذلك عن طريق تحديد أسعار الفائدة و هياكلها إداريا، و فرض سقوف على أسعار الإقراض و الاقتراض ، و دعم أسعار الفائدة على القروض المواجهة للقطاعات ذات الأولوية بالخصم كما تدخلت الحكومة في توظيف الائتمان لمشروعات بعينها و فرضت ضرائب كثيرة و عالية في شكل معدل احتياطي قانوني و تدخلت أيضا في تكوين محافظ الأوراق المالية للبنوك و بالتالي فان تبني سياسة الخوصصة في ظل أسواق مفتوحة يؤدي إلى تصحيح فشل القطاع العام، كما يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه اقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم ففي ظل القطاع العام يمثل السياسيين إلى استغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز انجازات شخصية و في تحقيق مكاسب وراء ذلك .

3-2-4 الدافع الاجتماعي :

يمكن للخوصصة في هذا المجال أن تستعمل كأداة للتخلص من بعض المشاكل و المظاهر الاجتماعية كالرشوة و المحسوبية ذلك أن القطاع الخاص يعتبر أقدر على محاسبة العامل المهمل أو المقصر، كما أن الخوصصة تؤدي إلى المزيد من الحرية الشخصية و إيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج .

3-3 أهداف خوصصة البنوك : تتخلص أهداف خوصصة البنوك فيما يلي :[1]

- تنشيط سوق الاوراق المالية .
- توسيع قاعدة الملكية .
- زيادة المنافسة في السوق المصرفية .
- تحسين الاداء الاقتصادي .
- تحديث الادارة المصرفية .
- زيادة كفاءة اداء الخدمات المصرفية .
- ترشيد الانفاق العام .

3-4 شروط و ضوابط نجاح خوصصة البنوك : هناك العديد من الضوابط التي تكفل نجاح استراتيجية خوصصة البنوك من اهمها :[2]

---

[1] مرابط اسيا : " **العولمة و اثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي** " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات –، جامعة البليدة ، 2004، ص : 243.

[2] جمعون نوال :" **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية** – حالة الجزائر – " مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2004 -2005 ، ص :161 .

– وجوب اعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخوصصة .

– أن تكون الخوصصة جزئية وتتم بصفة تدريجية، و خاصة و أن هيكل القطاع المصرفي حاليا يضم كل أنواع الملكية في البنوك، وفي ضوء الدور الذي يقوم به البنوك التجارية العمومية في التنمية الاقتصادية فإننا نرى ضرورة وجود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

– الاعتماد على الاسلوب الافضل لخوصصة البنوك و الذي يقوم على توسيع قاعدة الملكية من خلال الاكتتاب العام .

– تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة المصارف على المنافسة و تحقيق الارباح و مواجهة المخاطر و زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل .

– ضرورة إصدار قانون دعم المنافسة و منع الاحتكار الذي يطبق أيضا في هذه الحالة على القطاع المصرفي .

– العمل على تطوير الجهاز المصرفي ليكون أكثر تكيفا مع العولمة من خلال التوسيع في استخدام احدث ادوات التقنية المصرفية سواء على مستوى تأدية الانشطة الداخلية للبنك أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية .

– أن تتم خوصصة البنوك دون السماح لسيطرة الاجانب على البنوك الوطنية .

– ضرورة تاكيد استقلال اللبنك المركزي و زيادة قوته وفعاليته ، فالخوصصة يجب أن تتم بما لايخل بضرورة الرقابة على المؤسسات المصرفية المالية .

– من الافضل ان يتم بيع البنك لمستثمر لديه الخبرة و الكفاءة في المجال العمل المصرفي ، وقادرة على ادارة اموال المودعين ، و يتوفر على المرونة الكافية لتجاوز القيود البيروقراطية ، و بالنظر لصعوبة توفر المستثمر الاستراتيجي في دول العالم الثالث سواء من حيث القدرة المالية أو الكفاءة الادارية فمن الاحسن ان يكون هذا المستثمر مصرفا اجنبيا دوليا .

– أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الاجنبي لمواجهة أي ازمات في سوق سعر الصرف و تلبية احتياجات البنوك من النقد الاجنبي .

– كما يتطلب عند قيام الدولة ب بيع اسهم احد البنوك العمومية، صدور أداة تشريعية مستقلة تتناول خوصصة المصارف على وجه مستقل تتولى تنظيم عملية الخوصصة ذاتها ، وتناول أسلوب الرقابة على

البنوك التي يجب خوصصتها و الضوابط و المعايير التي يجب عليها الالتزام بها بعد انتقال ملكيتها الى القطاع الخاص [1].

4- البنوك الشاملة :

امام التغيرات الاقتصادية و المصرفية اتجهت البنوك الى التحول نحو البنوك الشاملة أو الصيرفة الشاملة تماشيا مع التطورات الراهنة، كتنظيم مصرفي جديد لمواجهة قوى التغير المصرفية و ما أفرزته العولمة المالية و تحدي المنافسة بدرجة هامة و الاندماج في السوق العالمية .

4-1 مفهوم البنوك الشاملة :

تعريف 1 :" تعرف البنوك الشاملة على انها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، و توظيف مواردها، و تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة بحيث انها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية و التقليدية ، ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الاعمال[2] .

تعريف 2 : "يقصد بالبنك الشامل انه البنك الذي يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها و ذلك بتنويع مصادر التمويل و مجالات الاستثمار من مختلف القطاعات ، فهو يقوم باعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاعمال و الاستثمار و البنوك الكتخصصة و بذلك تجمع ما بين الانشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع و منح الائتمان ، و أنشطة غير تقليدية تتماشى مع التطورات الحالية من خلال إستراتيجية التنويع "[3] .

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان البنك الشامل هو عبارة عن ذلك البنك الذي يحصل على الموارد المالية من كافة القطاعات الاقتصادية داخل البلاد وخارجها و يقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة وبالتالي يقوم على استراتيجية هامة هي التنويع سواء على مستوى المصادر أو الاستخدامات او على مستوى الخدمات كما انه لا يتعامل مع قطاع واحد او مع قطاعات ذات علاقة ارتباطية قوية مع بعضها .

---

[1] علي محمد نجم :" **دور البنوك في العملية التخصيصية** " ، مجلة المصارف العربية ، اتحاد المصارف العربية ، المجلد 15 ، العدد 177، سبتمبر 1995 ، ص : 12 .

[2] بورمة هشام ، مرجع سبق ذكره، ص :78 .

[3] اضاءات مالية و مصرفية ، " **البنوك الشاملة** " ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة، العدد 4، نوفمبر، 2013، ص :2.

4-2 وظائف البنوك الشاملة : إن اهمية البنوك الشاملة تعود الى الوظائف التي تستطيع ان تقوم بها و التي يتوقف عليها اسهامها في تحقيق و دفع عملية التحول التنموي و التطوير التي تشهدها الاقتصاديات و يمكن عرض أهم الوظائف فيما يلي :[1]

- الوظائف التقليدية للبنوك و لكن بعد تطورها و تحديثها مع ادخال الاجهزة و المعدات و التكنولوجيا الحديثة .

- القيام بخدمات ترويج الاسهم و ادارة الاكتتاب فيها و خدمات المبادلات و المستقبليات والعقود الاجلة.

- القيام بخدمات التوريق .

- اكتشاف و تحليل و دراسة الفرص الاستثمارية .

- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة .

- إدارة عمليات التسويق ، اعداد دراسات السوق و الترويج لمنتجات المشروع.

- المساهمة في تاسيس الشركات و الترويج لها .

- وضع الهيكل الاداري و التنظيمي للشركات .

- صناعة الاسواق المتكاملة و القابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين و البنوك وغيرها .

- تعمل البنوك الشاملة على تحويل الاصول العينية الى اصول نقدية يمكن الاستفادة بها .

- تعمل على خلق اشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق و التي تتمتع بنوع من الاستقرار .

- تبني برامج تأهيل و اعادة تأهيل الشركات القائمة .

- الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا و دوليا .

- الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية متعددة التأثير و العملاقة ، تقديم راس المال المخاطر في المشروعات .

- تشترك في ادارة عملية الاندماج بين المصارف و مؤسسات التمويل و عمليات الشراء .

- تساهم في حسن تهيئة المناخ الاستثماري و استعاب التكنولوجيا المتطورة .

- تساهم في فتح الاسواق الخارجية و خلق منافذ للمنتجات الوطنية من خلال تسهيل اقامة المعارض في الخارج .

---

[1] خبابة عبد الله :" **الاقتصاد المصرفي** " ، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص ص : 135 ، 136 .

– توفير المعلومات عن الاسواق الخارجية .

– تمويل التصدير .

– تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل : خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

4-3 <u>اساليب التحول الى البنوك الشاملة</u> : ويتم التحول الى البنوك الشاملة من خلال منهجين هما :[1]

4-3-1 <u>المنهج الاول</u> : و هو المنهج الاسرع و الاسهل و يتمثل في تحويل بنك (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل على ان يكون هذا البنك (المراد تحويله) بنك كبير الحجم ، وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنلوجيا و اتصاليا و معلوماتيا، و لديه كوادر بشرية مؤهلة و مدربة، ولديه تطلع الى العالمية .

في هذا المنهج التحول الى البنك الشامل على عدة اسس :

التدرج : أي التحول على مراحل متدرجة بادخال خدمات البنك الشامل تدريجيل للحد من مقاومة التغيير و لضمان استعاب لتقنيات هذه الخدمات، و لتقديمها بمعايير الدقة و السرعة و الفعالية في نطاق من الجودة الشاملة .

التطوير: اي اعادة الهيكلة التنظيمية، و تطوير اللوائح و النظم الداخلية، و كذلك ادخال التعديلات في الصلاحيات و السلطات و تعديل الاجراءات بما يضمن اداء العمل بالصورة و الشكل و المضمون المطلوب .

التجهيز : و هو توفير الامكانيات المادية و التكنلوجية و المعلوماتية المطلوبة لانشاء البنك الشامل بما في ذلك اعادة تخصيص الفروع ، و انشاء فروع جديدة أو انشاء و حدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية .

الخطة : من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية ، وكافة خطوات التحول الى البنك الشامل لبرنامج مخطط ، مبرمج زمنيا ، في اطار عمليات التخطيط و التنظيم و التوجيه و التحفيز و المتابعة للتغلب على معوقات و محددات التغيير المطلوب، مع ضمان و تاكيد مقومات نجاح التحول الى البنك الشامل.

4-3-2 <u>المنهج الثاني</u> :

انشاء بنك شامل جديد ، حيث يتطلب الامر البدء من الاساس و اختيار كوادر بشرية قادرة و مؤهلة وتدريبها و تطوير قدراتها و التعاون مع مصارف اجنبية شاملة الافادة من خبراتها ة توفير المكان

---

[1] رابح عرابة : " **<u>دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية –مع الاشارة الى حالة مصر</u>** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف ، العدد السادس ، الجزائر ، ص ص : 199،201 .

المناسب و تجهيزه شكليا و تكنولوجيا و مصرفيا و القيام بالحملات الدعائية و التسويقية و الترويجية اللازمة لانجاح فكرة البنك الشامل .

4-4 <u>ايجابيات البنوك الشاملة</u> : من اهم ايجابيات البنوك الشاملة نجد :[1]

– تؤدي البنوك الشاملة الى توفير عناصر و مقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التاسيس، التمويل، الادارة، التسويق .

– تسهم البنوك الشاملة في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها و تخصيصها للاغراض التنموية، على نحو يتسم بالكفاءة و الرشادة، اي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي و تحسن استغلاله .

– تسهم البنوك الشاملة في احداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع ان يجابه الدخول في اتفاقيات تحرير الخدمات المالية .

– تستطيع البنوك الشاملة من دخولها نشاط التاجير التمويلي ان تسهم في خلق طبقة من رجال الاعمال و المنظمين الذين يحتاجون الى الآلات و المعدات و لكن لا يتوافر لهم التمويل، كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث مشروعاتهم و تمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة، مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية .

– تسهم البنوك الشاملة في تنشيط بورصة الاوراق المالية، وهي في حد ذاتها تساهم في توسيع قاعدة الملكية .

– تنوع و زيادة مجال الخدمات المصرفية مما يؤدي الى كسب شريحة واسعة من العملاء .

– تحقيق التوازن بين توظيف اصول البنك و موارده و تجنب المحاطر التي قد تنجر عن التركيز على مجال واحد كالائتمان .

<u>4-5 سلبيات البنوك الشاملة :</u> رغم الايجابيات المشار اليها الى ان التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل منها :[2]

– قد تؤدي الى خلق الاحتكار و مضاعفة قوة السوق بالنسبة للمؤسسات المالية الشاملة هذا ما قد يكون على حساب البنوك الصغيرة .

– قد تؤدي الى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة .

---

[1] اضاءات مالية و مصرفية :" البنوك الشاملة " ، مرجع سبق ذكره ، ص : 4.

[2] اضاءات مالية و مصرفية :" البنوك الشاملة " ، المرجع السابق ، ص :4.

المبحث الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء الاصلاحات المصرفية

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة اصلاحات بنكية، من اجل مواكبة التغيرات العالمية في العمل البنكي .

ويندرج الاصلاح المصرفي في الجزائر ضمن سياق الاصلاحات الاقتصادية و سياق التحرير الاقتصادي المصرفي و ذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي ب دأته الجزائر مع مطلع التسعينات، و يمثل الاصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الاصلاحات التي باشرتها السلطات العامة في الجزائر و تجلى الاصلاح المصرفي بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 .

المطلب الاول : الجهاز المصرفي الجزائري قبل سنة 1990

في اطار سعي السلطات الجزائرية الى للتحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق بذلت السلطات الاقتصادية الكثير من الجهود و التي تجلت في القيام بالعديد من الاصلاحات المتتالية، من اهمها الاصلاح المالي لسنة 1971، و الاصلاح المالي لسنة 1986، اصلاح 1988، و بعدها اصلاح 1990 و ما تبعته من تعديلات .

1- الاصلاح المالي لسنة 1971 :

شهدت بداية السبعينات بعض الاصلاحات و التعديلات على السياسة المالية و النقدية بسبب النقائص التي خلفتها اساليب التمويل المعتمدة في الفترة الماضية و تماشيا مع السياسة العامة للدولة في اطار الاقتصاد المخطط حيث انشئ مجلس القرض و الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الامر 71-47 الصادر في 1971/06/30 و المتضمن تنظيم البنوك حيث اعطى هذا الامر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تتصصر مهامه في خدمة الخزينة العامة و ذلك بمنحها القروض و تسبيقات بدون قيد او شرط [1].

و لقد كانت المنهجية التي يقوم عليها النظام الوطني في هذ ته الفترة هي نفس المنهجية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الوطني و قد ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند الى مبادئ و قواعد الاقتصاد الاشتراكي [2].

---

[1] بعلي حسني مبارك : " **امكانيات رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة** "، مذكرة ماجستير ، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011-2012 ، ص :64 .

[2] الطاهر لطرش : " **تقنيات البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط6 ، 2007 ، ص :177 .

1-1 مبادئ الاصلاح المالي لسنة 1971 :

- امكانية استعمال السحب المكشوف من طرف المؤسسات المالية العامة لتمويل عمليات الاستغلال وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971 و نتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العامة بشكل اثر على التوازن الداخلي للاقتصاد بشكل عام .

- من خلال المادة 7 لقانون المالية لسنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العامة المخططة والمتمثلة فيما يلي :[1]

* قروض بنكية متوسطة الاجل تتم بواسطة اصدار سندات قابلة لاعادة الخصم لدى البنك المركزي .

* قروض طويلة الاجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل : البنك الجزائري للتنمية .

* التمويل عن طريق القروض الخارجية و ذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية .

- الغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي .

- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الاجبارية للمؤسسات العامة في ميزانية الدولة .

- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العامة بقيام هذه الاخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد، أي ان البنوك و المؤسسات ليست مخيرة في عملية التوظيف باعتبار ان المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة بمعنى اقرار التوطين الاجباري .

- الزام المؤسسات بفتح حسابين فقط هما حساب الاستغلال خاص بعمليات الاستغلال، وحساب الاستثمار خاص بعمليات الاستثمار .

- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية و ادارية .

- دعم المؤسسات العامة التي تواجه عجزا في التسيير، بحيث تم اعداد مخطط لاعادة هيكلة المؤسسات العامة التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة ، و إلى معايير تطهير المؤسسات العامة التي سجلت عجزا عن سوء التسيير .

- اقرار مبدا التخصص القطاعي للبنوك ، بحيث يكون كل بنك متخصص في التعامل و تمويل قطاع اقتصادي محدد [2].

---

[1] بلاغ سامية : "**دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000** " ، مذكرة ماجستير ، علوم التسيير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة ، 2002- 2003 ، ص :22.

[2] بعلي حسني مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص :65.

ولقد ادى الاصلاح المالي لسنة 1971 إلى الانتقال التدريجي للقطاع المالي الى وصاية الوزارة المالية وبالتالي تقليص دور البنك المركزي و كان هناك تمييز كبير في عملية التمويل بين القطاع الخاص والعام [1].

2-1 <u>الهيئات الإستشارية وفق إصلاح 1971 :</u> تماشيا مع حملة اصلاحات 1971، و التي هدفت الى بعث اسس الخيار الاشتراكي ، حيث و بعد القيام بعمليات التاميم رات السلطات انه من الضروري انشاء مؤسسات و هيئات تتكفل بمراقبة و ادارة القرض، و هذا حتى تتحقق الاصلاحات اهدافها المرجوة و تتمثل هذه الهيئات الاستشارية في كل من :[2]

<u>1-2-1 مجلس القرض</u> : انشئ هذا المجلس بمقتضى الامر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 حسب هذه المادة الاولى منه تنص على "يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس القرض الذي يتلخص دوره في تقديم الاراء و التوصيات ، و الملاحظات في وسائل النقد و القرض " .

وقد كلف هذا المجلس بالمهام و الادوار التالية :

- الدراسات المتعلقة بسياسة القرض و النقود و المسائل المتعلقة بطبيعة و حجم و كلفة القرض في اطار مخططات ، و برامج تنمية الاقتصاد الوطني .

- بحث الوسائل الكفيلة بتنمية موارد البلاد المختلفة و اقتراح كافة التدابير التي تؤدي الى تنويع مصادر الادخار و التمويل للاقتصاد الوطني .

- المساعدة في تعزيز علاقات القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد و تشجيع تمويل المصارف للمشاريع .

- تقديم التقارير الدورية الى وزير المالية عن وضع النقود و القرض و كافة الامور المحتملة والتي تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد، كما يجب عليه تقديم اقتراحات في هذا المجال .

<u>2-2-1 اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية</u> : أنشات هذه اللجنة بالامر رقم 71-47 الصادر في 30 جوان حيث تنص المادة التاسعة منه "تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية " و لقد كلفت بالمهام التالية :

- تقديم الاراء، والتوصيات لوزير المالية لكافة الامور المصرفية و المجالات المرتبطة بهذه المهمة.

---

[1] شاعة عبد القادر :" **<u>الاعتماد المستندي – اداة دفع و قرض – دراسة واقع الجزائر</u>** " ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006،ص:71.

[2] قمري حجيلة : " **<u>تطور اداء و كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية</u>** " ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004- 2005 ، ص :20.

– تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية و ربط هذا النشاط في اطار المخططات للمؤسسات الاقتصادية .

– دراسة كافة الامور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها و تدرس التدابير الكفيلة لتطوير استعمال اللغة الوطنية .

– دراسة ميزانيات و حسابات و المؤسسات المالية و عرضها على وزير المالية[1]، أما في سنة 1973 تم رد الاعتبار لمبدأ التمويل الذاتي، غير أنه اقتصر على الاستثمارات الخاصة بالتجديد و ابتداءا من عام 1976، سمح المشروع للمؤسسات العمومية استعمال أموالها الخاصة لتمويل استثمارات النمو و التوسع وتقرر تخفيض نسبة الضريبة على الارباح الصناعية و التجارية من 60% الى 40% اذ خصصت هذه الارباح الاستثمار خلال السنة التي حققت فيها الارباح.

و تجدر الاشارة الى انه في بداية 1978 تم التراجع عن الاصلاحات التي حملتها اصلاحات 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الاجل، حيث حلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الاجل و بذلك تم تهميش دور البنوك في عملية التنمية و اضعاف قدرتها في تعبئة الادخار، بل أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال و كان دور البنوك في هذه المرحلة يقتصر على دور القناة التي تمر عبرها الاموال من الخزينة الى المؤسسات العامة بحيث لم للبنوك اي دور فيما يتعلق بقرار الاستثمار و قرار التمويل[2] .

و تماشيا مع سياسة اعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم على اثرها اعادة هيكلة البنوك و اضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم اعادة هيكلة كل من البنك الوطنية الجزائري و القرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكان هما:[3]

1– بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR):

بتاريخ 1982/03/31 تاسس بموجب بمرسوم 206–82 و هذا بعد اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و انيط له تمويل هياكل و نشاطات الانتاج الزراعي و كل الانشطة المتعلقة بالزراعة، وكذا النشاطات الزراعية و الحرف التقليدية في الارياف قصد تطوير الانتاج الزراعي.

---

[1] قمري حجيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص :21.

[2] محلوس زكية :" **اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية** " ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة ، 2009 ، ص :72.

[3] باشو ندة رفيق ، زناقي سليمان : " **عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري** " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات – جامعة الشلف ، 2004 ، ص :68.

2- بنك التنمية المحلية(BDL):

هو احدث البنوك في الجزائر تاسس سنة 1985 بموجب المرسوم 85-85 الصادر بتاريخ 1985/04/30 بعد اعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري و هو اخر بنك تم تاسيسه قبل دخول مرحلة الاصلاحات و هو بنك ايداع و استثمار، يقوم بتمويل عمليات الاستثمار الانتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية أي منح القروض لصالح الهيئات العامة المحلية بالاضافة الى جمع الودائع بالاضافة الى منح القروض بالرهن.

و يمكن القول أن الجهاز المصرفي في هذه الفترة أو المرحلة كان وسط بين السطات النقدية (البنك المركزي و الخزينة العامة) و بين المؤسسات الاقتصادية دون أن يكون له راي أو قرار، رغم اجتهاد المشروع الجزائري في ادخال التعديلات و الاصلاحات.

2- الاصلاح المالي لسنة 1986:

نتيجة للازمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار البترول و انهيار سعرالصرف الدولار ظهرت اصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القرض، حيث تم ادخال اصلاح جدري علي الوظيفة البنكية من اجل ارساء المبادئ العامة للبنوك العامة و توحيد الاطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية حيث تم اعتماد مقاييس الربحية و المردودية و الامان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها و من هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم ادارة البنوك التجارية الجزائرية [1].

2-1- مبادئ الاصلاح المالي لسنة 1986: و يمكن ايجاز أهم المبادئ و القواعد التي تضمنها القانون في اطار اصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي:[2]

-تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات و اشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، الا أن القانون لم يضع أليات لذلك.

-استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية و دوره كبنك للبنوك و اوكل له دور اكثر فعالية و اتساعا ضمن النظام النقدي والمالي.

---

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص :187 .

[2] بلعزوز بن علي : "**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ، ص ص 183، 184.

– استعادة البنوك و مؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في اطار المخطط الوطني للقرض، واصبح بامكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته او الاشكال التي ياخذها كما استعادت البنوك حق متابعو استخدام القروض و كيفية استرجاعها و الحد من مخاطرها .

– انشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي و هيئات استشارية اخرى .

و أدخل قانون 86–12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط و تسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد ما يلي: [1]

– حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض .

– حجم القروض الخارجية التي يمكن رصدها و تعبئتها .

– مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد .

– كيفية و نمط تسيير مديونية الدولة .

2–2 <u>أهداف قانون 86–12</u> : من بين اهداف هذا القانون ما يلي: [2]

– تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1980 و هذا بوضع اجهزة استشارية و رقابية مثل المجلس الوطني للقرض و لجنة مراقبة البنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض .

– التفرقة بين البنك المركزي و نشاط القرض من قبل الاجهزة البنكية الاخرى .

– تنظيم و تطوير الاسواق المالية و النقدية باعتبارها اجهزة هامة لتوزيع الموارد و ذلك من خلال العلاقة مع المخطط الوطني للقرض .

– مراقبة عملية الصرف و العلاقات مع الخارج .

– جاء في هذا القانون ايضا تحديد مهام البنوك المكونة للنظام المصرفي الجزائري .

حيث قي ظل قانون 86–12 يعد بنكا كل مؤسسة تقوم لحسابها الخاص بحكم و ظائفها الاعتيادية بالعمليات التالية: [3]

* تجمع من لدى الغير اموال بصفتها بنوك ودائع مهما كانت مدتها و شكلها .

* تقوم بعمليات الصرف و التجارة الخارجية مع مراعات اليشريع و التنظيم في هذا المجال .

---

[1] بعلي حسني مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص :68 .

[2] مرحادي نور الدين : " **<u>الجهاز المصرفي الجزائري و اصلاحات نظام التمويل</u>** "، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 200–2002، ص:99

[3] موسى مبارك احلام ، "**<u>الية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية</u>** " ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، فرع مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، 2004–2005 ، ص ص :122، 123 .

* تتولى تسيير وسائل الدفع .

* توظيف القيم المنقولة و جميع المنتجات المالية و تقوم بالاكتتاب فيها ، شرائها، تسييرها، حفطها وبيعها .

* وتعد مؤسسة قرض كل مؤسسة لا تجمع بمقتضى قوانينها الاساسية الا اصنافا من الموارد و لا تمنح الا اصنافا من القروض التابعة لها .

و كذلك ألزم قانون 86-12 البنوك بان تاخذ كل التدابير الازمة لتغطية خطر عدم السداد و متابعة القروض الممنوحة و في نفس الوقت استعاد البنك المركزي صلاحياته على الاقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية و اعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الاصدار بالخزينة[1] .

2-3 <u>الهيئات الاستشارية وفق قانون 86-12</u> : بهدف اعطاء دور هام لضبط و توجيه النظام المصرفي فقد انشات بموجب هذا القانون هيئتان للاشراف و الرقابة و هما:[2]

2-3-1 <u>المجلس الوطني للقرض</u> : يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالاخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، خصوصا ما تعلق بتمويل مخططات و برامج التنمية الاقتصادية و الوضعية النقدية للبلد، و يقوم هذا المجلس باعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد و كل المور المرتبطة بطبيعة و حجم و تكلفة القرض في اطار مخططات و برامج التنمية الاقتصادية الوطنية .

2-3-2 <u>اللجنة التقنية للبنك</u> : يراس اللجنة التقنية للبنك رئيس البنك المركزي، و الـلجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية ، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات و التشريعات القانونية و البنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها و تهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار و مراقبة و توزيع القروض .

ان القانون 86-12 لم يستطع التكيف مع الاصلاحات التي قامت بها السلطات العامة، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العامة سنة 1988، كما انه لم ياخذ بالاعتبار المستجدات التي طرات على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، مما حمل السلطات الى تعديله و اتمامه بنصوص جديدة تمثلت في قوانين 1988 .

---

[1] باشوندة رفيق ، زناقي سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 68، 69.

[2] بعلي حسني مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 68، 69 .

3- قانون استقلالية البنوك 1988 :

شرعت الجزائر منذ عام 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي مس العديد من القطاعات الاقتصادية في اطار التحضير التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق حيث تم إصدار القانون 88-01 المؤرخ في 12 /01/ 1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العامة و ذلك في سياق تدعيم الاصلاحات الاقتصادية و مواصلة العمل على اصلاح المنظومة البنكية تماشيا مع خصوصيات المرحلة الاقتصادية الجديدة [1].

فقد جاء هذا القانون ليعيد البنوك باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية استقلاليتها الحقيقية، لتعويدها على العمل بمنطق المتجارة التي تفرضها قواعد اقتصاد السوق [2].

حيث اصبحت البنوك اكثر استقلالية في ادارة مواردها المالية و في منح القروض و بذلك اصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف الى تحقيق الربح و المردودية .

و في نفس الاطار جاء القانون رقم 88-06 حيث جعل المؤسسة المالية هي ايضا مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع للقانون المدني و القانون التجاري و تخضع لمبدا الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي .

3-1 مبادئ قانون استقلالية البنوك : يمكن تحديد المبادئ التي قام عليها قانون 1988 في اعطاء استقلالية للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات حيث اصبحت هذه الاخيرة تمارس انشطتها بكيفية مستقلة دون تاثير من طرف الدولة مع تقيدها بعقد انشائها كما اصبحت تتمتع بحقوق و واجبات بصفة مستقلة و لكن لابد من الاشارة ان الدلة تبقى تتحمل النفقات المترتبة عن القيود التي تفرضها على المؤسسات بينما لا تتحمل المؤسسات العمومية الاقتصادية التزامات الدولة بفعل تمتعها بذمة مالية مستقلة [3] ، اما البنك المركزي فقد دعم دوره في ضبط و تسيير السياسة المالية النقدية لاجل احداث التوازن في الاقتصاد الكلي باعتباره شخصية معنوية تخضع لمبدا المساواة و الاستقلالية المالية .

اما بالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية فيمكنها هذا القانون من توظيف نسبة من اصولها المالية في اقتناء الاسهم و السندات الصادرة عن مؤسسة تعمل داخل التراب الوطني او خارجه كما يمكن

---

[1] لعراف فائزة ، مرجع سبق ذكره، ص :107.

[2] بطاهر علي :" **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية** " ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص :41

[3] فرحات غول :" **مؤشرات تنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية ، حالة المؤسسات الجزائرية** "، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص :310.

مؤسسات القرض من اللجوء الى الجمهور لاجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها ان تلجا الى طلب ديون خارجية [1].

3-2 أهداف قانون استقلالية البنوك : لقد كان قانون 88-06 يهدف الى اصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال: [2]

- تاكيد دور البنك المركزي في الاشراف على السياسة النقدية و توجيهها .
- تحديد سوق القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني .
- السماح للبنوك العامة بتقديم القروض المتوسطة و الطويلة الاجل في اطار مخطط القرض .
- عدم الزام المؤسسات بمبدا اجبارية التوظيف البنكي .
- إلغاء النظام الخاص برخص الاستراد و تعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة .

و على الرغم من الاصلاحات المشار اليها الا انه يمكن القول ان البنوك العمومية لم ترقى الى الدور الجديد المنوط بها، بسبب الاجراءات و القوانين المقيدة لانشطتها و التي لم تمكنها من القيام بدورها الكامل في عملية الوساطة المالية، بحيث اصبحت التسهيلات الائتمانية تمنح بموجب قرارات ادارية مما ترتب عليه زيادة اعباء القروض المشكوك في تحصيلها، مما ادى الى عجز البنوك في تقديم السيولة الى المؤسسات العامة ، بل لجات الى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع [3] هذه الوضعية الصعبة التي مرت بها المنظومة المصرفية خلال هذه الفترة جعلت السلطات المعنية تتدخل لاصلاح جذري للمنظومة المصرفية و يتماشى و اقتصاد السوق، من خلال اصدار قانون النقد والقرض و سيتم تناوله بالتفصيل في المطلب الثاني .

المطلب الثاني : اصلاح الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد و القرض.

في بداية التسعينات ظهر قانون جديد سمي بقانون النقد و القرض و ذلك بناءا على قرار المجلس الشعبي الوطني المؤرخ في 14 افريل 1990 في شكل وثيقة تمثل القانون الاساسي للبنك المركزي و نظام تسيير البنوك والقرض في ان واحد ، وبالتالي فان صدور قانون النقد والقرض 90-10 اعتبر اصلاحا جوهريا يهدف الى تحويل نظام التخطيط المركزي و الاداري الى اقتصاد السوق ، و هو بمثابة اصلاح

[1] موسى مبارك احلام ، مرجع سبق ذكره، ص :125 .
[2] بلعلي حسني مبارك احلام ، مرجع سبق ذكره ، ص :70.
[3] بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :184،185.

جذري للنظام البنكي الجزائري فقد حدد الوظيفة المصرفية و تنظيمها، والاجراءات التطبيقية و صلاحيات كل بنك [1].

و حدد هذا القانون مجموعة من المبادئ كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية، و تفعيل دور السياسة النقدية و الاسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق و حرية المنافسة وعبر قانون 90-10 عن ارادة واضحة في تغيير النمط التسييري و اراد بعث دور البنوك و تنظيم .

نشاطها وفق اسس الربحية و مبادئ اقتصاد السوق حيث نص صراحة على تدابير جوهرية مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول الى الاهداف المنشودة من الاصلاح[2] .

1- تدابير قانون النقد و القرض 90-10:

من اهم النقاط و التدابير التي تضمنها قانون النقد والقرض ما يلي:[3]

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي اصبح يسمى "بنك الجزائر " و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى ادارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، الى جانب اعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و ادارته و مراقبته .

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في لبنشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بالغاء التخصص في النشاط المصرفي، و تشجيع البنوك على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة و دخول الاسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الاجنبي .

- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني و فتحه امام البنوك الخاصة و البنوك الاجنبية لمزاولة انشطتها المصرفية ، الى جانب اقراره بانشاء سوق للقيم المنقولة .

2- مبادئ قانون النقد و القرض 90-10:

لقد جاء قانون 90-10 بمبادئ جديدة يتركز عليها النظام المصرفي نوردها في النقاط التالية :

2-1 الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية : يقر هذا المبدا ان كل القرارات النقدية تتخذ على اساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناءا على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها ، و بالتالي توقيف التعامل وفق الاسلوب القائم على القرارات النقدية المتخذة تبعا

---

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص :189.

[2] لعراف فايزة ، مرجع سبق ذكره ، ص :109 .

[3] بلعزوز بن علي و كتوش عاشور : " **دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية** " ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر : الواقع و الافاق، جامعة تلمسان ، ايام 29-2004/10/30 ، ص :8 .

للقرارات الحقيقية الصادرة عن هيئة التخطيط المركزي للاقتصاد حيث كان الهدف الاساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة [1].

2-2 الفصل بين الدائرة النقدية و ميزانية الدولة : كانت الخزينة العمومية تلعب دورا اساسيا في تدبير التمويل اللزم لها و ذلك باللجوء الى الموارد التانية عن طريق الاصدار النقدي الجديد وهذا ما سمح بسهولة السلطة النقدية و احدث تشابكا بين اهدافها التي قد لا تكون دائما متجانسة .

و مع ظهور قانون النقد و القرض فقد تم اعتماد الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة، و فالخزينة اصبحت غير حرة فيما يخص اللجوء الى التمويل و عجزها عن طريق الاستفادة التلقائية في منح التمويل بلا حدود و دون قيد و لاشرط من قبل البنك المركزي كما يسمح هذا المبدا بتحقيق الاهداف التالية :[2]

- استقلال بنك الجزائر عن دور الخزينة .
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و تسديد جميع الديون المتراكمة .
- الحد من الاثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية .

3-2 الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض : لقد تم اعتماد هذا المبدا لوضع حد نهائي للدورالخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية في ظل النظام الموجه ، و تهميش دور الجهاز المصرفي في مجال الوساطة المالية حيث كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الاموال من دائرة الخزينة الى المؤسسات فقط و بالتالي ابعد القانون 90-10 الخزينة من مهمة تقديم القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر غلى تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة و اصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد ادارية و انما يتركز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع .

4-2 انشاء سلطة نقدية وحيدية و مستقلة : جاء القانون 90-10 ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية التي كانت مشتتة بين وزارة المالية و الخزينة العمومية و البنك المركزي كسلطة نقدية تدعى "مجلس النقد و القرض" و جعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ، و مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من اجل تحقيق الاهداف النقدية و وضعها في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد، و تفادي التعارض بين الاهداف النقدية .

5-2 وضع نظام مصرفي على مستويين : يهدف اعتماد هذا المبدا الى التمييز بين دور البنك المركزي كسلطة نقدية، و نشاط البنوك التجارية كمؤسسات موزعة للقروض و بموجب هذا القانون اصبح البنك

---

[1] بريش عبد القادر : "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، جامعة الجائر، 2005-2006، ص: 88.

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :197، 198 .

الوركزي يمثل فعلا بنك البنوك، من خلال فرض رقابة على نشاطاتهما و متابعة عملياتها كما اصبح بامكانه توظيف مركزه كملجا اخيرا للاقراض و التاثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي و بتر أسه لهرم الجهاز المصرفي اصبح بامكان البنك المركزي الجزائري تحديد القواعد العامة للنشاط المصرفي و معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة اهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية [1].

3- اهداف قانون النقد و القرض 90-10 : هدف قانون النقد والقرض 90-10 الى تحقيق ما يلي:[2]

- وضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المصرفي و المالي .
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض .
- اعادة تقييم العملة الوطنية .
- تشجيع الاستثمارات الاجنبية و السماح بانشاء مصارف وطنية خاصة او اجنبية .
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام .
- الغاء مبدا التخصص البنوك و تحديد و توضيح النشاطات المنوطة بالبنوك و الهيئات المالية .
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق انشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة .
- ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .
- حماية الودائع .
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص في ميداني القرض و النقد.[3]
- تخفيض المديونية .
- ادخال منتوجات مالية جديدة .

4- الهياكل التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10:

وفق قانون 90-10 تم انشاء الهيئات و الوسائل و الاجراءات الضرورية لضمان حسن سير التنظيم النقدي و البنكي .

---

[1] موسى مبارك احلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 127،128 .

[2] يعلي حسني مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص : 74 .

[3] بو يوسف فوزية : " **العوامل المؤثرة في اداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدية** " ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم تجارية ، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة ، جامعة سطيف ، 2008-2009 ، ص: 38 .

4-1 مجلس النقد والقرض :

يعتبر مجلس النقد و القرض من اهم الهيئات التي تم انشائها في اطار قانون النقد و القرض بالنظر الى المهام التي اوكلت اليه و الصلاحيات الواسعة التي منحت له، و يؤدي مجلس النقد و القرض دورين او وظيفتين، وظيفة مجلس الادارة ببنك الجزائر و وظيفة السلطة النقدية في البلاد، و يتشكل مجلس النقد و القرض من :

- المحافظ رئيسا .

- نواب المحافظ كأعضاء .

- ثلاثة موظفين ساميين يعينهم رئيس الحكومة ، كما يمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين اعضائه لجانا استشارية و يحق له استشارة اية هيئة او اي شخص اذا ر أى ذلك ضروريا . ومن صلاحياته ما يلي:[1]

- يصادق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية .

- يحدد ميزانية بنك الجزائر كل سنة و يدخل عليها التعديلات .

- للمجلس السلطة في شراء الاموال المنقولة وغير المنقولة .

- يقوم باجراء المداولات حول تنظيم البنك والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ .

- يوافق على نظام مستخدمي البنك .

- باعتباره جزء من التنظيم الداخلي للبنك فهو يسهر بالدرجة الاولى على مصالحه و يحدد سيايته ويتداول في تنظيمه .

وبصفته سلطة نقدية فانه يقوم ب :

- وضع شروط فتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة .

- مراقبة الصرف وتنظيم سوقه .

- تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية، وحجم القرض .

- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وزيادة مهل تسليم الحسابات والبيانات .

---

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص : 201.

– يحدد معايير وشروط عمليات البنك المركزي المتعلقة بعملية الخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة .

4-2 بنك الجزائر و الهيئات المسيرة له :

بموجب قانون النقد والقرض اصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة و يسير بنك الجزائر من طرف المحافظ و مجلس النقد و القرض .

وحسب المادة 55 من قانون 90-10 تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير افضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بانماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على الاتقرار الداخلي والخارجي للنقد ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بجميع الوسائل اللازمة والملائمة، كذلك توزيع القروض ويسهر على حسن ادارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف [1].

4-3 هيئات الرقابة : أن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري، و الذي بموجبه فتح المجال امام البنوك الحاصة الوطنية والاجنبية، والذي يعتمد على قواعد السوق المصرفي ويحافظ على استقرار النظام المصرفي، وتتكون هيئات الرقابة من :

4-3-1 لجنة الرقابة المصرفية : تعرف ايضا باسم اللجنة المصرفية ، حيث نصت المادة 143 من القانون النقد و القرض 90-10 على انشاء هذه الجنة اين حددت اعضائها و صلاحياتها فهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الانظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة .

وتتالف اللجنة المصرفية من: [2]

– محافظ بنك الجزائر رئيسا لها ويعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه .

– قاضييان ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها الاول بعد استشارة المجلس الاعلى للقضاء .

– شخصين يقترحهما وزير المالية بناءا على كفائتهما في الاعمال البنكية و خاصة ذات البعد المحاسبي.

وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي: [3]

---

[1] بورمة هشام ، مرجع سبق ذكره ، ص :35.

[2] شيح عبد الحق : " **الرقابة على البنوك التجارية** " ،مذكرة ماجستير في القانون ، فرع قانون الاعمال ، كلية الحقوق – بودواو ، جامعة احمد بوقرة– بومرداس ، 2009 – 2010 ، ص : 106 .

[3] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص : 206 .

– تلعب دورا وقائيا حيث لها الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية .

– القيام بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق و المستندات او التنقل الى عين المكان .

– تنظيم العمل بما يتناسب والتحولات الهيكلية للنظام المالي .

– الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقييم وتغطية الاخطار وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها .

– للجنة المصرفية الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك وتصحيحها إذا ما كان هناك اخطاء مرتكبة .

– مراقبة اللجنة المركزية وسيلة للتاكد من ان القرارات المتخذة من طرف بنك الجزائر لا تعرضه للاخطار الكبيرة .

لا تتوقف مهمة اللجنة عند هذا الحد ، حيث ان رقابتها تعني احترام البنوك لجميع قواعد الحذر في مجال متابعة البنوك لديونها وتصفيتها حسب درجة الخطر المستوجب وفقا للشروط التي يحددها البنك واضافة الى كل هذا يمكن لها أن اتخاذ تدابير اخرى من بين التدابير المقترحة في المادة 156 من قانون النقد والقرض (التنبيه، اللوم، الغاء الترخيص بممارسة العمل) .

4-3-2 مركزية المخاطر :

في ظل الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي ، تتزايد المخاطر المرتبطة بالقروض ويحاول البنك المركزي ان يجمع كل المعلومات التي تهدف الى مساعدة النظام المصرفي على التقليل من المخاطر، وفي هذا الاطار اسس قانون النقد و القرض في مادته 160.

هيئة تقوم بتجميع المعلومات سميت مركز المخاطر حيث يسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تتكفل بجمع اسماء المستفيدين من القروض و طبيعتها و سقف القروض الممنوحة و المبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع المصارف و المؤسسات المالية حيث لا يمكن لاي هيئة مالية ان تمنح قروضا ذات مخاطر الى اي زبون جديد الى بعد استشارتها وتتضمن اللائحة 92-01 المؤرخة في 22 مارس 1992 و الصادرة عن بنك الجزائر تنظيم مركز المخاطر و طرق عمله[1] .

4-3-3 مركزية عوارض الدفع :

رغم أن هناك مركزية المخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزبائن حالا أن ذلك لايلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، ففي المحيط

[1] هبال عادل :" **اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر** " ، مذكرة ماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ، ص : 132.

الاقتصادي والمالي الجديد، الذي يتميز بالتغير وعدم الاستقرار، تقوم البنوك والمؤسسات المالية بانشطتها في منح القروض الى الزبائن و اثناء ذلك من المحتمل ان تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض .

لذلك فقد قتم بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بانشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام الى هذه المركزية و تقديم كل المعلومات الضرورية لها وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض او تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال، و تتلخص في عنصرين :

الاول: و هو تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع و ما قد ينجم عنها و تسييرها، و تتضمن هذه البطاقة كل الحوادث المسجلة بشان مشاكل الدفع او تسديد القروض .

الثاني: و هو نشر قائمة عوارض الدفع و مايمكن ان ينجم عنها من تبعات و ذلك بطريقة دورية و تبليغها الى الوسطاء الماليين و الى اية سلطة اخرى معينة [1].

4-3-4 <u>جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون مؤونة</u> : يعتبر هذا الجهاز تكملة لبقية الهيئات السابقة، م تم انشاء هذا الجهاز نموجب النظام 29-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بالوقاية من اصدار الشيكات بدون مؤونة حيث جاء هذا الجهاز من اجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، و القيام بتبليغ هذه المعلومات الى الوسطاء المدينين المعنيين، كما يهدف الى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي تنطوي على عناصر الغش و خلق قواعد للتعامل المالي يقوم على اساس الثقة[2] .

<u>المطلب الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري بعد سنة 1990 :</u>

يعتبر قانون النقد والقرض من بين الاصلاحات الاساسية في النظام المصرفي الجزائري الا انه من خلال تطبيقه بدا عليه بعض الثغرات القانونية و من اجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل لهذا القانون .

1- <u>أهم التعديلات التي ادخلت على قانون النقد والقرض 90-10 :</u>

1-1 <u>الأمر 01-01 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض 90-10</u> : جاء أول تعديل لقانون النقد و القرض 90-10 عن طريق امر رئاسي، و هو الامر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ، حيث

---

[1] بورمة هشام ، مرجع سبق ذكره، ص : 36 .

[2] هبال عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 133.

مس هذا التعديل الجوانب الادارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون و مواده المطبقة ، حيث جاء هذا التعديل من خلال :

– تنص المادة 02 من الامر 01-01 المتممة للمادة 23 من القانون 90-10 حيث يتولى تسيير بنك الجزائر ادارته و مراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ و مجلس الادارة و مراقبان .

و تنص المادة 03 من الامر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه الى قواعد الوظيفة العمومية، كما أن القانون الجديد ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء (خارج موظفي البنك) الذين يستعين بهم المحافظ [1]، كما لايمكن للمحافظ او نوابه ان يمارسو اي نشاط او وظيفة او مهنة مهما تكن اثناء ممارسته وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي او نقدي او اقتصادي ، كما لم تحدد مدة منصب المحافظ و نوابه[2] .

بموجب الامر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد و القرض و ذلك بفصله الى هيئتين: [3]

* **مجلس الادارة :** الذي يشرف على ادارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون .

* **مجلس النقد و القرض :** هو مكلف باداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس ادارة بنك الجزائر .

الا ان هذا التعديل لم يكن له اثر و لم يات بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه اداء الجهاز المصرفي، اضطرت الجزائر الى الاستمرار في القيام بعمليات الاصلاحات فجاء الامر 03-11 .

2-1 <u>الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 الذي يلغي قانون 90-10</u> : اصدرت السلطات الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض في 26 أوت 2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز اداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بين فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة و التحكم من طرف البنك الجزائر باعتباره المسؤول لسلطة نقدية ، اذ تم من خلال هذا الامر اضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من اجل تدغيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية و تابعين لوزارة المالية ، فمنح بذلك المر تدخل حكومي جدي في هياكل بنك الجزائر .

---

[1] عجة الجيلاني : " **<u>الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد و القرض</u>** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الشلف ، العدد 4 ، 2006، ص :321.

[2] حورية حمني : " **<u>آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعالياتها</u>** " ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص بنوك و تامينات ، جامعة قسنطينة ، 2005-2006 ، ص : 16.

[3] بطاهر علي : " **<u>اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية</u>** "، اطروحة دوكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص :49 .

و يهدف هذا التعديل الى :[1]

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل افضل و هذا من خلال :

* الفصل بين صلاحيات مجلس الادارة و صلاحيات مجلس النقد والقرض .

* توسيع صلاحيات المجلس في مجال السياسة النقدية و سياسة الصرف و التنظيم و الاشراف .

* تقوية استقلالية اللجنة المصرفية .

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي عن طريق :

* اعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية و مالية .

* انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لادارة الارصدة الخارجية و المديونية الخارجية .

* تحقيق سيولة افضل في تداول المعلومات المالية .

- تهيئة الظروف من اجل حماية افضل للبنوك و ادخار الجمهور و هذا من خلال :

* تقوية شروط منح الاعتماد للبنوك .

* تشديد العقوبات الجزائية على اي مخالفة للقوانين المصرفية " اختلاس ، تزوير ....." .

* تعزيز وتحديد صلاحيات اللجنة المصرفية و تعزيز و توضيح شروط سير مركزية المخاطر .

واهم ماجاء به الامر 03-11 :

- تقسيم مجلس النقد و القرض الى جهازين منفصلين هما : مجلس الادارة و مجلس النقد و القرض.
- منع كل الاشخاص عدا البنوك و المؤسسات المالية من ممارسة عمليات البنك و القرض كما رفع المنع على الخزينة و المصالح المالية للبريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية .
- بموجب هذا الامر اسس بنك الجزائر جمعية المصرفيين الجزائريين و اصبح يتعين على كل بنك و مؤسسة مالية في الجزائر الانخراط فيها و يمكن لوزير المالية او المحافظ استشارة الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة المصرفية .

من خلال استعراض اهداف و اهم تعديلات المر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض يمكننا القول بان هذا الامر قد ساهم فعلا في ادراج قواعد السوق وتوظيف اسس جديدة للعلاقة بين البنوك و زبائنها ، كما ساعد في التطهير المالي ، الى جانب هذا فقد اعطى دعما جديدا للاستثمار الاجنبي من خلال عدة

[1] بورمة هشام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 48 .

اجراءات كاعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك اجنبية في الجزائر[1] .

1-3 <u>التعديلات التي أدخلت خلال 2004</u> : و من أجل مواصلة السلطات الجزائرية اصلاحها للنظام المصرفي ، و تعميق الرقابة و تدخل الدولة ، وذلك استكمالا للاصلاحات التي تمت خلال 2003 فقد تم في 04 03 2004 اصدار مجموعة من التعديلات تمثلت في :

1-3-1 <u>التنظيم رقم 04/01</u> : الصادر في 2004/03/04 الخاص بالحد الادنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الدنى لراس المال البنوك ب500 مليون دج و ب 10 مليون دج للمؤسسات المالية بينما الحد الادنى لراس المال في سنة 2004 ب 2,5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج للمؤسسات المالية ، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتقاد و هذا يؤكد تحكم السلطات في النظام المصرفي .

1-3-2 <u>التنظيم رقم 04/02</u> : الصادر في 2004/03/04 الذي يخص ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام لتعويض المودعين في حالة امكانية عدم الحصول على ودائعهم من بنوكهم ، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقدر ب 1 من المبلغ الاجمالي للودائع المسجلة في 12/31 من كل سنة بالعملة المحلية [2].

1-4 تعديلات 2008 : قانون 2008/01/08 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية اصدار الصكوك دون رصيد و ينص على مايلي :

- وضع قوانين لمكافحة اصدار الصكوك بدون رصيد بمشاركة كل الاعوان الاقتصادية .

- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطا او نقص الرصيد.

- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح صكوك لزبائنها .

قانون 08-04 الصادر في 21 فيفري 2008 بشان الحد الادنى لراس مال البنوك حيث تم رفعه الى 10 ملايير دج و المؤسسات المصرفية الى 3,5 مليار دج. [3]

1-5 <u>تعديلات سنة 2010</u> : جاء الاصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث جاء هذا الاصلاح بتعريف لبنك الجزائر و تحديد صلاحياته و مهامه حرصا على استقرار الاسعار و باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية و في توفير افضل الشروط في ميادين

---

[1] موسى مبارك احلام ، مرجع سبق ذكره ، ص :134.

[2] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل : "**<u>العولمة و اثارها الاقتصادية على المصارف</u>**"، مجلة اقصاديات شمال افريقيا، العدد الثالث، ص: 31.

[3] محلوس زكية ، مرلجع سبق ذكره ، ص :80.

النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض و تنظيم السيولة و يسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج و ضبط سوق الصرف.

في اطار سلامة النظام المصرفي و صلابته، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر ان يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع ، لكي يحرص غلى السير الحسن لهذه النظم و فعاليتها و سلامتها ، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد و القرض و حرص هذا الاخير على انه لايمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في المصارف و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري الا في اطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة ب 51 على الاقل من راس المال، و زيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في راس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الاموال الخاصة التي يخول لها واجبها و الحق في ان تمثل في اجهزة الشركة دون الحق في التصويت. [1]

2- الجهاز المصرفي الجزائري الحالي :

يتكون النظام المصرفي الجزائري من :

- 20 بنكا تجاريا منها 06 بنوك عمومية و بنك مختلط و 13 بنك خاص .
- 8 مؤسسات مالية ، منها مؤسسة مالية واحدة خاصة .
- 7 مكاتب تمثيل

[1] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

الشكل رقم (02) : هيكل للنظام المصرفي الجزائري و المكون من بنك الجزائر و البنوك التجارية و المؤسسات المالية و كذا مكاتب التمثيل لسنة 2013 .

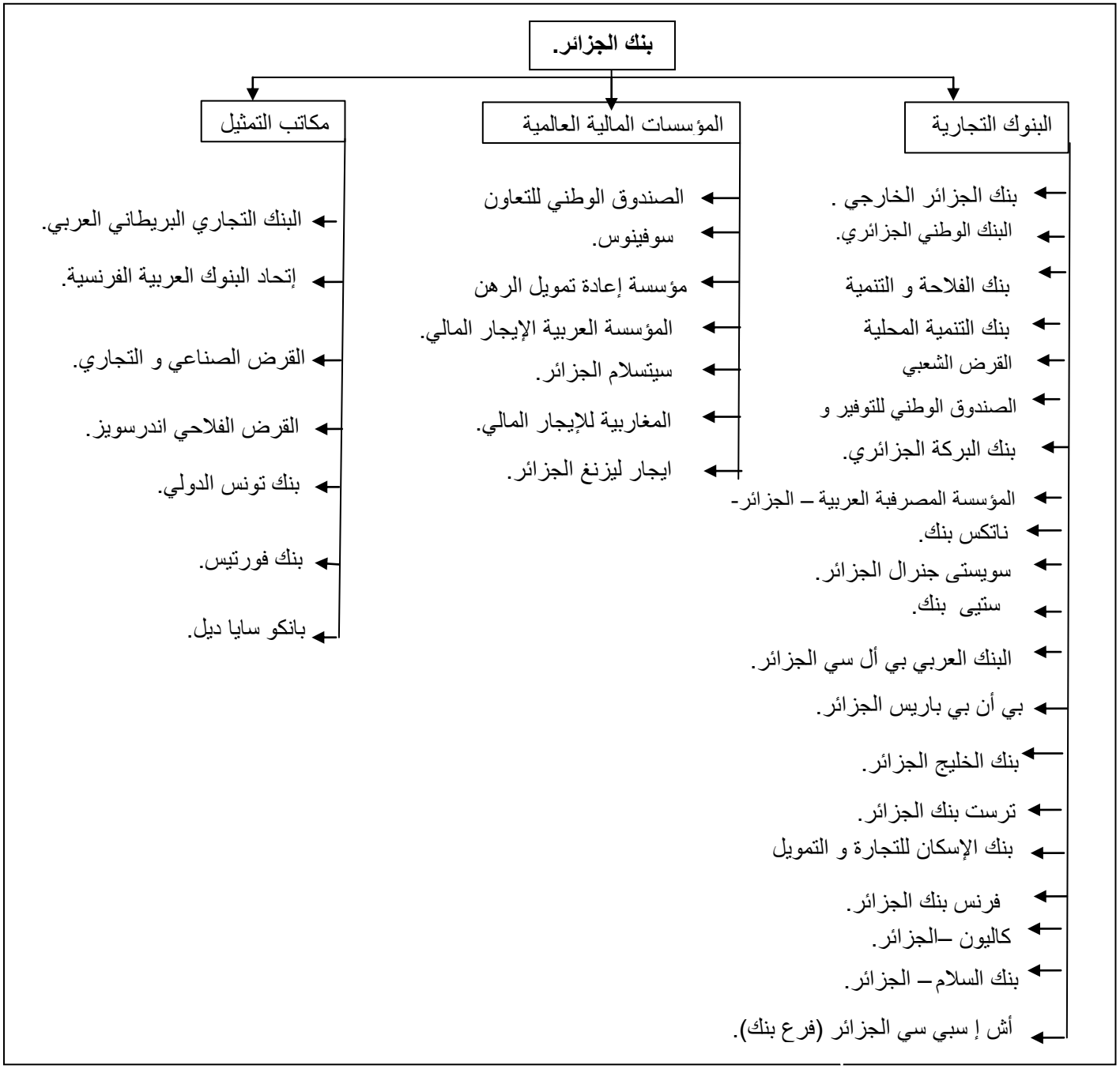

المصدر : شريفة جعدي ، " قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية "، اطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات مالية و اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2013-2014، ص :144.

3- مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري:

تشير المعطيات الخاصة بنشاط البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية إلى هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي، فالبنوك العمومية تستأثر بحصة معتبرة من السوق تقدر بأكثر من 89% وتمتلك شبكة واسعة من الفروع والوكالات موزعة عبر كافة التراب الوطني، في حين نجد أن انتشار البنوك الخاصة جد محدودة ويتمركز في المدن الكبرى.

3-1 هيكل الودائع:

تعتبر الودائع المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك في التمويل، لذا سيتم عرض بنية الودائع لجميع البنوك خلال الفترة الممتدة من (2006-2014).

الجدول رقم (02): بنية الودائع حسب الأجل لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة: مليون دج

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع الجارية	1750.4	2560.8	2946.9	2502.9	2870.7	3495.8	3356.8	3537.4	4225.2
ودائع لأجل	1649.8	1956.5	1991.0	2228.9	2524.3	2787.5	3331.5	3692	3963.4
حجم الودائع	3400.2	4517.3	4937.9	4731.8	5395	6283.3	6688.3	7229.4	8188.6

المصدر : الموقع الرسمي لبنك الجزائر /www.bank.of.algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن ودائع البنوك فيه إرتفاع مستمر من سنة إلى أخرى ما عدا سنة 2009 نلاحظ انخفاض حجم الودائع من 4937.9 سنة 2008 إلى 4731.8 سنة 2009 أي بنسبة 4.17% وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، غير أنها عرفت تحسن مستمر مند سنة 2009 إلى 2014 حيث تمثل حجم الودائع المتحصل عليها (5395، 6283.3، 6688.3، 7229.4، 8188.6) مليون دج للسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014) على الترتيب.

ومن خلال الجدول رقم(02) يتضح ارتفاع حجم الودائع الجارية عن حجم الودائع لأجل وهذا راجع إلى ضعف ثقافة الادخار لدى الأفراد.

2-3 هيكل القروض:

تعتبر القروض البنكية أهم استخدامات البك وهي المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد لهذا سيتم عرض هذه القروض حسب الأجل وحسب القطاع الموجه إليه

جدول رقم (03): بنية القروض الممنوحة حسب الأجل لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة: مليون دج

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قروض قصيرة الأجل	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311.0	1363.0	1361.4	1423	1668
قروض متوسطة وطويلة الأجل	988.4	1177.6	1424.7	1764.6	1955.7	2361.7	2935.0	3733	4514
إجمالية القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3721.7	4296.4	5156	6182

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر /www.bank.of.algeria.dz

يبين الجدول أعلاه تراجع حصة القروض قصيرة الأجل في سنوات الدراسة بالمقارنة مع القروض المتوسطة والطويلة الأجل حيث أنها تفوق القروض قصيرة الأجل وتتزايد بوتيرة أكبر منها، ويعود هذا إلى تمويل الاستثمار في قطاع الطاقة وقطاع المياه،بالإضافة إلى التوسع في منح القروض العقارية.

الجدول رقم (04): هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة: مليون دج

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قروض القطاع العام	848.4	989.3	1202.2	1485.9	1461.4	1742.3	2051.4	2434	3124
قروض القطاع الخاص	1055.7	1214.4	1411.9	1599.2	1805.3	1982.4	2245.0	2722	3058
إجمالية القروض الممنوحة	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4296.4	5156	6182

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر /www.bank.of.algeria.dz

يعكس الجدول أعلاه تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية حيث عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة (2006-2014)، حيث سجل إجمالي القروض ارتفاعا وصل إلى 6182 مليون دج 2014 بنسبة تقدر ب 19.89% عن 2013.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) من القروض الموجهة للقطاع الخاص أكبر من القروض الموجهة للقطاع العمومي، وهذا ما يعكس توجهات الدولة في مجال تشجيع القطاع الخاص.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للعولمة المالية حيث حاولنا الإلمام بجميع جوانبها بإعطاء تعاريف دقيقة لها وبيان مراحل تطورها وكذلك مضمونها مع الإشارة إلى أسباب تنامي هذه الظاهرة بالإضافة إلى مزاياها ومخاطرها وتوصلنا إلى إبراز أهم انعكاساتها على الأجهزة المصرفية من خلال التطرق إلى الاندماج المصرفي ومقررات لجنة بازل، خوصصة البنوك وأخيرا البنوك الشاملة.

كما بينا التطورات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تتبع أهم الإصلاحات ابتداءا من إصلاح 1971 مرورا بقانون استقلالية البنوك وأخيرا قانون النقد والقرض.

الفصل الثاني :

الإطار النظري للكفاءة الاقتصادية

تمهيد:

شهد العالم تقدما في مجال التحرير المالي للقطاعات المالية و المصرفية مما أتاح زيادة في الطلب على الخدمات المالية بالإضافة إلى ازدياد درجة المنافسة هذا ما جعل الاستراتيجيات الحديثة في العمل أصبحت تركز على تقليل التكاليف و تعظيم الإرباح و من ثم تحسين الأداء حيث إن الكفاءة تعتبر أهم المعايير التي تقيس الأداء و تعتبر مؤشراتها و معاييرها على تقييم فعلي و حقيقي لأداء البنوك .

و نظرا لارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد و كون القطاع المصرفي الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية هذا الأمر جعل عملية التحري عن مستويات الكفاءة لدى البنوك امرأ في غاية الأهمية لدى متخذي القرار داخل القطاع المصرفي .

و لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: الإطار النظري للكفاءة.

المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية.

المبحث الثالث: طرق و آليات قياس الكفاءة المصرفية.

المبحث الأول : الإطار النظري للكفاءة.

إن الكفاءة من المفاهيم و المؤشرات الاقتصادية التي شاع ت استخدامها في تقييم و قياس الأداء باعتبارها مقياس كمي يبحث عن أفضل الاستخدامات التي تربط المدخلات بالمخرجات .

فان كان الأداء يرتبط بمدى بلوغ المؤسسات لأهدافها فإن السبيل إلى ذلك هو الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد المتاحة و هو ما يعبر عنه بمصطلح الكفاءة و الذي يعتبر من المصطلحات الاقتصادية التي يكتنفها الغموض و ذلك لتداخلها مع بعض المفاهيم الأخرى .

المطلب الأول : تطور مفهوم الكفاءة الاقتصادية.

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الأساسية و المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة و المتاحة للمجتمع من اجل تلبية حاجيات و رغبات الأفراد المتجددة و المتكررة و تعني ببساطة، مسالة الموارد المحدودة أو الندرة كما في الأدبيات الاقتصادية ، أن تخصيص أي مورد لجهة ما أو قطاع ما ينتج عنه بالمقابل تكلفة فرصة بديلة في جهات أو قطاعات أخرى كالصحة و التعليم و غيرها من القطاعات التي لا تبقى لها موارد كافية ، و تختلف المجتمعات و السياسات الاقتصادية في كيفية استخدام و تخصيص الموارد النادرة و لكن يتفق الجميع على أن الموارد المحدودة عزيزة و غالية لا يمكن هدرها أو تضييعها و عليه فالكفاءة في هذا المنظور تعني " عدم هدر الموارد العزيزة النادرة[1] .

و يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الايطالي " فلفريدو باريتو " (1848-1923) الذي طور صياغة هذا المفهوم و أصبح يعرف " بأمثلية باريتو "و حسب باريتو [2] فان أي تخصص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء و أي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة و التخصيص الكفء للموارد هو الذي يؤدي إلى تحسين حال الفرد أي جعل حاله أفضل مما كان أو جعله أكثر غنى ، دون جعل فرد آخر أسوء حالا أو أكثر فقرا .

و يسقط هذا المفهوم عند دراسة الكفاءة لدى المستهلك أو لدى المنتج أو الاقتصاد ككل ، فيطلق على عملية توزيع الساعي على المستهلكين على أنها مثلى وفقا لامثلية باريتو إذا كان من الممكن إعادة تنظيم هذا التوزيع من اجل زيادة إشباع مستهلك (أو عدة مستهلكين) .

---

[1] قريشي محمد الجموعي : " **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003**، أطروحة دكتوراء تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص :5 .

[2] عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة : "**التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر**"، ملتقى دولي ثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 22-23 نوفمبر 2011 ، ص : 134.

دون أن ينخفض إشباع مستهلك آخر كما يطلق على عملية توزيع عوامل الإنتاج على السلع و الخدمات المنتجة أنها مثلى وفقا لأمثلية باريتو إذا كان من غير الممكن إعادة تنظيم الإنتاج من اجل زيادة إنتاج سلعة ما أو (عدة سلع) دون أن ينخفض إنتاج سلعة أخرى و يكون للاقتصاد ككل في توازن عالم و في وضع امثل إذا تم توزيع عوامل الإنتاج بشكل امثل على السلع و الخدمات المنتجة و توزيع السلع و الخدمات (توزيع الدخل) بشكل امثل على المستهلكين[1] .

كما تتمثل الكفاءة بالنسبة لفليب لورينو (philippe lorino) " بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة و تخفيض التكاليف حيث لا يكون كفؤا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط و لكن يكون كفؤا من يساهم في تحقيق الهدفين معا "[2] .

و يشير بيتر دراكر إلا أن الكفاءة تعني أداء ما ينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو أفضل .

ويقول كل من اقبودان و اموسقا بـأن : الكفاءة هي الكيفية المثلى في استعمال الموارد المتاحة في عملية الإنتاج .[3]

و بالتالي فان الكفاءة هي الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة و أداء الأعمال بالشكل الصحيح بما يحقق هدفين أساسيين و هما تخفيض التكاليف و رفع قيمة المنشاة .

1- تعريف الكفاءة :

1-1 تعريف الكفاءة لغة :

جاء في لسان العرب :الكفء : النظير و كذلك الكفء و الكفؤ على وزن فعل و فعول و المصدر كفاءة ، بالفتح و المد و نقول : لا كفاءة له بالكسر و هو في الأصل مصدر لا نظير له و الكفء : النظير المساوي و تكافأ الشيئان تماثلا ، كفاه و كفاء : مماثلة و من كلامهم : الحمد لله كفاء الواجب أي قدر ما يكون مكافئا له .

الاسم الكفاءة و الكفاء و أكفات الإبل : كثر نتاجها[4] .

و بالتالي يمكن القول أن الكفاءة لغة هي الحالة التي يكون فيها الشيء مساوي لشيء أخر .

---

[1] قريشي محمد الجموعي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 5.

[2] عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 134.

[3] شوقي بورقبة : " **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة** " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، 2010-2011 ، ص: 38 .

[4] ابن منظور: **لسان العرب** ، جزء ثاني عشر ،ط1 ، دار صبح ، بيروت ، 2006 ، ص : 107 .

2-1 تعريف الكفاءة اصطلاحا:

تعرف الكفاءة اصطلاحا بأنها " انجاز الكثير بأقل ما يمكن ، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت هذه الموارد بشرية أم مادية أم مالية ، كذلك العمل على تقليل الهدر و العطل في الطاقة الإنتاجية "[1] .

وتم تعريفها من طرف المكتب الكندي للفحص العام على أنها :"هي الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها (المدخلات) لإنتاج السلع و الخدمات .

كما تعرف أيضا بأنها " القدرة على تقليل الوسائل المستخدمة لنتيجة معينة ".

وفي تعريف أخر هي" الاستخدام العقلاني و الرشيد و المفاضلة بين البدائل و اختيار أفضلها الذي يقلل التكاليف و يعظم العائد "[2] .

و بالتالي فإن الكفاءة مرتبطة بكيفية إستخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها ، حيث ينبغي أن يكون هناك إستغلال عقلاني رشيد أي العمل على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محدودة أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محدودة .

و منه فإن الكفاءة هي " النسبة بين المدخلات و المخرجات ".[3]

ويمكن النظر للكفاءة من مدخلين أو جانبين هما :

* جانب المخرجات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المخرجات الفعلية و المخرجات القصوى الممكن تحقيقها من مدخلات محددة .

* جانب المدخلات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المدخلات الفعلية و المدخلات الدنيا التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات .

و مما سبق نستنتج بأن مفهوم الكفاءة يمثل معيار الرشد في إستخدام الموارد البشرية و المالية و المادية و المعلومات المتاحة من أجل تحقيق اكبر المنافع بأقل التكاليف .

---

[1] قريشي محمد الجموعي ، مرجع سبق ذكره ، ص:8 .

[2] عبد الكريم منصوري :" **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)** "، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2009-2010، ص ص : 71، 72.

[3] chai-yen lee , Andrew Jahnson , operational efficiency, department of industrial and system engineering, texas a & m university ,usa , p : 3.

2- طرق تحسين الكفاءة :

هناك عدة مداخل أو مقاربات يمكن اعتبارها كاستراتيجيات يمكن اختيار بعضها أو كلها في تحسين الكفاءة سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى النشاط و اختيار أي منها يتوقف على نتيجة التشخيص للعناصر المسؤولة عن الخلل ، بالإضافة إلى القيود البيئية الخارجية التي تخضع لها المنشاة و يصعب عليها تغييرها في بعض الأحيان ، فقد تمنع هذه القيود إمكانية الاعتماد على بعض تلك المداخل ، و تتمثل هذه التوجيهات فيما يلي :[1]

2-1 ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات :

و يعني ذلك التخلص من عناصر المدخلات الزائدة و غير المستغلة و التي سوف لا يترتب عن التخلي عنها التأثير في كم المخرجات المحققة و مثال ذلك أن تكتشف بعض المنشات أن لديها قطعا من الأراضي غير المستعملة أو غير المستغلة و ذات قيمة متميزة فتتخلص منها بالبيع مما يتيح لها موارد مالية دون التأثير على كم المخرجات و كذلك الأمر بالنسبة للعمالة الزائدة إذا كان ذلك ممكننا اجتماعيا، سياسيا، قانونيا .

2-2 زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات :

و يعني ذلك استخدام كافة الأساليب الإدارية و الإشرافية و الرقابية التي تعمل على التحريك الأفضل للموارد و منع الهد ر أو العمل على تقليله إلى اقل حد ممكن و يتضح ذلك بشكل أساسي عندما يتم إدخال نظرة إدارية أو عند تغيير الإدارة العليا في العديد من المنشات الصناعية و الخدمية .

2-3 زيادة المخرجات و زيادة المدخلات :

بشرط أن تكون نسبة الزيادة في المخرجات أعلى و يعتمد هذا المدخل على التوسع و الإنفاق بشرط أن يكون مقابل اكبر للإنفاق و مثال ذلك أن تقوم الشركة بإدخال نظام جديد للكمبيوتر فمن المتوقع في هذه الحالة أن يزيد عنصر المدخلات في شكل زيادة عنصر رأس المال فإذا كان العائد المتوقع من هذا النظام أكثر من المنفق عليه أدى ذلك إلى زيادة الكفاءة ، كذلك الحال عند تصميم نظم للحوافز بالشركات فمن المعروف أن نظام الحوافز يستلزم زيادة المدفوع لعنصر العمل و لكن مع توقع أن تزيد المخرجات بنسبة اكبر هنا يجب ربط الحوافز بمستوى الكفاءة و إلا أصبحت عبئا على المنشاة .

---

[1] طلحة عبد القادر : "**محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة جامعة سعيدة**، مذكرة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان، 2011-2012، ص ص:9، 10.

2-4 تخفيض المخرجات و تخفيض المدخلات :

بشرط أن يكون تخفيض المدخلات بنسبة اكبر و يكون ذلك عن طريق تقليص حجم النشاط و الخروج من بعض الأنشطة التي ليس للمنشاة ميزة تنافسية فيها و التركيز على الأنشطة التي تحقق فيها المنشاة مستوى كفاءة إنتاجية أفضل و مثال ذلك قيام شركة IBM بالتخصص في إنتاج الأجهزة و ترك صناعة البرامج الجاهزة لشركة MICROSOFT و عن طريق التخصص في مجال معين يمكن لشركة من تحقيق مستويات ربحية أفضل .

2-5 زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات :

و يعتبر هذا أفضل المداخل حيث يتم عن طريقه تحقيق مخرجات اكبر بقدر اقل من المدخلات و المثال الواضح هي عملية إحلال الآلات و التكنولوجيا محل عنصر العمل إلا انه قد لا يكون ذلك ممكننا في بعض الحالات على الأقل في الأجل القصير فقد يكون هناك قيود اجتماعية و سياسية تحد من تخفيض عنصر العمل .

3- أهداف قياس الكفاءة :

تتمثل أهداف قياس الكفاءة فيما يلي :

3-1 هدف إعلامي :

حيث يقدم قياس الكفاءة معلومات للمسيرين و المسؤولين تساعدهم على اختيار الاستراتيجيات العملية و تحديد الأولويات على المستوى العام للمصرف من خلال معايير الكفاءة كما تهدف إلى توجيه الشخصيات بشكل مبدئي، حيث تحديد معايير قياس الكفاءة المصرفية هي طريقة مميزة لمعرفة الاختيارات الإستراتيجية على مستوى البنوك ، حيث تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للمصرف و الأفعال المتخذة على مستوى الوكالات البنكية التابعة لها ، حيث يمكن أن يكون هذا التعارض غالبا نتيجة البعد الجغرافي للوكالات و كذلك نوعية و تخصص كل وكالة بالإضافة إلى التحولات الإستراتيجية ، كما يمكن أن يؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كل المستويات في البنك بالنتائج المحققة و يخلق نوع من الاتصال بين موظفي و مسيري البنك[1] .

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص :51.

2-3 هدف تحفيزي :

يلعب قياس الكفاءة دورا أساسيا في تحفيز و تشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال دفعهم على خلق الكفاءة داخل البنك و ذلك من خلال نظام التعويضات و العقوبات[1] .

3-3 هدف توجيهي :

إن قياس الكفاءة في المؤسسات يخلق نوعا من الحركية حيث يقال انه نسير جيدا ما نقوم بقياسه، أي للتحكم جيدا لابد من القياس ، فقياس الكفاءة يقدم للمسيرين مجموعة من المعلومات و المعطيات تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب ، و بالتالي فان عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة اختيار القرارات الإستراتيجية و من خلق عملية التحكم نستخرج الانحرافات بين ما هو محقق و ما هو مقدر ، و من التحليل نتعرف على أسباب هذه الانحرافات ، و بالتالي اتخاذ القرارات الصحيحة[2] .

المطلب الثاني: الكفاءة في الفكر الإداري .

نحاول في هذا المطلب التعرف على تطور مفهوم الكفاءة من خلال المراحل التي مر بها الفكر الإداري .

1- الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية :

ركز أصحاب المدرسة التقليدية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمنظمة الواحدة و اعتبروا المنظمات الإنسانية نظما عقلانية ، تسعى إلى انجاز أهدافها بالاستخدام الأمثل للموارد و الإمكانيات و يتبلور الفكر الإداري للمدرسة التقليدية في ثلاث حركات و هي : الإدارة العلمية ، حركة الإدارة ، حركة البيروقراطية[3] .

1-1 الكفاءة في حركة الإدارة العلمية :

ظهرت حركة الإدارة العلمية في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يمكن تسميتها بحركة المهندسين الصناعيين حيث تتضمن قائمة المهندسين الذين يرجع لهم الفضل في إنشاء و إبراز الإدارة العلمية كل من فريديريك تايلور (1856-1915) ، و فرانك جلبرت (1868-1924) و هارنجتون ايمرسون (1873-1931).

---

[1] شريفة جعدي :" **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية** " ، أطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات مالية و اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-، 2013-2014 ، ص:5.

[2] Richard o& Zerbe JR , economic efficiency in law and economic , Edward elgar publishing , usa , 2001, p:34.

[3] سمير مرشد :" **مفهوم الكفاية و الفعالية في نظرية الإدارة العامة** " ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة ، م 1، جدة، السعودية، 1983، ص :195.

ولقد جاءت حركة الإدارة العلمية كرد فعل لفترة ساد فيها تبديد الموارد و إهدارها في المجال الصناعي، و انخفاض مستوى الإنتاجية ، و البحث عن وسائل الأداء التي يمكنها أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجية ، ومن اجل ذلك اهتمت الإدارة العلمية بالتخطيط الدقيق لجوانب العمل و دراسة قيمة الوقت ، و وضع معايير للأداء و الإنتاج و كذلك وسائل المتابعة و الرقابة[1] .

و يرى تايلور زعيم حركة الإدارة العلمية ، أن إمكانية زيادة إنتاجية العمال ، يتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة عملية ، مركزا اهتمامه على اكتشاف الطريقة الواحدة المثلى للقيام بمهام العمل ، وكان له السبق في استخدام دراسة الوقت و الحركة ، كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع الأساليب الإنتاج و أكثرها كفاءة و اقلها إجهاد في نفس الوقت .

ومن ابرز الذين ساهموا مع تايلور في نشر مفهوم الكفاءة ، هنري جانت (Henry Gantt) مبتكر خرائط جانت التي وفرت للإدارة و العاملين إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعليين بالأداء المطلوب .

كما أن دراسات فرانك جلبرت (Frank Gilbereth) ساعدت تايلور على تطوير دراسته و الجمع بين الحركة و الوقت في دراسة واحدة صارت تمثل احد الأركان الرئيسية لأعماله ، كما ساهمت اهتمامات هارنجتون ايمرسون (Harrington Emerson) بالكفاءة و تنبيه إلى الأخطار في مواجهة النظام الصناعي الأمريكي ، نتيجة لانخفاض مستوى الكفاءة بسبب سوء التنظيم[2] .

1-2 الكفاءة في حركة الإدارة (العملية الإدارية) :

تعتبر أفكار المهندس الفرنسي هنري فايول القاعدة الأساسية لحركة الإدارة و يعتبر لوثر جوليك (Luther Gulick) أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة ، حيث تهدف كتابات جوليك إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة ، و ينظر جوليك إلى الكفاءة على أنها القيمة الأساسية و التي على أساسها يمكن أن تبني الإدارة العلمية ، و يعترف انه قد يتعارض أحيانا مبدأ تحقيق الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه ، و يدعو في مثل هذه الحالة إلى أن يعطي الاهتمام بتحقيق الكفاءة أولا[3] .

1-3 الكفاءة في حركة البيروقراطية :

يعتبر عالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر (Max weber) صاحب الفضل في إنتاج مفهوم البيروقراطية و الذي يعني حسب " فيبر " توافر خصائص معينة في تصميم التنظيم، و من ثم فان الهدف

---

[1] فاروق حسين :"**تطور الفكر الاقتصادي** " ، القاهرة، 1985، ص: 16.

[2] صالح السعيد :" **الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية بناء نموذج قياس لمؤسسة(القطن المعقم)** ، المركز الجامعي – خنشلة ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 12، 2012 ، ص: 122.

[3] شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 33

من هذه النظرية هو وصف الجهاز الإداري للتنظيمات و كيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء و السلوك التنظيمي، لان البيروقراطية تمثل الأسلوب الأمثل و الأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة و الكبيرة . و يرى "فيبر " أن الأسلوب البيروقراطي تميز عن سواه في كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك ، و تخفيض التكاليف المادية و البشرية لأقصى حد ممكن ، و يرى أيضا أن هناك خصائص يجب أن تتوفر في التنظيم البيروقراطي تمكنه من تحقيق الكفاءة تتمثل فيما يلي:[1]

- وجود مجالات محدودة رسميا و ثابتة التخصص الوظيفي تحكمها و تنظمها مجموعة من القواعد .
- إن الأعمال تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي توزع بطريقة محددة على أعضاء التنظيم مع اعتبارها واجبات رسمية .
- توزع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الواجبات المحددة بشكل رسمي ثابت وفقا لقواعد واضحة
- إن العمل و تنفيذ المهام و الواجبات لا يتم بشكل اعتباطي بل تخضع لطرق و أساليب محددة .
- يسود التنظيم البيروقراطي الشكل الهرمي ، أي انه مقسم إلى مستويات عدة .
- أن العمل الرسمي يأتي في المقام الأول بالنسبة لوقت الموظف ، لا يمكن تأخيره لأداء الأعمال الخاصة .

2- الكفاءة في مدرسة العلاقات الإنسانية :

في نظر أتباع هذه المدرسة يتأثر مستوى الكفاءة في المنظمة تأثرا كبيرا ، بالروح الاجتماعية و الظروف الإنسانية السائدة بها أكثر من تأثره بالبيئة و الظروف المادية السائدة فيها كما إن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمنظمة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين و نظراتهم المشرفين على إعمالهم و زملائهم في العمل و يصور السلوكيون المنظمة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى لتحقيق أهداف معينة بنجاح، و لذلك نبهوا إلى ضرورة الاهتمام بفعالية المنظمة و ليس التركيز فقط على الكفاءة و فيما يلي سنستعرض أفكار أهم رواد هذا الاتجاه فيما يخص الكفاءة[2] .

2-1 الكفاءة في فكر جورج التون مايو :

تعتبر تجارب هوثرون نقطة الانطلاق لمدرسة العلاقات الإنسانية الذين استمدوا أفكارهم من نتائج هذه التجارب ، و لقد كان الهدف من هذه الدراسات التي قام بها التون مايو هو محاولة اكتشاف العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية من جهة و مجموعة من المتغيرات المادية من جهة أخرى و اكتشاف إن العوامل النفسية و الاجتماعية هو المؤثر الرئيسي على الكفاءة الإنتاجية و ليس هيكل التنظيم الرسمي و عملياته.

---

[1] الشيخ الداوي :" **دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير ، حالة الكفاءة الاقتصادية و النسيجية لمؤسسات الصناعة النسيجية و القطنية في الجزائر خلال الفترة 1988-1993**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995 ، ص ص : 57،58 .

[2] الشيخ الداوي، المرجع السابق ، ص: 59.

و خلص التون مايو و زملائه إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالكفاءة:[1]

- تعتبر المكافأة عنصرا هاما لتشجيع العمال نحو تحقيق الكفاءة
- تحدد الكفاءة العامل لطاقته الاجتماعية لا الفيزيولوجية .
- لا يعتبر التخصص أهم أشكال التنظيم كفاءة .

2-2 الكفاءة في فكر شيشر برنارد :

ميز برنارد بين الفعالية و الكفاءة، فالفعالية في نظره ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين إفراد المنظمة، مما يؤدي إلى تحقيق المنظمة لأهدافها ، أما الكفاءة فهي تمثل درجة إشباع المنظمة تحقيق أهدافها لدوافع أفرادها و تلبيتها لحاجاتهم المادية و المعنوية فإذا استطاعت المنظمة بتحقيق أهدافها فهي إذن منظمة فعالة و حيث أن لأفراد أعضاء المنظمة دوافعهم الذاتية ، فان مستوى مساهمتهم في الجهود الجماعية اللازمة لتحقيق الأهداف تتأثر بإشباع أو عدم إشباع هذه الدوافع الذاتية لكل منهم ، فإذا لو تشبع دوافعهم فان النظام يصبح من وجهة نظرهم غير كفء ، و يمثل تعريف برنارد للكفاءة الاتجاه السلوكي لتعريفها إذ يتجه بعض السلوكيون إلى الحكم على مستوى كفاءة المنظمات من خلال تكاليف السعادة و الصحة داخل المنظمة[2] .

3-الكفاءة عند النيوكلاسيك :

قد أسهم أصحاب هذه المدرسة خاصة الاقتصاديون خارج المملكة المتحدة بآراء متعددة في تفسير عنصر رأس المال ، حيث يعرف باستا (Pastya) رأس المال بأنه مجهود بشري مختزن و لكنه يضيف بان زيادة إنتاجية عنصر العمل على مر الأيام تجعل من الممكن إنتاج نفس السلعة الرأسمالية بتكلفة عمل اقل .

ويشير كذلك هوبسن (Hobson) (1858-1940) إلى أن الأجور المرتفعة تزيد فعالية و إنتاجية عنصر العمل و لكنه لم يشر إلى كيفية قياس الإنتاجية على أنها الزيادة في الإنتاج و قد انتهى " باريتو" و" النيوكلاسيك" إلى القول الاقتصادي الشهير و هو عند الوضع الأمثل للإنتاج تتساوى الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج مع كفاءتها النسبية " الإنتاجية الحدية "[3] .

---

[1] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره ، ص: 18.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره ، ص:35 .

[3] صالح السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 122، 123.

المطلب الثالث : المصطلحات ذات الصلة بالكفاءة .

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية و الاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب و الباحثين حول تعريفه و نجده عموما يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل الإنتاجيين و الفعالية و الأداء و لهذا سنشرح في هذا المطلب العلاقة و الاختلاف بين مصطلح الكفاءة و هذه المصطلحات.

1- الكفاءة والإنتاجية:

كثيرا ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمرادف لمصطلح الكفاءة و لكن هناك اختلاف بين المصطلحين نوضحه كما يلي :

تعرف الإنتاجية بأنها " نسبة المخرجات إلى المدخلات "[1] .

كما عرفت كذلك على أنها " الاستخدام الكفء للموارد المستخدمة أو استبدال هذه الموارد المستخدمة بأخرى " آلات أخرى أو أعمال أكثر تأهيلا لتحسين الإنتاجية "[2] .

أو هي " المخرجات الحاصلة أو الناتجة عن مجموعة من المدخلات ".

و يمكن من خلال هذا التعريف استخرج مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات كإنتاجية رأس المال و إنتاجية العمل و غيرها من العناصر في حين أن الكفاءة كما عرفت سابقا نهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من المخرجات من هذه الموارد و عليه فان الإنتاجية هي ما نتجه عنصر الإنتاج فعلا بينما الكفاءة هي ما يجب أن ينتجه ذلك العنصر[3] .

2- الكفاءة و الفعالية:

لقد أشارت العديد من الدراسات و البحوث الميدانية إلى وجود علاقات متداخلة و متشابكة بين فعالية المؤسسة من جهة و العوامل المؤثرة قيها من جهة أخرى و رغم هذا الأشكال الذي يمثل تحدي أمام الباحثين إلا أن هناك محاولات جادة للوصول إلى مفاهيم خاصة بالفعالية حيث تعرف الفعالية على أنها " القدرة على القيام بالأشياء الصحيحة " [4].

---

[1] بوعريوة الربيع :" **تأثير التدريب على إنتاجية المؤسسة ، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير منظمات ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2006-2007، ص: 70.

[2] نجم عبود نجم :" **إدارة المعرفة : المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات**" ، مؤسسة الورق للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1، 2005، ص: 384.

[3] سليمة بوخنان :" **التكوين المهني و الكفاءة الإنتاجية**" ، مذكرة ماجستير، تخصص تنمية و تسيير الموارد البشرية ، كلية الحقوق و علوم اجتماعية، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2007-2008 ، ص: 34.

[4] علي محمد عبد الوهاب :" **العنصر الإنساني في إدارة الإنتاج** " ، مكتب شمس، القاهرة، 1984، ص: 248.

و هي أيضا " استغلال الموارد المتاحة (البشرية و غير البشرية) من اجل الوصول إلى الأهداف التي نسعى إليها "[1] .

و الفعالية عموما تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف من خلال زيادة حجم المبيعات و تحقيق رضا العملاء و العاملين داخل المؤسسة و تنمية الموارد البشرية و نمو الربحية .

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الفعالية هي مدى تحقيق المنشاة للأهداف المسطرة طبقا لمعايير يتم تحديدها بأنها منشاة فعالة.

و يختلف مفهوم الفعالية عن الكفاءة الذي يقوم على استغلال الموارد المتاحة من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها . فان الفعالية تعني الوصول إلى هذا الهدف المنشود ، كما أن الكفاءة تركز على الوسيلة التي تؤدي إلى بناء النتائج بينما الفعالية تركز على النتائج النهائية مثل الأرباح ، حجم المبيعات.

كما أن المفهومين (الفعالية و الكفاءة) ليسا دائما متلازمين فقد تكون المؤسسة فعالة و لا تكون كفئة و العكس أيضا صحيح فالكفاءة هي محاولة الوصول إلى الهدف بأقل تكلفة و وقت و جهد بينما الفعالية تقوم على أساس الوصول إلى أحسن سلعة أو خدمة[2] .

و يمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف بين الكفاءة و الفعالية في الجدول التالي:

---

[1] عبد الحميد برحومة ، " **الكفاءة و الفعالية في مجالات التصنيع و الإنتاج** "، مجلة الاقتصاد و المالية ، عدد1، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر، جانفي 2008 ، ص: 63.

[2] سليمان أبو جاموس :" **الكفاءة الإنتاجية** " ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإداري الأول، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، نيسان 1993، ص: 7.

الجدول رقم (05) : الكفاءة و الفعالية .

البيان	الكفاءة	الفعالية
محور الاهتمام	الوسائل، الإمكانات (تشغيلية)	الرسالة، الغايات (إستراتيجية)
المتغيرات	عمليات النظام	الأهداف
الطريقة	عمل الأشياء بطريقة صحيحة	عمل الأشياء الصحيحة
المدى الزمني	مرحلي، المدى القريب	نهائي، المدى البعيد
القياس		
المؤشرات	داخلية (التكلفة، الجودة، السلامة، الإجراءات)	خارجية (المنافسة ، الربحية ، رضا المجتمع)
تعبر عن	اقتصاديات التشغيل	نتائج الأعمال
تتأثر بصفة رئيسية ب	البيئة الداخلية ، القدرات الذاتية	البيئة المحيطة،العوامل الخارجية
درجة الأهمية	هامة جدا تؤثر في درجة الفعالية	هامة جدا تؤثر في درجة الكفاءة

المصدر : علي محمد عبد الوهاب ،" العنصر الإنساني في إدارة الإنتاج " ،مكتبة شمس ،القاهرة، 1984، ص:249.

أي أن أحسن النتائج في الأجل الطويل ناتجة عن أحسن القرارات الإستراتيجية التي تضمن أن الأفعال الصحيحة قد نفذت (الفعالية) و من خلال المزج بين التصميم و التكنولوجيا التي تضمن بان الأشياء قد تمت بشكل صحيح (الكفاءة)[1] .

3- الكفاءة و الأداء:

لا شك أن مفهوم الكفاءة من حيث المبدأ يختلف عن مفهوم الأداء و إن كان لا يوجد مفهوم محدد للأداء و يعتبر تحديد مفهوم الأداء أساسي و ضروري في المؤسسة أو المنشاة لما يتمتع به من خصائص تنظيمية و مؤشرات و معايير تمكن المسؤولين و المديرين من تقييمه من ميزة إلى أخرى كما أن لمخرجات الأداء آثار مباشرة على أرباح المنشاة و على بقائها و استمرارها و بذلك أصبح الأداء أيضا مؤشر لنجاح المنشاة و فعاليتها في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة لها.

[1] شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 41.

3-1 تعريف الأداء :

ولقد عرف الأداء بعدة تعاريف نذكر منها :

تعريف 1: "الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية Performare التي تعني إعطاء كلية الشكل إلى شيء ما و التي اشتقت منها اللفظة الانجليزية Performance التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه "[1] .

تعريف 2: عرف الأداء أيضا بأنه " النتائج النهائية لأنشطة و فعالية المنظمة "[2] .

تعريف 3: هناك من عرفه على انه " القدرة على تحقيق الأهداف و هو مرهون بحجم الفجوة بين ليهدف الفعلي و المخطط "[3] .

تعريف 4: و في تعريف أخر للأداء نجد بأنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها "[4] .

تعريف 5: الأداء هو " كل و فقط ما يساهم في تحسين الثنائية : قيمة – تكلفة، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط ، و لكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معا "[5] .

– أما فيما يخص العلاقة بين الأداء و الكفاءة فيمكن أن نلخص إلى أن مفهوم الأداء اشمل و أوسع من مفهوم الكفاءة و إن الكفاءة تعبر عن مقياس أو مؤشر من مؤشرات الأداء مثل بقية مقاييس الإنتاجية أو مقاييس الفعالية و غيرها من المؤشرات و المقاييس لان عملية قياس الكفاءة للمنشاة هي عملية جزئية في تقييم أداء هذه المنشاة[6] .

---

(1) عبد المليك مزهودة :" **الأداء بين الكفاءة و الفعالية –مفهوم و تقييم –**" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، نوفمبر 2001 ، ص: 2.

(2) هباج عبد الرحمان :" **اثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي** " ، مذكرة ماجستير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، 2012، ص:3.

(3) مزغيش عبد الحليم : " **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة** " ، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق ، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011–2012 ، ص: 20.

(4) الشيخ الداوي :" **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** " ، مجلة الباحث ،عدد7، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2009، ص :218.

(5) عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي :" **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل التمييزي (AFD)** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد 7، عدد 2، جامعة غرداية، 2014، ص :24.

(6) قريشي محمد الجموعي ، مرجع سبق ذكره ، ص :24.

3-2 مفهوم تقييم الأداء :

أما بخصوص مفهوم تقييم الأداء فقد عرف بأنه " مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة و كفاءة الوحدة الاقتصادية في إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري، الإنتاجي، التقني، التسويقي و التخطيطي .....الخ خلال فترة زمنية محددة، و مدى مهاراتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية و الكمية و الجودة المطلوبة و بيان مدى قدرتها على تطوير كفاءاتها سنة بعد أخرى[1] .

و من أهداف تقييم الأداء نذكر ما يلي :[2]

* الوقوف على مستوى انجاز الوحدات الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها.

* الكشف عن مواطن الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها لوضع الحلول اللازمة لها و إرشاد المنفذين إلى وسائل مستقبلا.

* الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف اقل و بنوعية أجود.

* تنشيط أداء عمل الأجهزة الرقابية عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الأدائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركة بنشاطها بكفاءة عالية و انجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب .

3-3 قياس الأداء :

قياس الأداء يعد جانبا هاما في عملية التقييم و الرقابة و هو جزء من العملية الإدارية يهدف إلى قياس الأعمال التي تمت فعلا و التي ستتم و ذلك باستعمال المعايير الرقابية التي سبق أن تقررت[3] .

كما أن قياس الأداء عبارة عن تقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة و بالتالي فانه يمكن أن يكون :

- قياس مالي معبر عنه بالوحدات النقدية أو لديه علاقة بالجانب المالي مثل : الأرباح و قيمة المبيعات، حصة المؤسسة في السوق .

- قياس غير مالي معبر عنه بوحدات غير مالية مثل : عدد الشكاوى و نسبة إرضاء العميل و نسبة التغيب، عدد التسجيلات المحاسبية الخاطئة، مدة معالجة العمليات، جودة الخدمة.

---

[1] مجيد الكرخي :" **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية** "، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، 2008، ص:31.

[2] مدحت محمد ابو النصر :" **الأداء الداري المتميز** "، المجموعة العربية للتدريب و النشر ،القاهرة ، مصر ، 2012 ، ص :126.

[3] محمد قدري حسن :" **إدارة الأداء المتميز : قياس الأداء ، تقييم الأداء ، تحسين الأداء مؤسسيا و فرديا** "، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2014-2015، ص :31.

و في الواقع ليس من السهل اختيار معيار القياس ، حيث أن كل معيار غير كاف لوحده في قياس الأداء بشكل كامل سواء بالنسبة للمعايير التي تقيس الجانب المالي أو غير المالي لذا يفضل دائما استعمال المعيارين جنبا إلى جنب لتقييم أداء المؤسسات و ذلك من خلال :[1]

* تقييم تحولات المحيط الاقتصادي للمؤسسة .

* تقييم درجة المنافسة و التي تحدد مزايا المؤسسة التنافسية معبر عنها أساسا في السعر و جودة المنتوج و نوعية الخدمة المقدمة .

* تقييم سرعة تصميم المنتوج و الخدمات و تقديمها إلى السوق كما هو الحال في الصناعة المصرفية.

* تقييم مدى تلبية رغبات و احتياجات الزبائن .

و من خلال ما سبق نستنتج ضرورة إيجاد العلاقة السببية الموجودة بين القياس المالي و القياس غير المالي للأداء، حيث ترتكز عملية تقييم الأداء على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المسطرة و يوجد عدة مداخل لقياس الأداء : مدخل أصحاب المصالح و مدخل لوحة القيادة ، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ، مدخل بطاقة الأهداف الموزونة ، و ربما يعد هذا الأخير احد أهم الأدوات الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس نشاطات و مستوى أداء المؤسسة و استراتيجياتها الموضوعة و هي تهدف إلى تطوير مقاييس جديدة تستند في فلسفتها إلى أربعة عناصر:[2]

- المنظور المالي .
- منظور العملاء .
- منظور العمليات الداخلية .
- منظور التعلم و النمو .

3-4 العلاقة بين الكفاءة و الفعالية و الأداء :

تعرف الكفاءة بأنها أداء العمال بطريقة صحيحة بينما نعرف الفعالية على أنها أداء الأعمال الصحيحة لذلك لابد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة و تحديدها و تعريفها لنتمكن من أدائها لذلك فان الفعالية و الكفاءة هي : أداء العمال الصحيحة بطريقة صحيحة ، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة و الفعالية .

و يمكن توضيح العلاقة من خلال الشكل التالي :

---

[1] شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص:43.

[2] مزغيش عبد الحليم ، مرجع سبق ذكره ، ص:35.

الشكل رقم (03) : الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية .

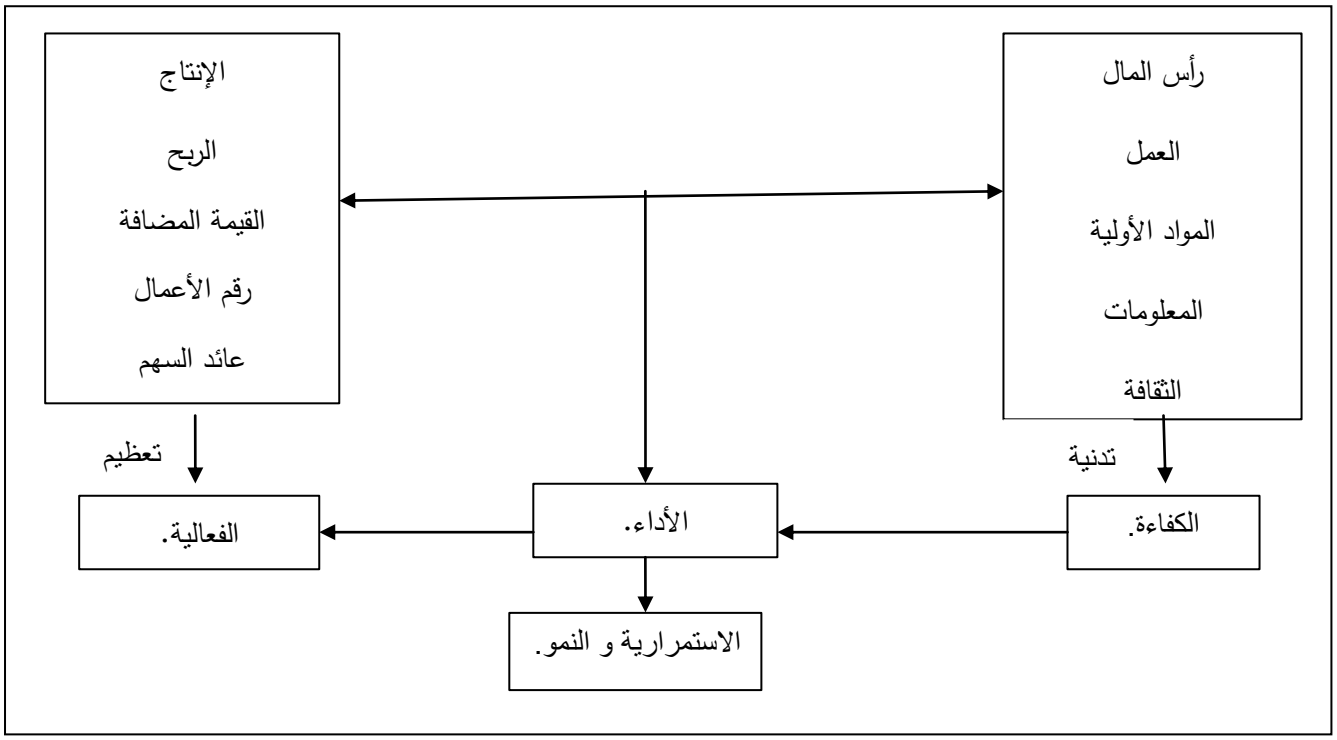

المصدر : عبد المليك مزهوده،" الأداء بين الفعالية و الكفاءة : مفهوم و تقييم "، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الأول ، نوفمبر 2001 ، ص: 88 .

المطلب الرابع : أنواع الكفاءة.

يمكن شرح و توضيح مفهوم الكفاءة بشكل تفصيلي و دقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث وهي مستوى المؤسسة، مستوى الصناعة، مستوى الاقتصاد ككل[1] .

وعليه نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع رئيسية من الكفاءة : الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، الكفاءة الهيكلية للصناعة، كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة و سيتم شرح أو تناول هذه المفاهيم بشيء من التفصيل .

[1] قريشي محمد الجموعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.

1- الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة :

الكفاءة الاقتصادية أو الكفاءة الإنتاجية ، كما يعبر عنها بالكفاءة التشغيلية .

وقد عرفت الكفاءة الاقتصادية بأنها:" هي عبارة عن احد الأساليب الإنتاجية التي يتم فيها خلط عوامل الإنتاج بنسب صحيحة تؤدي إلى تحقيق أقصى إنتاج ممكن مع تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى بشرط تنظيم الإنتاج وفقا لحاجات المجتمع "[1] .

و في تعريف أخر للكفاءة الاقتصادية نجد :" هي العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة و بين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد " [2].

فالكفاءة الاقتصادية تدل على العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية و بين الناتج من تلك العملية .

و تتحقق الكفاءة الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة ملائمة يراعى فيها تقليل التكاليف و تحقيق رغبات المستهلكين[3] .

و تتضمن العملية الإنتاجية جانبين : الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، أما الجانب الثاني التكاليفي يتمثل في أسعار الدخلات و عليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية و الكفاءة السعرية أو ما يعرف بكفاءة التكلفة .

و تعرف الكفاءة التقنية بأنها :" إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل النتاج المتاحة ".

و تعرف الكفاءة السعرية بأنها :" إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج".

و تتمثل الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة الإنتاجية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة و النتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات و تقاس بالنسبة التالية:

---

[1] صالح السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 123.

[2] بوخنان سليمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 33، 34.

[3] رايس حدة و فاطمة الزهراء النوي :" **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية : دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)** " مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد26 ، المجلد الأول، الأردن ، 2012 ، ص :61.

و تحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد ، و يتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل [1].

و الآثار المترتبة على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية هي:[2]

- زيادة الناتج الكلي للمنشاة .

- انخفاض تكلفة إنتاج كل وحدة من وحدات الإنتاج و من ثم ميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض.

- انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات بعض الصناعات الأخرى.

2- الكفاءة الهيكلية للصناعة :

يعرف مفهوم الكفاءة الهيكلية عن الكفاءة التقنية للصناعة و قد قدمه الأمريكي(Farrell) سنة 1957 و طوره كلا من Hjalmarsson و Forsund في دراستهما سنتي 1974 و 1978 و يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة و تحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها .

و تقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب ما أورده Farrell بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، و يكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة و عليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات .

بينما يرى Hjalmarsson و Forsund أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات و المخرجات بدلا من المعدل المرجح ، الذي قد يكون كفء من الناحية التقنية و لكنه ليس كفء من الناحية الاقتصادية و ذلك اعتمادا على أفضلية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة[3] .

و قد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما :

- الكفاءة الهيكلية التقنية(Structural Technical Efficiency)

- الكفاءة الهيكلية للحجم (Structural Scal Efficiency)

حيث تقيس الأولى مستوى الادخار في المدخلات ، وتقيس الثانية مستوى الزيادة في الإنتاج.

---

[1] محمد الجموعي القريشي، الحاج عرابة :" **قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام تحليل مغلق البيانات :دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات** " ، مجلة الباحث، عدد11 ، ورقلة- الجزائر ، 2012 ،ص :12.

[2] شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص :47.

[3] محمد الجموعي القرشي ، الحاج عرابة ، مرجع سبق ذكره ، ص :13.

3- كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل:

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل امثل .

و يرى معظم الاقتصاديين أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناتجة عن عدم التخصيص الكفء للموارد تمثل اقل من الناتج الوطني الإجمالي ، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و يعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة ، و ذلك من اجل قياس فائض المستهلك و فائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة حيث تكون المنافسة الكاملة أفضل من وجهة نظر المجتمع من حيث تخصيص الموارد و كفاءة استخدامها مقارنة بالمنافسة الاحتكارية[1] .

4- الكفاءة (X)

مصطلح الكفاءة المجهولة و التي تعبر عن الكفاءة التكليفية ، ادخل من قبل الباحث لا يبنستاين (Leibensteien) سنة 1966 و الذي يقوم على أساس أن المنظمة لا تستغل مواردها بالطريقة المثالية و بالتالي كانت فرضيته الأساسية هي أن "لا الأفراد و لا المؤسسات و لا الصناعات هي منتجة كما ينبغي".

و بما إن المنظمة لا تستغل مواردها بالطريقة المثالية لذلك المؤسسات تبدو متشابهة لكن على مستوى الإنتاجية تختلف بالرغم من أن كل الشركات تمتلك تكنولوجيا واحدة و تستعمل نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج و فسر (Leibensteien) ذلك بان هناك مدخل مجهول (X-input)غير عوامل الإنتاج المعروفة (العمل ، رأس المال ،...الخ) يتمثل في الاختيارات التنظيمية ، هذا ما الفت نظر العديد من الاقتصاديين في احتيار نوعية المنظمات خاصة في مجال العمل[2] .

وعليه فان مسالة الكفاءة في هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز و النظام الإداري في المؤسسة .

و يرى انه بالإمكان في ظل حوافز للمسيرين و العمال فهم قادرين على تحقيق مستوى إنتاجي قريب من المستوى الأمثل و في ظروف أخرى (محفزات أكثر) قد ينتجون أكثر من المستوى الأمثل و يرى أن كفاءة(X)مثل كفاءة تخصيص الموارد تعود إلى الفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد و الاستخدام الحقيقي (الفعلي) للموارد ، و هو ما يمثل درجة كفاءة(X)[3] .

---

[1] علي عبد الوهاب نجا : "**النظرية الاقتصادية الجزئية** "، الدار الجامعية ، 2008 ، ص: 423 .

[2] عبد الكريم منصوري ، مرجع سبق ذكره ، ص :81.

[3] محمد الجموعي قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص :17.

5- الكفاءة النسبية :

الكفاءة النسبية هي مقياس للكفاءة سواء كانت كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة اقتصادية لمؤسستين أو أكثر أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة و تتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات أو لمؤسسات محل الدراسة بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج .

و تعرف بأنها " معدل مجموع المخرجات الموزونة إلى مجموع المدخلات الموزونة "[1] .

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص: 26.

المبحث الثاني : الكفاءة المصرفية .

يعتبر القطاع المصرفي احد المجالات الهامة لأي مجتمع فهو الركيزة و القاعدة التي يستند لها نجاح أو فشل أي اقتصاد .

كما تعتبر الكفاءة مطلبا ضروريا لنجاح المؤسسة البنكية ، و مقوما من مقومات استمراريتها حيث تتعلق الكفاءة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن و لهذا تكتسب الكفاءة المصرفية أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين بالإضافة إلى سبب أخر يجعلها تكتسب هذه الأهمية و يتمثل في مدى تأثير السياسات الحكومية و التغيرات القانونية و التشريعية في المجال المصرفي على كفاءة المؤسسات المصرفية .

المطلب الأول : مفهوم الكفاءة المصرفية .

لا يختلف عن مفهوم الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة .

و لكن يبرز الاختلاف عند تطبيق و قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى و ذلك نتيجة لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسات المصرفية و لصعوبة تحديد مدخلاتها و مخرجاتها

1- تعريف الكفاءة المصرفية :

لقد ركزت دراسات الكفاءة المصرفية نحو تقييم هذه الكفاءة في إطار التكاليف التشغيلية للمصارف و كذلك دراسة الكفاءة المصرفية في إطار الربحية المصرفية كما تم استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية و تطبيقها على المصارف و ذلك بقياس الكفاءة التقنية أو الكفاءة السعرية لمصرف معين أو عدة مصارف.

إلا أن التوجهات الحديثة تحاول دراسة الكفاءة الاقتصادية للمصارف بطريقة أوسع و اشمل من خلال ربطها بالأهداف المركزية للاقتصاد على المستوى الكلي و ذلك بتحديد دور هذه المصارف في الاقتصاد و مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية[1] .

و بما أن لمفهوم الكفاءة المصرفية معنى واسع لا يمكن حصره في نطاق ضيق إلا أننا سنعتمد على تعريف لوضع إطار تقاس به الكفاءة المصرفية و هذا التعريف هو " تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره ، ص : 60.

ممكن من الهذر أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية و البشرية هذا من جهة و تحقيقها للحجم الأمثل و عرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى ".

و بتحليلنا لهذا التعريف نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب و هي :

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف و هو ما يسمى بكفاءة التكاليف .
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل و يطلق عليها كفاءة الحجم .
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط و هي كفاءة النطاق [1].

و تشير هذه المفاهيم إلى أنواع الكفاءة المصرفية التي سنتطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني.

2- العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية :

فيما يلي أهم العناصر الأساسية للكفاءة المصرفية :[2]

* إن الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال، يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك التجاري، و التي ترتبط تحديدا بالاستثمارات الأعلى ربحية .

* الالتزام بمعايير الإقراض المحدد من قبل السلطات النقدية ، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة و المعدومة و التي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول و بالتالي على الربحية .

* وجود الإدارة الكفؤة ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الربحية و ذلك لان الإدارة هي العامل الأساسي لتخفيض مصاريف التشغيل التي تدخل في احتساب صافي الدخل للبنك التجاري .

* أن التوليف بين العناصر السالفة الذكر في منظومة واحدة ، يقودنا إلى النتائج الأساسية للكفاءة وتحقيق معدلات عالية من العائد ، و الجانب الأساسي في هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثل بتبني مفهوم رشادة الاستغلال، و الذي ينعكس بالتالي على معدلات ربحية مرتفعة إلى جانب الحفاظ على معدلات بسيولة كافية ، الأمر الذي يجعل من البنك أكثر كفاءة .

* الالتزام بمعايير الإقراض المحدد من قبل السلطات النقدية ، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة و المعدومة و التي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول و بالتالي الربحية .

* البحث عن مجالات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك ، تحقق له أرباح اكبر و بتكلفة اقل و ذلك من خلال إتباع إستراتيجية التنويع بالاستثمار الأمر الذي يقود إلى توزيع المخاطر المرتبطة بالاستثمار و التقليل من تأثيرها و حدتها على البنك .

---

[1] عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 135.

[2] عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، المرجع السابق ، ص: 138.

* الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة ، مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع و الذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباحا إضافية و تعزز من المركز المالي للبنك .

3- العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية :

يمكن البحث في العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية من خلال العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي و المتمثلة في عوامل كثيرة نذكر منها :[1]

- الربحية .
- المخاطر .
- العوامل الإدارية .
- درجة المنافسة .
- الأنظمة و التشريعات .

كما انه يمكن تقسيم لعوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية و خارجية .

3-1 العوامل الداخلية :

و التي تتكون من السياسات المالية و الإدارية المتبعة من قبل البنك و التي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك ، حجم النشاط الاقتصادي و هذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة و التركيز، العائد على حقوق الملكية ، العائد على الاستثمار و كذلك حجم الموجودات .

3-2 العوامل الخارجية :

و هي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك مثل : التشريعات المالية و النقدية من قبل الحكومة و البنك المركزي و المتعلقة بأسعار الفائدة ، حجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك و المتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك .

---

[1] خالد عبد المصلح عمايرة :" **اثر أداء المصارف و هيكل السوق على الكفاءة المصرفية : دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة بالأردن 1994-2003** "أطروحة دكتوراه ، تخصص الإدارة المالية ، كلية العلوم المالية و المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، الأردن ، 2005، ص :56.

المطلب الثاني : أنواع الكفاءة المصرفية .

إضافة للكفاءة الإنتاجية يهتم الاقتصاديون في دراسة الكفاءة المصرفية بنوعين آخرين هما : كفاءة الحجم و وفورتها، و كفاءة النطاق و وفورانها ، و الكفاءة (x) و سنوضح هذه الأنواع بشيء من التفصيل.

1- الكفاءة الإنتاجية :

يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية و بين الناتج من تلك العملية و بذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد بينما تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل و رأس المال و الودائع لتنتج القروض و الخدمات المصرفية و غيرها فان الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية [1].

2- كفاءة الحجم و وفوراتها :

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة و ذلك من خلال عدة عوامل : التوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة ، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج و غيرها من العوامل[2] .

و تعرف وفورات الحجم بأنها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف النتاج نتيجة الزيادة و التوسع في المشروع أو تتحقق وفورات الحجم بالنسبة للمصرف عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط المصرف أو تشير وفورات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها على زيادة حجم الطاقة الإنتاجية و انخفاض في تكلفة الوحدة .

و يكتسي قياس وفورات الحجم أهمية كبيرة للمؤسسات المصرفية حيث يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة و مستوى الإنتاج و يبلغ الإنتاج حده الأمثل عند ادني نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل و بذلك تستطيع المؤسسة المصرفية التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل .

---

[1] قريشي محمد الجموعي، مرجع سبق ذكره، ص :84.

[2] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

و مما سبق يتضح أن وفورات الحجم تساعد إدارة المصارف على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بزيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج و تسعير عناصر الإنتاج . ويتوقف تحديد وفورات الحجم تقنيا على عاملين أساسين هما : الحد الأدنى لمستوى الكفاءة ، درجة انحدار منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل [1].

3- كفاءة النطاق و وفوراتها :

تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات .

و تشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناءا على التنويع في المنتجات حيث يرى الاقتصاديون انه إذا كان بإمكان المصرف تحقيق ادخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنويع في المنتجات و الخدمات المقدمة فان المصرف قد حقق وفورات النطاق .

و عليه فان المصرف يستطيع أن يوسع نطاق (تشكيلة) أعماله و رفع و زيادة مجال عملياته المصرفية و بالتالي يستطيع تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحوله إلى مصرف كبير بدلالة مزيج منتجاته ، و يرفع حجمه دون الضرورة إلى فتح مزيد من الفروع و تركيب المزيد من أجهزة الصرف الآلي و لكن من خلال توسيع النطاق في المنطقة الجغرافية المتواجد بها..

و بالتالي كفاءة وفورات النطاق تعبر عن استطاعة البنك على إنتاج مزيجا من المنتجات (التنويع في المنتجات) بتكلفة إجمالية اقل منه تكلفة أن ينتج كل منتوج من المزيج على حدى أما إذا كان لا يستطيع ذلك فتقول عنه انه يتصف باللاكفاءة في تنويع منتجاته و تقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا .

كما توضحه المعادلة الآتية :[1]

$$س = \frac{(ك1ت) \quad (ك2ت) + (ك2+ك1ت) -}{(ك2+ك1ت)}$$

حيث :

س : هي درجة وفورات النطاق .

ت (ك1) :هي تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتوج الأول على حدى .

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 31

[1] عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 136

ت (ك2) :هي تكلفة إنتاج الكمية (ك2) من المنتوج الثاني على حدى .

ت (ك1 +ك2) : هي تكلفة إنتاج الكمية (ك 1) من المنتوج الأول و الكمية (ك 2) من المنتوج الثاني معا.

و تتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) اكبر من الصفر لان تكلفة إنتاج المنتوجين معا ت(ك1+ك2) اقل من تكلفة إنتاج كل منتوج على حدى ت (ك 1) +ت (ك 2) و من الواضح أن (س) تقيس نسبة الوفر الناتج عن إنتاجهما معا بدلا من كل على حدى[1] .

4- <u>الكفاءة (X) :</u>

و تعرف بالكفاءة التشغيلية و تعرف على أنها الكفاءة في استخدام المدخلات .

كذلك الكفاءة (X) تعرف كنسبة اقل تكلفة يمكن إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات و بين التكلفة الفعلية التي تم إنفاقها.

و تعمل الكفاءة التشغيلية على تقليل النفايات و الهذر و تعظيم قدرات الموارد من اجل تقديم منتجات و خدمات عالية الجودة للعملاء و الكفاءة التشغيلية تهتم بتحديد عمليات الإسراف و الموارد التي تستنزف أرباح المنظمة، كما تهتم بتصميم إجراءات العمل الجديدة التي تعمل على تحسين الجودة و الإنتاجية[2] .

و يرى بعض الباحثون أن هذا النوع من الكفاءة المصرفية لها أثار على عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح اكبر من أثار كل من حجم و نطاق الإنتاج على التكاليف حيث تقدر بالنسبة لكفاءة (X) ب 20 %أو أكثر من التكاليف في حين اللاكفاءة في حجم إنتاجية و مزيج المنتجات عندما تقدر بدقة فهي اقل من 5 % من التكاليف.

و تقاس كفاءة (X) بعدة طرق نذكر منها :[3]

- النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات.
- النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية.
- بأقصى المخرجات إلى المدخلات.
- باستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن المتوقعة التي تمثل الحد الكفء.

---

[1] عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، المرجع السابق هـ ، ص :137

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص:35 .

[3] قريشي محمد الجموعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 89.

المطلب الثالث : مقاربات قياس الكفاءة المصرفية :

نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة المصرفية و لتطور نشاطها عبر الزمن تحولت المؤسسات المصرفية من الاقتصار على القيام بعملية الوساطة المالية إلى القيام بالأعمال الاستثمارية الأخرى و من مصارف تجارية إلى متخصصة إلى مصارف شاملة، و قد جعل هذا من عملية قياس الكفاءة المصرفية تتضمن جزءا من الريب أو عدم الدقة نتيجة صعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط و مدخلات و مخرجات المصرف.

و لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مداخل قياس الكفاءة المصرفية أولا ثم تحديد صعوبات قياس الكفاءة المصرفية ثانيا.

1- مداخل قياس الكفاءة المصرفية :

من اجل تحليل التركيبة المصرفية وضع أو قدم الاقتصاديون في الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية مقاربتين أو مدخلين أو منهجين لقياس المخرجات و تعرف الأولى بالمقاربة الإنتاجية و الثانية بمقاربة الوساطة [1] هذا بالإضافة إلى مقاربات أخرى.

1-1 مدخل (منهج ، مقاربة) الإنتاج :

من خلال هذا المدخل فان البنك يعتبر منتج للخدمات ، و بالتالي فالمدخلات تضم بالإضافة إلى العمل و رأس المال ، مدخلات فزيائية كمساحة الوكالات و أجهزة الإعلام ، أما المخرجات فتتمثل في الخدمات المقدمة للمستهلكين و القياس الأحسن لها ممثل بعدد حسابات الإيداع و عدد حسابات القروض.

و بالتالي اعتبر هذا الاتجاه أن البنوك منتجة للقروض و حسابات الودائع باستخدام عنصري العمل و رأس المال و عليه فان مد خلات البنك هي عوامل الإنتاج المستخدمة ، أما مخرجاته فتتمثل في القروض و الودائع و كذلك استبعد الفوائد من نطاق التحليل و اخذ فقط التكاليف التشغيلية للمصرف و قد وجه نقد أساسي لمدخل الإنتاج يتمثل في انه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف و التي قد تتجاوز 50 % من نفقاته[2] .

---

[1] فريد بن ختو ، محمد جموعي قريشي :" **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام مغلق البيانات** " ، مجلة الباحث ، عدد 12 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013 ، ص : 140.

[2] عبد الكريم منصوري ، رزين عكاشة :" **قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج متعدد المعايير** " **الملتقى الوطني الاول حول الطرق متعددة المعايير**، الملتقى الوطني الأول حول الطرق متعددة المعايير لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية ، كلية الاقتصاد ، جامعة تلمسان، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2010، ص: 4.

1-2 مدخل (منهج ، مقاربة) الوساطة :

هو الاتجاه الأكثر استخداما في معظم دراسات الكفاءة من حيث يعتبر البنك وسيط مالي يقوم بجمع الأموال في شكل ودائع و تحويلها إلى قروض و أصول أخرى اعتمادا على عناصر الإنتاج من عمل و رأس مال بناءا على ذلك فان كل الودائع و العمل و رأس المال هي مدخلات بنكية في حين تبقى القروض و الأصول الأخرى مخرجات بنكية.

و بالتالي فان المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية و التكاليف المالية ، أي أن منهج الوساطة يختلف عن منهج الإنتاج في كونه يعتبر أن الودائع مثل العمل و رأس المال العيني كمدخلات بنكية بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصارف المالية في عملية التحليل[1] .

و انقسم الباحثون الذين يستخدمون منهج الوساطة في الدراسات التطبيقية إلى ثلاث أراء يمكن التعبير عنها بطرق قياس مخرجات المصرف هي الأخرى و هي:[2]

1-2-1 طريقة الأصول أو الموجودات :

و تعتبر هذه الطريقة التزامات المصرف تجاه الغير ، كالودائع مثلا مدخلات من اجل إنتاج القروض أو لصول تؤمن فوائد داخلية للمصرف ، أي أن المصارف تنتج قروضا متعددة و استثمارات متنوعة من خلال استخدام الودائع و الموارد الأخرى .

1-2-2 طريقة التكلفة المستعملة :

وفق هذه الطريقة يتم تصنيف أي منتج مالي للمصرف على انه مخرجة إذا كانت مساهمته الصافية في دخل المصرف موجبة اكبر من صفر ، و يصنف على انه مدخلة إذا كانت مساهمته في دخل المصرف سالبة أي اقل من صفر أي يتم تصنيف الأصول كمخرجات إذا كان العائد المالي على الأصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار و يتم تصنيف الالتزامات كمخرجات إذا كانت التكلفة المالية للالتزام اقل من تكلفة فرصتها البديلة .

1-2-3 طريقة القيمة المضافة :

هذه الطريقة تعتبر مخرجات المصرف أصناف المنتجات المالية التي تشارك أو تساهم في قيمة عمليات المصرف ، حيث يتم على سبيل المثال تصنيف النشاطات التي يحقق من خلالها المصرف قيمة مضافة عالية ، مثل القروض و ودائع الطلب و الودائع لأجل و الودائع الادخارية على أنها المخرجات الأساسية الهامة مع اعتبار العمل و رأس المال العيني و رأس المال النقدي مدخلات، و رغم الاختلافات

---

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره ، ص: 96.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره ، ص : 39.

بين الطريقتين الأخيرتين إلا أنهما تتجهان عمليا لتقديم نفس التصنيف للمدخلات و المخرجات و الاستثناء الرئيسي هو تصنيف ودائع الطلب كمخرجة في معظم دراسات التكلفة المستعملة و تصنيفها كمدخلة و مخرجة في نفس الوقت عند استخدام طريقة القيمة المضافة.

كما ظهرت مقاربات أخرى متمثلة في :[1]

* **المقاربة التشغيلية** : وتسمى كذلك مقاربة الدخل ، و ينظر للبنك من خلال هذه المقاربة كأنه وحدة تجارية غرضها النهائي هو تحقيق المداخيل عن طريق مجموع التكاليف المحتملة و بالتالي فمخرجات البنك تتمثل في مجموع المداخيل (مداخيل الفائدة و غير الفائدة) ، بينما مدخلاته فتتمثل في مجموع التكاليف (تكاليف بنكية – مالية و تكاليف تشغيلية).

* **المقاربة الحديثة** : تحاول هذه المقاربة إدخال بعض المقاييس مثل : الخطر ، تكاليف الوكالة، نوعية الخدمات في البنك .

2- صعوبات قياس الكفاءة المصرفية :

الكفاءة هي معدل فعالية النظام أو هي نسبة المخرجات من إجمالي المدخلات ، و من اجل تقييم كفاءة الأعمال التجارية ، لابد من تحديد و قياس مدخلاتها و مخرجاتها و تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات الى المخرجات و عادة ما يكون المهندسون قادرين على تلبية هذه المتطلبات في قياس كفاءة آلة، أما بالنسبة لقياس كفاءة المصاريف فهي أكثر صعوبة لعدة أسباب منها :

2-1 صعوبة تحديد المدخلات و المخرجات :

هناك صعوبة في تحديد مدخلات و مخرجات المصارف حيث أنها قد تكون مدخلان و في نفس الوقت مخرجات ، وتبرز مشكلة تحديد مدخلات و مخرجات المصارف حيث أنها قد تكون مدخلات و في نفس الوقت مخرجات وتبرز مشكلة تحديد مدخلات و مخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة أي ماذا تنتج المصارف بالضبط و على سبيل المثال تعتبر الودائع و المدخرات مدخلات للعملية الإنتاجية في المصارف حيث أنها مصادر هامة للأموال المستخدمة لتميل القروض و في نفس الوقت يمكن اعتبارها مخرجات بحسب دراسة أمريكية التي أوضحت أن ما يقارب من نصف نفقات التشغيل التي تتكبدها المصارف التجارية الأمريكية مكرسة للحسابات الجارية و حسابات التوفير و هي بذلك تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور و من هذا المنطق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات.

[1] عبد الكريم منصوري، رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

و بالتالي نظرا لتعدد أنشطة المصارف و تداخلها فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة و ما يمكن اعتباره مخرجة.

و بالرغم من أن طريقة الوساطة و طريقة الإنتاج قد مهدت و سهلت عملية التعامل مع المدخلات و المخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة،إلا أنها أوجدت إشكالا آخر تمثل في اختلاف النتائج و بالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد مدخلات و مخرجات المصرف و سيكون لذلك تأثير على مؤشرات الكفاءة و بالتالي مؤشرات الربحية و مؤشرات تقييم الأداء و لذلك تم تفضيل طريقة الوساطة على طريقة الإنتاج لما تتميز به فهي أكثر تعبيرا عن طبيعة نشاط المؤسسة[1] .

2-2 صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات :

من الصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات بشكل موضوعي، حيث أنه لا توجد قوانين موجودة لعمليات المصرف كما هو في الفيزياء و ليس بقدرة أحد غير الخبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه "أفضل الممارسات" و بدلا من ذلك يقوم الاقتصاديون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات /المخرجات في المصارف الفعلية و في المقابل لا يمكن لأحد ببساطة اعتبار المصرف الكفء و فقا لأعلى قيمة مخرجات لكل دولار من المدخلات و ذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئيا من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المخرجات و المدخلات و أسعار المخرجات حيث أن المصرف مع انخفاض نسبة المدخلات/المخرجات يمكنها الحصول على عمالة رخيصة غير عادية و مساحات مكتبية أو تتخصص في أنواع من القروض غير المكلفة.

2-3 تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية :

تعددت و تنوعت طرق و أدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية ، و يمكن النظر إلى هذا النوع من مدخلين رئيسيين :

مدخل أدوات التحليل الاقتصادي ، حيث تعددت أدوات التحليل الاقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفورات الحجم أو غيرها من المقاييس.

مدخل أخر تمثل في دالة الإنتاج مثلا كأداة لقياس وفورات الحجم في المصارف ، كما استخدم الربح أو دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية و في الآونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف كوسيلة مؤثرات الكفاءة [2].

---

[1] قريشي محمد الجموعي، مرجع سبق ذكره ، ص :61.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره ، ص: 41.

المبحث الثالث : طرق و آليات قياس الكفاءة المصرفية.

تأتي أهمية قياس كفاءة الأداء من حيث الحكم على مدى قدرة الإدارة على استخدام الموارد و الإمكانيات المتاحة استخداما امثلا ، و ذلك باكتشاف الانحرافات و التعرف على نواحي الإسراف و الضياع و عدم الكفاءة و من ثم اتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة لمنع تلك الأخطاء و تقليل الانحرافات ما أمكن و الرفع من الكفاءة بما يحقق الصالح العام و صالح المؤسسة.

كما أن قياس كفاءة الأداء في قطاع الصناعة أمر سهل لكن يصعب الأمر في القطاع المصرفي و ذلك لتعدد المدخلات و المخرجات و صعوبة و تقويمها نقديا كما تختلف في طبيعتها و نوعيتها .

إن هذا الاختلاف و التنوع و التميز في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية و تعدد طرق قياس مدخلاتها و مخرجاتها صاحبة تنوع في طرق و آليات قياس الكفاءة المصرفية و تعود فكرة قياس الكفاءة إلى أعمالFarrell(1957) الذي حدد مقياس بسيط للكفاءة التقنية و التخصصية من اجل مدخلات متعددة .

لذلك سنحاول توضيح طرق و آليات قياس الكفاءة المصرفية من خلال مطلبين حيث نتطرق في المطلب الأول إلى الطرق التقليدية لقياس الكفاءة المصرفية ، و في المطلب الثاني نوضح الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية .

المطلب الأول : الطرق التقليدية لقياس الكفاءة المصرفية.

و نقصد بالطرق التقليدية التحليل المالي الذي يعتبر مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و المصرفية على السواء و لازال يكتسب أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين و المدراء الماليين و المحاسبين فالتحليل المالي هو " عبارة عن معالجة منظمة البيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار ، و تقيم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه مستقبلا "[1] .

أما بالنسبة للمؤسسة المصرفية فهو " عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي لعملاء المصرف طالبي الائتمان المصرفي من خلال إيجاد علاقات بين بنود قوائمهم المالية التي تكشف عن مدى قوة مركزهم المالي و بالتالي مدى إمكانية سدادهم الالتزامات التي تترتب على منحهم الائتمان"[2] .

---

[1] وليد ناجي الحيالي : " **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** "، دار الإثراء و المكتبة الجامعية الشارقة للنشر و التوزيع،الأردن، 2009، ص:21.

[2] بن ساحة علي، بوحاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص :140.

و بالتالي فان التحليل المالي يعتبر أساسا من أسس التخطيط و الرقابة المالية السليمة و يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة و حقيقة وضعه و أين يقف بين بقية البنوك المماثلة، و يدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم .

1- أساليب التحليل المالي :

التحليل المالي يساعد في تفسير الأداء المالي و يحدد مكامن الضعف و القوة في السياسات المالية المتبعة و يتم ذلك من خلال أسلوبين:

1-1 التحليل الراسي :

يقوم التحليل الرئيسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة و بمعنى أخر فان هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين.

و يمكن من خلالها التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي و تساعده في تكوين رأيه الخاص ، إذا ما قورنت المؤسسة بمنشاة مماثلة تعمل بنفس النشاط و بنفس التاريخ أو إذا ما قورنت الشركة بنفسها ضمن سلسلة زمنية.

2-2 التحليل الأفقي :

يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم و نوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر و قياس الاتجاه و نوعه و تقييمه و بذلك فان أهمية التحليل المالي الأفقي بالنسبة للقائمين على التحليل تكمن مساعدتهم على دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية و بيان اتجاه كل بند منها بالزيادة أو النقصان ثم تفسير أسباب ذلك، والاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب [1].

2-3 التحليل باستخدام النسب :

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعا في الحياة المهنية بسبب سهولة تطبيقها و تعدد الأغراض التي تحققها و أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين القوائم المالية [2] و تعرف النسبة عموما " بأنها علاقة بين عنصر و أخر فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و أخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه أما في التحليل المالي فالنسبة تعبر عن العلاقة

---

[1] خالد وهيب الراوي :" **إدارة العمليات المصرفية** " ، دار المناهج للنشر ، الأردن ، 2003 ، ط 2 ، ص:324.

[2] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص :26.

الرياضية بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها أو بنود جدول حسابات النتائج مع بعضها أو بنود جدول حسابات النتائج، و بنود الميزانية بشرط أن يكون لها مدلول منطقي من جهة نظر المحلل المالي"[1] .

و من أهم النسب المالية المستعملة بشكل واسع في تقييم كفاءة أداء المؤسسات نذكر :

2-3-1 نسب السيولة :

نسب السيولة تختبر قدرة المنشاة على السيولة أي مدى قدرة المنشاة على سداد التزاماتها المستحقة بشكل عام و ذلك بالاعتماد على أصولها السائلة و الشديدة السيولة[2] .

و تضم النسب التالية :

2-3-1-1 نسبة التداول : وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة و تحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمنشاة وفقا للمعادلة التالية :[3]

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$$

2-3-1-2 نسبة السيولة السريعة : هي عبارة عن مدى قدرة المنش أة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون المساس بمخزونها السلعي، و تحسب و فقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} \quad \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$$

2-3-1-3 نسبة السيولة النقدية : هي مدى قدرة المنشاة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتوفرة لديها دون الأخذ بعين الاعتبار الذمم أو المخزون و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$$

---

[1] محمد المبروك ابو زيد :" **التحليل المالي شركات و أسواق مالية** " ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، ط2 ، 2009، ص: 124.

[2] جلال إبراهيم :" **التحليل المالي في الأعمال التجارية** "، دار الكتاب الحديث ، 2011 ، ص :156.

[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص ص :35، 36.

2-3-2 نسب المديونية : تعبر عن مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل أصولها بالمقارنة مع أموالها الخاصة و تشمل ما يلي :

2-3-2-1 نسبة القروض إلى مجموع الأصول : تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأموال المقترضة في إجمالي الموجودات سواء كانت ديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل فإذا كانت النسبة عالية فان ذلك يشكل خطرا على الدائنين أما إذا كانت منخفضة فقد يعني أن المنشاة تعمل على تقليل التمويل عن طريق الاقتراض لتوفير هامش أمان للدائنين يحميهم من احتمال تعرض المنشاة للعسر المالي وتحسب كما يلي:[1]

$$\text{نسبة القروض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

2-3-2-2 نسبة القروض إلى الأموال الخاصة : و تعبر عن النسبة بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي للمنشاة و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة القروض إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

2-3-2-3 نسبة هيكل رأس المال : و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{رأس المال}} \times 100\%$$

2-3-3 نسب النشاط : هي مجموعة من النسب تعكس قدرة البنك على إدارة ومجوداته و موارده المالية كما توضح العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول بالإيرادات المحققة وذلك بمقارنة مستوى الإيرادات بحجم الاستثمار في مختلف الأصول و من بين أهم نسب النشاط نذكر معدل دوران مجموع الأصول:[2]

---

[1] جلال إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص :159.

[2] شريفة جعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :99، 100.

* **معدل دوران مجموع الأصول** : هو مؤشر شامل يدل على مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله و يحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-3-4 نسب المردودية :

وهنا نميز بين نوعين من المردودية هما : الاقتصادية و تتمثل في قدرة المنشاة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال رأس المال المستثمر و المردودية المالية و هي مقارنة بين الأموال المستغلة و النتائج المحققة و يتم حسابها كما يلي: [1]

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الأصلية}}{\text{مجموع}}$$

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة (إجمالي)}}$$

2- أدوات التحليل المالي :

ومن أهم أدوات التحليل المالي التي يتم تقييم الأداء المصرفي من خلالها تتمثل في العائد على حقوق الملكية و مقياس القيمة الاقتصادية المضافة.

2-1 نموذج العائد على حقوق الملكية :

في عام 1972 استنتج دافيد كول لتقييم أداء البنك من خلال تحليل النسب و الذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية و هذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة ، و كذلك مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال[2] .

---

[1] صالح خالص :" **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي** "، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –الواقع و التحديات"، المعهد الوطني للتجارة ، ص ص :390، 391.

[2] طارق عبد العال حماد :" **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد مخاطرة)** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص :78.

و اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف قياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطر، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية و مجموعة تقيس المخاطر المختارة.

المجموعة الأولى:

يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات ، من خلال نظام متكامل يعرف بـ (System Dupont) ، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول(ROA) يبين قدرة الرافعة المالية، كما يبين قدرة الرافعة المالية(EM) على رفع العائد على حق الملكية(ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول(ROA) بمؤشرين هما :

*** هامش الربح (PM):** و الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف و يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

*** منفعة الأصول(AU)** : و يسمى استعمال الأصول ، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول ، أي إنتاجية الأصول و تقاس بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

و عليه فإن:

(AU)x (PM)= (ROA)

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء السيئ ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائدا على الأصول مرتفعا فيكون بسببه أنها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين .

أما المساهمة الثانية لنموذج(DUPONT)هي شرح و توضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية(ROE) حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من استخدام الرافعة المالية و ذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية الذي يقاس كما يلي :

EM x ROA = ROE

مع العلم أن :

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق.

و بتوضيح المؤشرين المكونان لمؤشر العائد على الأصول فانه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول) X(الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات) X(إجمالي الأصول /حقوق الملكية).

أي : EM X PM X AU = ROE

و يمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

الشكل رقم (04) : طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE).

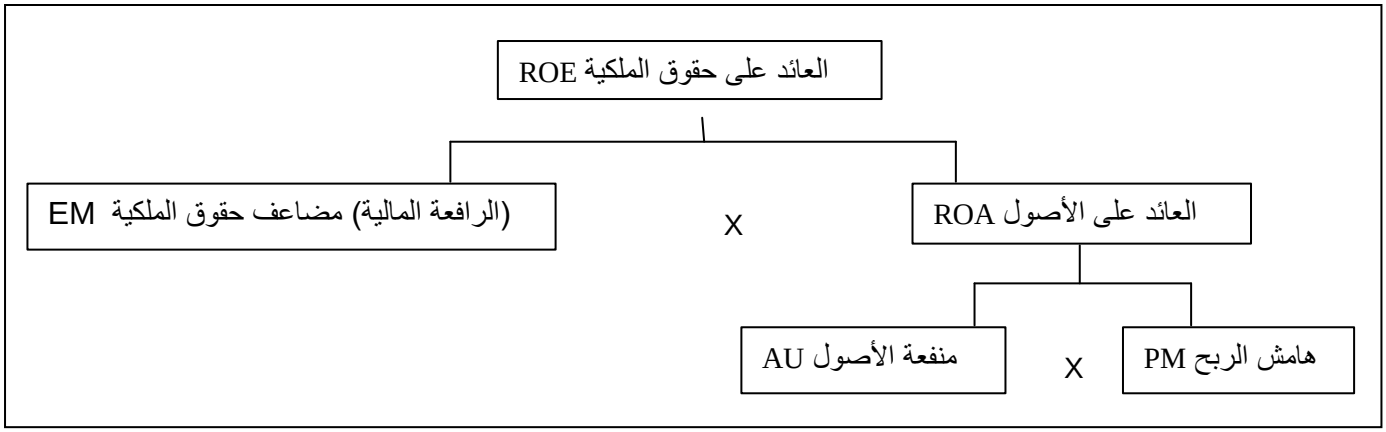

المصدر : طارق عبد العال حماد:" تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:91.

إن هذه الصيغة تفسر الأداء بشكل أوضح ، فارتفاع أو انخفاض العائد على حقوق الملكية إرجاعه إلى ارتفاع أو انخفاض العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كلاهما ، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع قيمة الرافعة المالية فان ذلك يدل على ارتفاع المخاطرة الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في استثمارات أو توظيفات البنك لذا على المحللين والمساهمين التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء .

أما إذا كان الارتفاع بسبب العائد على الأصول و الذي يعكس الإدارة الممتازة للأصول فانه سيكون رسالة أخرى للمحللين و المساهمين عن إدارة البنك .

المجموعة الثانية : هي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه المصرف و يمكن التعبير عنها بنسب و هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : مؤشرات قياس المخاطر المصرفية .

المخاطر	النسب
الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض . – مخصص الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض . – مخصص الديون المشكوك فيها / القروض المستحقة .
السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول . – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول . – إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة .
سعر الفائدة	– الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول . – الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول . – الأصول الحساسة / الخصوم الحساسة .
التشغيل	– إجمالي المصاريف / عدد العمال . – مصاريف العمال / عدد العمال .
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول . – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول الخطرة . – القاعدة الرأسمالية / الأصول الخطرة مرجحة بأوزان المخاطر .
أسعار الصرف	– المركز المفتوح في كل عملة / إجمالي الأصول . – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية .

المصدر : إدارة الأصول و مخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي و الإسلامي ، اتحاد المصارف العربية ، 2002، ص: 64.

2-2 نموذج القيمة الاقتصادية المضافة :

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العقود الأخيرة أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من المصارف، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر و الربحية منها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) و الذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر.

و قد عرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه " مقياس للانجاز المالي لتقديم الربح الحقيقي حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت و هو الفرق بين صافي الربح التشغيلي و المعدل بعد الضرائب و تكلفة رأس المال المملوك و المقترض".

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية : [1]

EVA = الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة – (رأس المال X تكلفة رأس المال).

حيث أن :

- الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة و هو معيار للأرباح الاقتصادية.
- رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال و المتمثلة في :
  - * حقوق المساهمين .
  - * المخصصات العامة للخسائر القروض .
  - * أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى .
  - * الشهرة المستهلكة .

المطلب الثاني : الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية :

يمكن التمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية فهناك طريقة تعتمد على البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي و تقوم أساسا على افتراض عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس و من أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة، وطريقة تعتمد على التقدير الإحصائي كنموذج معلمي و من بين طرقها طريقة حد التكلفة العشوائية، وطريقة الحد السميك و طريقة التوزيع الحر [2].

1- أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) Data Envelopment Analysis

يعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات من الأساليب الكمية الحديثة، التي تستعمل في قياس الكفاءة الفنية للوحدات المتماثلة في الأداء، حيث يمكن هذا الأسلوب المسيرين ومتخذي القرار من معرفة الوحدات الأفضل والأحسن في الأداء، كما يبين ويشخص مواطن الخلل في الوحدات الأقل كفاءة.

وهو أسلوب يستعمل البرمجة الرياضية في قياس الكفاءة الفنية للوحدات المتماثلة ويميز منها الوحدات الغير كفؤة والوحدات التي تتمتع بالكفاءة الكاملة .

---

[1] عبد الوهاب دادن ، رشيد حفصي ، مرجع سبق ذكره، ص : 26.

[2] حدة رايس ، فاطمة الزهراء نوي ، مرجع سبق ذكره، ص : 62.

1- 1 نشأة أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)

يعود فضل بناء هذا الأسلوب إلى طالب الدكتوراء Edwardo RHODES سنة 1978، والذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا لمقارنة أداء مجموعة من طلاب الأقليات (السود والأسبان) المتعثرين دراسيا في المناطق التعليمية المتماثلة، وكان التحدي الذي واجه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها، وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشرفيه كوبر وشارنز بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR (نسبة إلى Charnes-Cooper- Rhodes)، والفائدة التي أضافها رودز هي استخدامه لمخرجات ومدخلات متعددة وهذا ما لم يحصل ل Farrell، أما سبب تسمية هذا الأسلوب باسم تحليل مغلف البيانات فيعود إلى كون الوحدات ذات الكفاءة تكون في المقدمة وتغلف (تطوق) الوحدات غير كفؤة وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة[1] .

1-2 تعريف أسلوب التحويل التطويقي للبيانات (DEA)

أسلوب تحليل مغلف البيانات أو كما يسمى بالفرنسية L'analyse D'enveloppement Des Données (AED)، بالإنجليزية Data Envelopment Analysis (DEA)، هو أسلوب يستخدم البرمجة الخطية أو الرياضية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار (Decision-Making unit)"DMU"، التي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات وهذا بناءا على الأداء الفعلي لها وذلك بقسمة مجموع المخرجات المرجحة على مجموع المدخلات المرجحة لكل منشأة أو وحدة اتخاذ القرار وإذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح "حدود كفؤة" وتقاس درجة عدم الكفاءة للمنشآت الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للمنشاة محصور بين القيمة واحد (1) والذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين المؤشر ذو القيمة صفر(0) والذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة [2] .

ويخلص أسلوب DEA إلى استخلاص كفاءة مراكز المسؤولية دون معرفة معمقة عن مسار الإنتاج في هذه المراكز [3] .

---

[1] خالد بن منصور الشعيبي: "**استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بتطبيق على الصناعات الكيماوية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية**، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 316.

[2] Joseph P.Hughes And Loretta J. Master :"Effiency in banking theory,practice and Evidence",work paper prepared for the oscford hand book of banking, January, 2008, P7.

[3] GILLES VIGER ,l'amalyze comparativece de l'amélivration de la performance , contrôle de gestion des programme , 3éme réunion pléniere juin 2007, p 27 .

1-3 محددات استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبايانات (DEA)

بعد الدراسة التي أجراها كوبر فإن ضمان نجاح استعمال أسلوب(DEA) بإحدى القاعدتين التالتين و إلا سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفؤة و الواحدات الغير الكفؤة وتتمثل القاعدتين فيما يلي: [1]

1 -3 -1 القاعدة الأولى: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد ثلاثة : $S_S \geq 3(I + O)$

حيث أن :

S_S : وحدات اتخاذ القرار (DMU)

O: المخرجات

I: المدخلات

1-3-2 القاعدة الثانية : تسمى قاعدة الثلث ، حيث يتم التأكد من جودة النموذج في النتائج المحصلة (بعكس القاعدة الأولى حيث التأكد من جودة النموذج قبل إجراء التقييم) ، بحيث لا يجب أن يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة الكاملة (100 %) ثلث العينة المدروسة :

$$\text{DMU 100\% efficients} \leq \frac{1}{3} x\, s_s$$

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى وهي : [2]

- **إيجابية المتغيرات :** عموما يتطلب أسلوب DEA بأن تكون المذخلات و المخرجا ت عبارة عن متغيرات إيجابية (أكبر من الصفر) .
- **العلاقة الطردية للمتغيرات:**

يتطلب أسلوب DEA بأن تكون علاقة المذخلات بالمخرجات علاقة رياضية طردية ، والتي تعني أن أي زيادة في المذخلات ينتج عنها زيادة ولو طفيفة في المخرجات ، ولا يمكن أن يؤدي إلى تناقضها .

- **عدد وحدات اتخاذ القرار :**

كقاعدة عامة لكل ثلاث وحدات اتخاذ القرار يتطلب وجود مدخل ومخرج لبناء نموذج (DEA)وذلك من أجل الحصول على درجة كافية من تحليل ذو مغزى ، وفي عينة قليلة من (DEA) مقارنة بعدد المتغيرات يمكن استخدام تقنية نافذة التحليل (window analysis) هذه التقنية تسمح بتحديد قيمة أداء وحدات

---

[1] عبد الكريم منصوري :" **قياس الكفاءة النسبية ومحدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل** " ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان ، 2013 -2014 ، ص : 84 .

[2] طلحة عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص43 .

اتخاذ القرار بمرور الوقت ، وذلك بمعالجتها على أنها وحدات مختلفة في كل فترة من الزمن ، هذه الطريقة تسمح بتتبع أثر أداء الوحدات ، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا n وحدة من البيانات لمدخلاتها ومخرجاتها المقاسة في المدة k ، فإنه يكون لدينا في المجموع nk يجب تقيميها في آن واحد للحصول على التغير في الكفاءة بمرور الوقت .

حيث أن : n تمثل عدد (DMU) في السنة الواحدة (عدد DMU) في كل السنوات ثابت أو تمثل عدد K عدد السنوات .

- تجانس وحدات اتخاذ القرار :

يتطلب أسلوب(DEA) تجانس نسبي لوحدات اتخاذ القرار ، بمعنى أنكل الوحدات المدرجة في التقييم لديها نفس المدخلات ونفس المخرجات وبقيم موجبة.

1 -4 نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات

سنتطرق إلى أهم وأشهر نموذجيين لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات وهما : نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة (CCR) ، نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC) .

1 -4 -1 نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة (CCR):

1-4-1-1 تعريف النموذج:

هو النموذج الأساسي الذي قام بوضعه كل من CHARNES , COOPER ,RHODES ، ويعتمد هذا النموذج على أساس أن التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفؤة يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية المخرجات التي تقدمها وقت تحركها إلى الحدود الكفؤة وهذه الخاصية تعرف بخاصية ثبات العائد على الإنتاج و تعتبر هذه الخاصية ملائمة فقط عندما تكون جميع الوحدات محل المقارنة تعمل في مستوى أحجامها المثلى ، لكن في الواقع توجد كثير من العوائق تمنع الوحدات من تحقيق هذه الأحجام كالمنافسة الغير تامة ، قيود التمويل وغيرها .

وبهذا يمكن لوحدة اتخاذ القرار غير الكفؤة من أن تصبح كفؤة بنموذج(CCR) بإسقاط إحداثياتها على الحدود الكفؤة ، فمن التوجه المدخلي نتمكن من تحسين (تخفيض المدخلات) ، بينما من ناحية التوجه المخرجي يمكننا تحسين (زيادة) المخرجات[1] .

[1] محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي: **" قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية للمملكة العربية السعودية "** ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية ، المجلد الأول، العدد الأول، 2009، ص: 23.

1-4-1-2 الصياغة الرياضية للنموذج:

الفرضيات : يجب أن يتوفر في الوحدات المختارة ما يلي: [1]

- يجب أن يعبر بأرقام موجبة للمدخلات والمخرجات لكل الوحدات.
- المتغيرات (المدخلات المخرجات واختيار الوحدات) يجب أن تمثل بصدق سواء للمحلل أو المسير العناصر الحقيقية المؤثرة في الكفاءة.
- كمبدأ يجب أن تكون الكفاءة الجيدة تمثل المدخلات والمخرجات الأكبر.
- ليس من الضروري أن تتطابق وحدات القياس سواء في المدخلات أو المخرجات (قيم نقدية، عدد الأشخاص، أمتار...الخ)

النموذج الرياضي لأسلوب (DEA): نفترض أنه لدينا مجموعة n من وحدات إتخاذ القرار DMU

$[DMU_J : =J=1,2,\dots \dots,n]$

هذه الوحدات تنتج عدة مخرجات $(r = 1,2, \dots, s)Y_{rJ}$

وذلك باستخدام عدة مدخلات $(i = 1,2, \dots . , n)X_{ij}$

الجدول رقم () النموذج الرياضي لأسلوبDEA

دالة الهدف:

$$\boldsymbol{Max\emptyset = \frac{U1Y10+U2Y20+\cdots+U_sY_{so}}{v1x10+v2x20+\cdots+V_mxm_0} = \frac{\sum_{r}^{s}=1U_rY_{ro}}{\sum_{i=1}^{m} v_ix_{io}}}$$

أي : تعظيم مؤشر الكفاءة Θ بالنسبة لوحدة اتخاذ القرار DMU_0

تكون دالة الهدف المذكورة تعمل تحت قيد أن مؤشر الكفاءة لكل وحدات اتخاذ القرار بما فيها وحدة اتحاد القرار DMU_0 لا يفوق القيمة واحد (100%) التي تعني الكفاءة الكاملة

المصدر: طلحة عبد القادر:" محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، مذكرة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص: 54.

حيث أن الرموز المذكورة في النموذج تمثل ما يلي:

J: عدد وحدات اتخاذ القرار التي يتم مقارنتها ببعضها البعض في أسلوب DEA .

[1] منصوري عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

DMU_J: وحدة اتخاذ القرار رقم J.

Θ: مؤشر الكفاءة للوحدة تحت التقييم بأسلوب DEA.

Y_{rj}: قيمة المخرج r المنتج من قبل وحدة اتخاذ القرار j .

X_{ij} : قيمة المخل i المستعمل من قبل وحدة اتخاذ القرارj.

r: عدد المخرجات المنتجة من قبل كل وحدة اتخاذ القرار .

i: عدد المدخلات المستعملة من قبل كل وحدة اتخاذ القرار

Ur: المعامل أو الوزن المخصص للمخرج r.

Vi: المعامل أو الوزن المخصص للمدخلi.

الكفاءة: تكون وحدة اتخاذ القرار لها كفاءة كاملة إذا كان مؤشر الكفاءة Θ=1مع عدم إمكانية تخفيض المدخلات أو الزيادة في المخرجات، وتكون وحدة اتخاذ القرار لها كفاءة ضعيفة إذا كان مؤشر الكفاءة Θ=1 مع إمكانية تخفيض المدخلات أو الزيادة في المخرجات ، وتكون وحدة اتخاذ القرار غير كفؤة إذا كان مؤشر الكفاءة أقل من واحد Θ<1 .

1-4-1-3 تحديد الوحدات المرجعية والقيام بالتحسين: لا يقتصر دور أسلوب (DEA) على تحديد درجة كفاءة وحدات المقومة بل يتعداه ليبين الخلل في المدخلات أو المخرجات للوحدات غير كفؤة ويحدد لهذه الأخيرة الوحدات النظيرة أو المرجعية التي تكون أقرب لها نمن حيث الحجم لغرض بلوغ الكفاءة الكاملة ويقصد بالوحدة المرجعية تلك الوحدة الكفؤة التي تستخدم كمية مدخلات تساوي كمية مدخلات الوحدة غير الكفؤة ولكنها تقدم مخرجات أكثر، أو هي تلك الوحدة التي تقدم نفس كمية مخرجات الوحدة غير الكفؤة ولكن باستخدام كمية مدخلات أقل .

- بافتراض أن وحدة اتخاذ القرار (DMU_0)غير كفؤة، فإن الوحدات المرجعية لها E_0 تعرف :

$$E_0 = \{J/\lambda_J > 0\}\, J = 1,2, \dots, n$$

- أي أن الوحدات المرجعية لوحدة اتخاذ القرار (DMU_0) هي كل الوحدات التي يكون المتغير λ الذي يقابلها غير معدوم عند تحديد مؤشر الكفاءة لوحدة اتخاذ القرار (DMU_0) يمكننا القيام بتحديد التحسينات الواجبة لهذه الوحدة حتى تصبح وحدة كفؤة [1].

[1] محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

1-4-2 نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC)

1-2-4-1 التعريف النموذج: ينسب هذا النموذج إلى كل من (Banker,Charnes ,Cooper) وقد ظهر سنة 1984 أي بعد نموذج CCRبستة سنوات، هذا الأخير كان يفترض عوائد الحجم الثابتة، مما ينتج عنه إظهار مؤشر الكفاءة خام يحمل في طياته الحالة التي تمر بها المنشأة من عوائد الحجم سواء المتزايدة، المتناقصة، الثابتة ويميز نموذج BCC بين نوعين من الكفاءة هما: الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية[1].

2-2-4-1 الصياغة الرياضية لنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC) : لتشكيل نموذج **BCC**، نفترض نفس المعطيات الخاصة بنموذج CCR، أي توفر J من وحدات اتخاذ القرار حيث

J= 1,2 ,….,n وكل وحدة تنتج عدة مخرجات Y_{rj} حيث r=1,2,…..,s وذلك باستخدام عدة مدخلات X_{ij} حيث i=1,2,…,n

إن نموذج BCC هو نفسه نموذج CCR ولكن بإضافة قيد الحجم $(\sum_{J=1}^{n} \lambda = 1)$هذا القيد يجعل الوحدات المرجعية بالنسبة للوحدات غير الكفؤة من أن تكون مماثلة لها في الحجم فلا أكبر منها ولا أصغر.

3-2-4-1 تحديد الوحدات المرجعية والقيام بالتحسين: هذه العملية هي نفسها في نموذج CCR

2 طريقة حد التكلفة العشوائية : (SFA)

تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع متغيرات مستقلة عدة ، تتضمن مستويات المخرجات و أسعار المدخلات و تشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق و عليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، و بالتالي يتصف البنك باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية اعلي من تلك المتوقعة في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية و المتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي، ويشمل عنصرين هما : الأخطاء الناتجة عن الكفاءة(X)و تكون موزعة توزيعا نصف طبيعي، و الأخطاء العشوائية للانحدار التي تتوزع طبيعيا[2] .

---

[1] طلحة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:

[2] loretta j.master , " applying efficiency measurement techniques to central banks", the Wharton financial center ,july ,2003, p :10.

الجدول رقم (07) – مقارنة بين طريقتي مغلق البيانات و حد التكلفة العشوائية .

تحليل مغلق البيانات	حد التكلفة العشوائية
منهج لا معلمي	منهج معلمي
مدخل تحديدي	مدخل إحصائي
لا ياخد في الحسبان التشويش العشوائي	يأخذ في الحسبان التشويش العشوائي
لا يمكن للفرضية الإحصائية أن تكون متغايرة	يمكن للفرضية الإحصائية أن تكون متغايرة
لا يطبق الافتراضات على توزيع فترة عدم الكفاءة	يطبق الافتراضات على توزيع فترة عدم الكفاءة
لا يتضمن خطا التعبير	يتضمن خطا التعبير
لا يتطلب تحديد نموذج الدالة الوظيفية	يتطلب تحديد نموذج الدالة الوظيفية
حساس مع عدد المتغيرات خطا الشذوذ في المقياس	إمكانية حدوث عدم الكفاءة مع التحديد السيئ للنموذج
البرمجة الرياضية كطريقة للتقدير	يستخدم اقتصاد قياسي كطريقة للتقدير

المصدر : شريفة جعدي ، " قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية "، اطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات مالية و اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – ،2013 -2014 ، ص: 170.

3- طريقة التوزيع الحر (DFA)

اقترحت طريقة التوزيع الحر من قبل Schmidt and Sickls 1984 طورت بواسطة 1993 و تقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بان تخصص نموذجا داليا للحد ، و تفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف .

تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات و المعطيات لأكثر من سنة و تفترض أن اللامكافئة مستقرة عبر الزمن في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها و بما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما : اللاكفاءة و الخطأ العشوائي فان متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة المصرفية عبر كل سنوات الفترة :

و بذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة و كفاءة حد التكلفة للمصرف و مع ذلك فان فرضية استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر

الزمن فرضية قوية و خاصة في سياق التحول نحو وتيرة التغير التنظيمي و التكنولوجي أمرا مهما و هو ما يمثل أهم عيوبDFA [1].

4- طريقة الحد السميك : (TFA)

طورت هذه الطريقة من طرف(Berger and Humphry) سنة 1991 و هي تستمد عناصرها من الطريقتين السابقتينSFA و DEA ، فهي تبني فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية و مرتبطة أيضا بكفاءة (X) وهو ما يتفق مع طريقة (SFA) و طبقا لما تطبقه طريقة (DEA) تفترض طريقة (TFA) إن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف و على وجه التحديد تفترض هذه الطريقة انه في متوسط المصارف التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض (إجمالي التكاليف / إجمالي الأصول) تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية و التي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى.

و تقوم هذه الطريقة بتقسيم المصارف في العينة إلى أربعة شرائح كل شريحة تمثل الربع و يتم تقسيمها على أساس التكلفة الإجمالية لكل وحدة من الأصول .

و تحدد أو تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها " تلك المصارف التي تقع في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة حيث تفترض أنها المصارف الأكثر كفاءة ، بينما المصارف ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة و هي المصارف الأقل كفاءة بحسب هذه الطريقة[2] .

---

[1] الكور عز الدين، الفيومي :" **اثر قوة السوق و هيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان** "، المجلة الأردنية في أدارة الإعمال ، المجلد 3، العدد 3، 2007، ص :257.

[2] الكور عز الدين ، الفيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص :258.

خلاصة الفصل :

من خلال استعراضنا لتطور مفهوم الكفاءة في الفكر الإداري يبرز التأثر الشديد في مفهومها بالواقع و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في المجتمع و بالتالي فان معايير الكفاءة في المنظمات تتأثر بالسياسة المحددة لأعمالها .

كما يمكن أن نستنتج أن الكفاءة تتمثل في العلاقة بين وسائل الإنتاج المحققة حيث يمكن القول أن المؤسسة كفؤة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني و رشيد للوسائل المتاحة .

و عند تحليل الكفاءة على مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث : المؤسسة و الصناعة و الاقتصاد ، تظهر أنواع للكفاءة و هي الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة و الكفاءة الهيكلية للصناعة و الكفاءة التخصصية للاقتصاد بالإضافة إلى كفاءة .

كما يتداخل مفهوم الكفاءة مع كثير المفاهيم و المصطلحات مثل الأداء و الإنتاجية و الفعالية إلا انه بالرغم من تداخل هذه المفاهيم إلا أن لكل مصطلح مدلوله الاقتصادي.

و لا يختلف مفهوم الكفاءة المصرفية عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية إلا انه نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها تواجه المصارف صعوبة في تحديد مدخلاتها و مخرجاتها و ما سهل من هذا الأمر وجود منهج الوساطة و الإنتاج و للكفاءة المصرفية أنواع من كفاءة الحجم و وفورتها و كفاءة النطاق و وفوراتها .

ولا شك أن أدوات و طرق قياس الكفاءة المصرفية بأنواعها يتعدد و يتنوع حسب تنوع صيغ النشاط المصرفي فمنها الطرق التقليدية و أخرى كمية.

الفصل الثالث :

دراسة قياسية للكفاءة الفنية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية

تمهيـــد:

تعتبر الطرق الكمية من الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة في البنوك، وهنا يظهر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) كأسلوب يستعمل البرمجة الرياضية لتحديد وإدراك الوحدات الكفؤة من غيرها دون المعرفة العميقة بأسلوب و طريقة إنتاج الوحدات المقيمة.

لهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة قياسية للكفاءة الفنية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية و المتكونة من بنكين هما : البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري ،حيث تم جمع بيانات الدراسة من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و ذلك لفترة ستة سنوات (2006-2011).

قسم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة.

المبحث الثاني : تحديد مدخلات و مخرجات الدراسة.

المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة.

سنتناول في هذا المبحث نقطتين نبدأ بتعريف العينة قيد الدراسة، ثم نتطرق إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالبنوك المدروسة.

المطلب الأول: التعريف بالبنوك العمومية قيد الدراسة.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري من حيث الماهية ، و من حيث المنتجات التي يقدمها كلا البنكين ثم إستعراض الهيكل التنظيمي الخاص بكل بنك.

1-البنك الوطني الجزائري (BNA):

1-1-ماهية البنك الوطني الجزائري : هو أول بنك تجاري وطني عمومي تأسس في 13 جوان 1966 بمقتضى المرسوم رقم 66/155 وتم رفع رأس مال البنك إلى 41600 مليار دينار جزائري في جوان 2009 عن طريق إصدار 27000 سهم جديد بـ 1 مليون دينار جزائري لكل مكتتب، يقدم هذا البنك خدماته من خلال 242 وكالة و هذا سنة 2013.

1-2-منتجات البنك الوطني الجزائري: إستقبال الودائع بكافة أنواعها و تقديم أنواع مختلفة من القروض، حيث تتدخل (BNA) في تمويل الشركات العامة أو الخاصة التي تنشط في كل المجالات (الصناعة،التجارة، البناء و الأشغال العمومية، الخدمات، النقل، الجانب الطبي، السياحة، الفندقة، الفلاحة،...إلخ)، عن طريق توفير مجموعة من المنتجات الملائمة لكل هذه النشاطات و تتمثل فيما يلي:

-قروض الاستغلال والمتمثلة في قروض الصندوق، القروض بالإمضاء.

-قروض الاستثمار وتتمثل في قرض متوسط الأجل تصل مدته إلى 7 سنوات ولا يختص بنك(BNA) في تمويل شركات معينة، إضافة إلى ذلك له مساهمات في شركات مالية، تأمينية، فندقية وتكوينية داخل الجزائر و خارجها.

1-3-الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري" BNA": تمثل هذه الهيئات التنظيم الداخلي للبنك تتمثل بالشكل التالي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

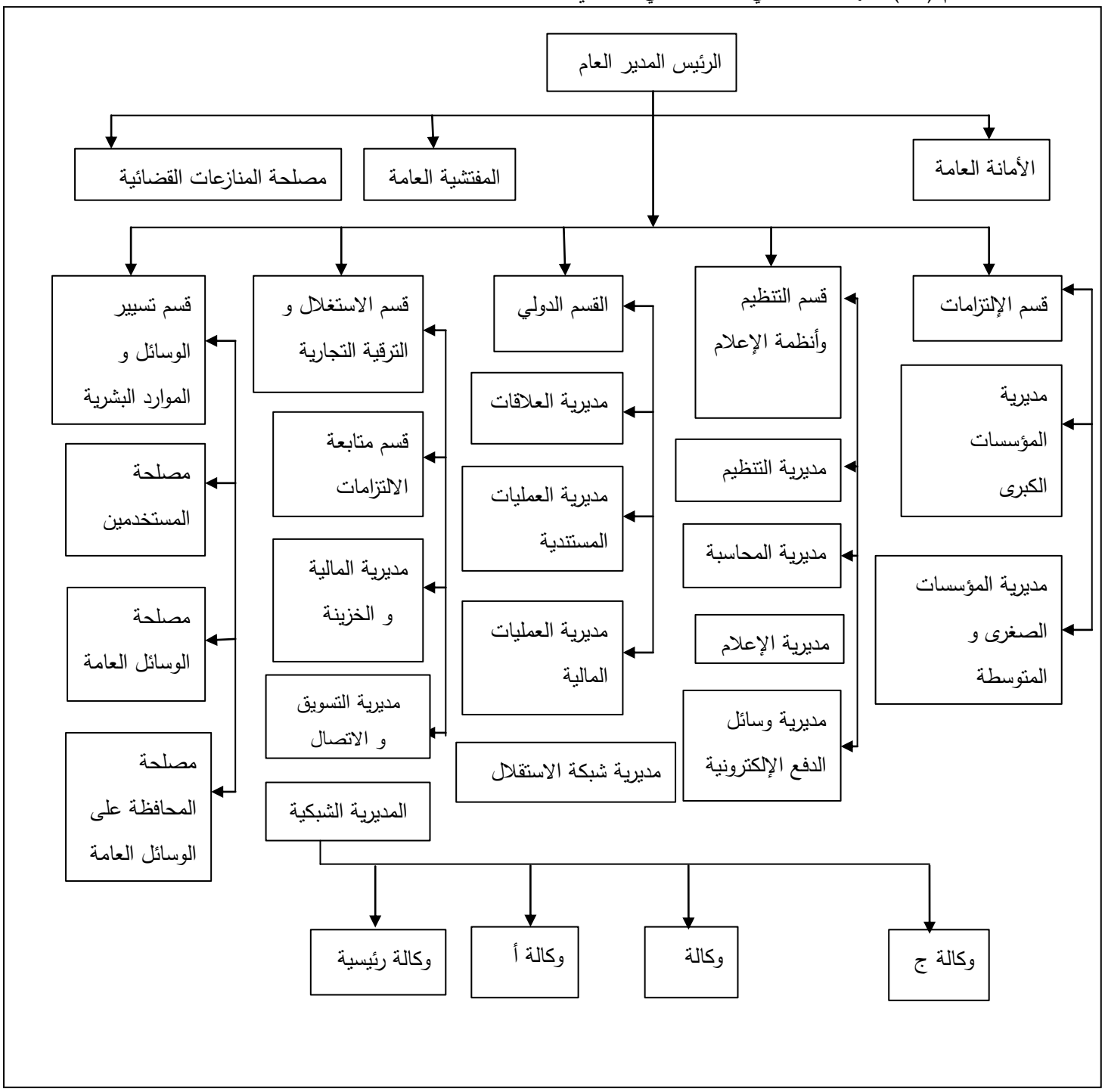

المصدر : الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

2-القرض الشعبي الجزائري "APC "

2-1- ماهية القرض الشعبي الجزائري " APC ":

تأسس القرض الشعبي الجزائري في ديسمبر 1966 بموجب الأمر 366/66 الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، حيث إنبثق هذا البنك نتيجة إدماج مجموعة من البنوك الموروثة من الإستعمار و المتمثلة في :

- البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر (AICPB).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران (BPCIO).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي بقسنطينة (BPCIA).

البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة (BPCIN).

كما تم إدراج ثلاثة بنوك أجنبية سنة 1969 و المتمثلة في :

- شركة مرسيليا للإقتراض (SMC).
- الشركة الفرنسية للإقراض و البنوك (CFCB).
- البنك المختلط ميسر (RSIM).

ويعتبر "_CPA " رابع بنك تجاري جزائري من حيث حجم أصوله وخامس بنك تجاري من حيث شبكة الوكالات والبالغة أكثر من 139 وكالة منتشرة عبر التراب الوطنية.

2-2- منتجات "CPA":

يقدم البنك حملة من المنتجات تتمثل فيما يلي :

- قروض إلى المهنيين: كالأطباء و المهندسين والمحامين و المحاسبين...الخ وهو عبارة عن قرض متوسط و طويل الأجل موجه لتمويل شراء تجهيزات صحية، إصلاح، توسيع أو شراء عقار وتصل مدة القرض إلى 7 سنوات للتجهيزات و 10 سنوات لشراء عقار.
- قروض إلى الشركات: و تتمثل أساسا في قروض الاستغلال.
- قروض إلى الأفراد: موجهة خاصة إلى مجال الإسكان فيمكن أن يمنح البنك للمستفيد قرضا إذا أراد تهيئة، توسيع، بناء أو شراء مسكن من الأفراد الآخرين.

2-3 الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري"CPA "

يبين ويوضح الهيكل التنظيمي المهام وتحدد المسؤوليات من اجل ضمتن السير الحسن للوظائف المختلفة.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

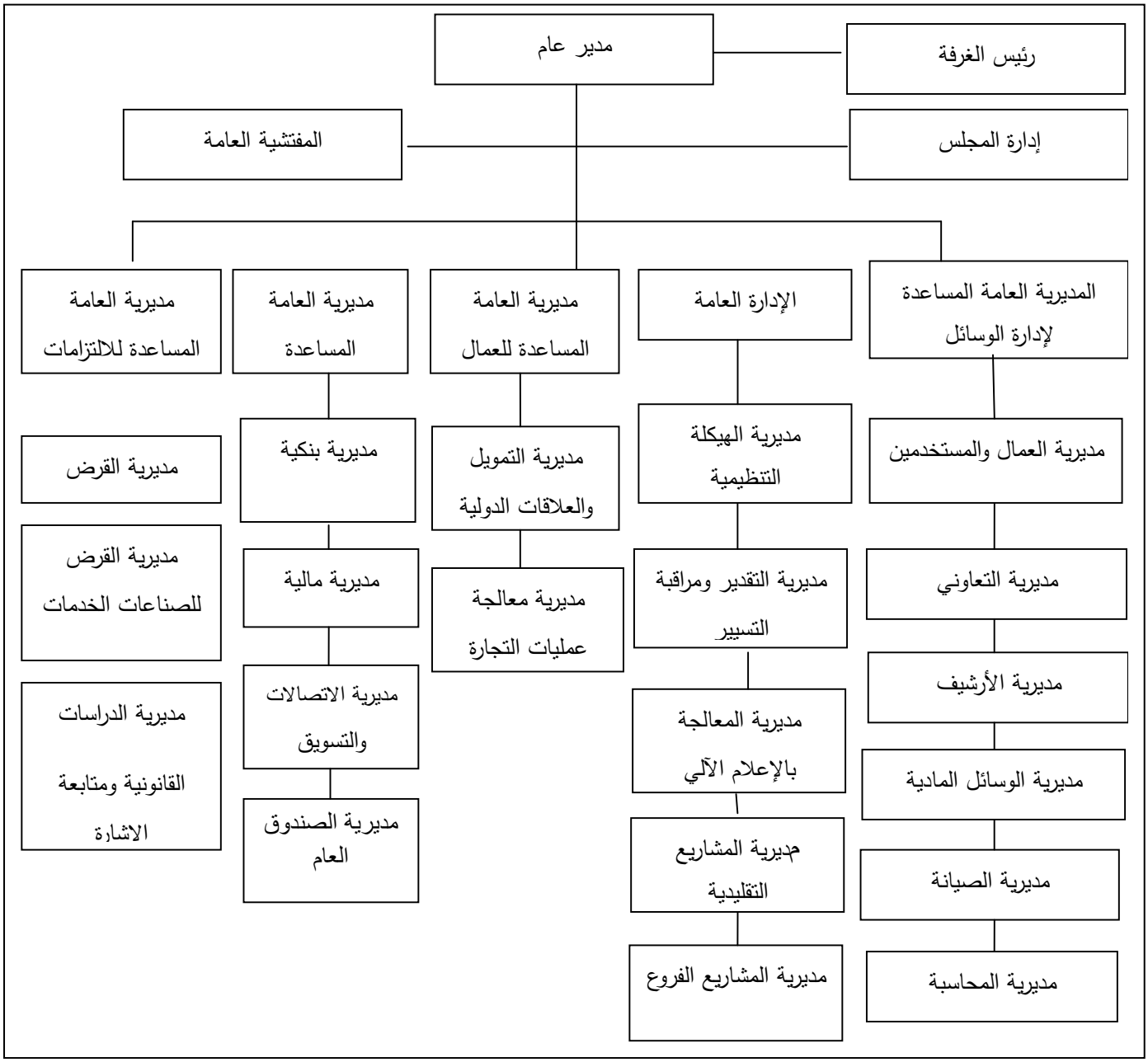

المصدر : الوثائق الداخلية للبنك

المطلب الثاني: تطور بعض مؤشرات عينة البنوك محل الدراسة.

سيتم في هذا المطلب تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بالبنوك محل الدراسة و المتمثلة في مجموع الأصول، الربع الصافي، الأموال الخاصة.

1-مجموع الأصول:

الجدول رقم (08): تطور مجموع الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2006 -2011)

الوحدة : ألف دج.

البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	7383663	21402355	21440684	22110375	22906250	23132601	19729351.5
القرض الشعبي الجزائري	5232617	20982322	20805028	20260283	18199822	1770131	14541700.6

المصدر : استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتبين من خلال الجدول رقم (08) لمجموع عينة الدراسة أن البنك الوطني الجزائري شهد تطور ملحوظ في حجم الأصول من سنة إلى أخرى حيث كان سنة 2006 يقدر بـ 7383663 ألف دج إلى أن بلغ 23132601 ألف دج سنة 2011 كما أن البنك الوطني الجزائري يملك أكبر متوسط أصول لسنوات الدراسة (2006 – 2011) و الذي قدر بـ 19729351.5 ألف دج مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري الذي قدر متوسط أصوله خلال السنوات (2006 – 2011) بـ 14541700.6ألف دج و ذلك لتراجع حجم أصول القرض الشعبي الجزائري سنتي 2010 و 2011 على التوالي حيث انخفض إلى 18199822 ألف دج سنة 2010 ثم إلى 1770131 ألف دج سنة 2011.

2- الربح الصافي:

الجدول رقم (09): تطور حجم الربح الصافي لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2006– 2011).

الوحدة: ألف دج.

البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	4366788	6789576	10573020	21016960	32599909	34819139	13470898.6
القرض الشعبي الجزائري	7902125	3589367	10121931	11281259	12887985	13255754	9839736.8

المصدر: استنادا للتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتبين من خلال الجدول رقم (09) أن حجم الربح الصافي للبنوك محل الدراسة في تطور حيث أنه كان يقدر بـ 4366788 ألف دج سنة 2006 وأصبح يقدر بـ 34819139 ألف دج سنة 2011 وهذا بالنسبة للبنك الوطني الجزائري.

أما بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري فكان يقدر الربح الصافي بـ 790212 ألف دج سنة 2006 إلى أن بلغ 13255754 ألف دج سنة 2011 كما نلاحظ من خلال الجدول أن البنك الوطني الجزائري له أكبر متوسط من الربح الصافي لسنوات الدراسة و المقدر بـ 13470898.6 ألف دج.

3- الأموال الخاصة:

الجدول رقم (10): تطور حجم الأموال الخاصة لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة(2006 _ 2011)

الوحدة: ألف دج.

البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	18259375	23985269	323985269	3674845	53562021	94369692	41818346.5
القرض الشعبي الجزائري	34418010	50723682	54302881	64414645	54734476	49366587	51326713.5

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

من خلال الجدول رقم (10) يتبين أن القرض الشعبي الجزائري يملك اكبر متوسط للأموال الخاصة والذي يقدر بـ 51326713.5 ألف دج.

المبحث الثاني: تحديد مدخلات ومخرجات الدراسة

تم تحديد متغيرات النموذج من خلال البيانات المجمعة من جداول الميزانيات وحسابات النتائج للبنوك محل الدراسة وتم ذلك وفق طريقة الوساطة نتيجة عدم توفر البيانات التفصيلة العددية عن نشاط البنوك مثل: عدد الحسابات أو عدد القروض أو عدد الاستثمارات.

المطلب الأول: تحديد مدخلات ومخرجات الدراسة

1- مدخلات الدراسة: ثلاث مدخلات وهي كالأتي:

1-1 العمالة : وتتمثل في مصاريف الموظفين.

1-2 رأس المال العيني:

إن عنصر رأس المال العيني يطرح إشكالية أساسية في التقييم ، حيث تختلف الأصول المادية من بنك لأخر حسب طبيعته ، ولقد قام كل من دافيس وباندت سنة 2000 بقياس رأس المال العيني عن طريق الأصول الثابتة.

1-3 رأس المال النقدي:

عرف كل من دافيس وباندت سنة 2000 رأس المال النقدي على أساس مجموع الودائع.

2-مخرجات النموذج:

تتكون مخرجات النموذج من:

2-1القروض: تتضمن جميع أنواع القروض المقدمة للأفراد والمؤسسات لمدة قصيرة أو طويلة للاستغلال أو الاستثمار.

2-2: الاستثمارات: وتتضمن الأوراق المالية المستثمرة في بورصة الأوراق المالية على شكل أسهم او سندات ، بالاضافة الى الاستثمارات الحقيقية المتمثلة في استثمار البنوك لا موالها في مشاريع [1] .

[1] شوقي بورقبة : " **تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة مقارنة** "، مجلة الباحث، 2009 ، ص ص 10,11 .

جدول رقم (11): مدخلات ومخرجات النموذج

التصنيف	الاسم	الرمز	المكونات
المدخلات	العمالة	X_1	مصاريف الموظفين
	رأس المال العيني	X_2	الأصول الثابتة
	رأس المال النقدي	X_3	مجموع الودائع
المخرجات	القروض	Y_1	القيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للأفراد والمؤسسات
	الاستثمارات	Y_2	القيمة الإجمالية للاستثمارات في الأوراق المالية والاستثمارات الحقيقية الأجنبية والمحلية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : نهاد ناهض فؤاد الهبيل :" قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية "SFA "، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة التمويلية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص:89.

3- عرض مدخلات ومخرجات الدراسة

جدول رقم (12): قيم مدخلات ومخرجات الدراسة

	Y1 القروض	Y2 الاستثمارات	X1تكاليف الاستغلال	X2 رأس المال العيني	X3 رأس المال النقدي
BNA2006	**4397987**	**42133698**	**4592786**	**7383664**	**5606492**
BNA2007	**6076608**	**38239423**	**5053679**	**21402356**	**7376713**
BNA2008	**8282594**	**36755243**	**6341055**	**21440864**	**9145676**
BNA2009	**8760734**	**1224490**	**8865757**	**22110375**	**9250481**
BNA2010	**8589812**	**2552992**	**9961522**	**22906250**	**10288530**
BNA2011	**10183042**	**140323**	**12700957**	**23132601**	**10186798**
CPA2006	**2256660**	**1198845**	**4945913**	**5232618**	**3747040**
CPA2007	**2499787**	**1226667**	**5353561**	**20982322**	**4033891**
CPA2008	**4405753**	**1161942**	**6500938**	**20805029**	**5524018**
CPA2009	**2680132**	**2809491**	**6671639**	**20153188**	**6137874**
CPA2010	**5521789**	**2249346**	**9522000**	**18199822**	**6473113**
CPA2011	**7197509**	**1770114**	**1097900**	**1770131**	**8087467**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول الميزانيات وحسابات النتائج للبنوك محل الدراسة

المطلب الثاني:توصيف مدخلات ومخرجات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بالتوصيف الإحصائي للمدخلات والمخرجات وكذلك حساب معامل الارتباط باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.V20) .

1 - التوصيف الإحصائي للمدخلات والمخرجات : وتتمثل في : القيمة القصوى ، القيمة الدنيا، الانحراف المعياري، المتوسط وذلك للمشاهدات الكلية .

الجدول رقم (13):التوصيف الإحصائي لمدخلات و مخرجات العينة

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	12	1097900	1270095	6800642	3056660
x2	12	1770131	231326	1713552	7644310
x3	12	3747040	1028853	7154841	2260255
y1	12	5935188	1018304	573048	29914417
y2	12	1403231	2552992	7799533	7166000
N valide (listwise)	12				

المصدر :مخرجات برنامج spss.v20

- من خلال الجدول رقم (13) نجد ما يلي:
- **تكاليف الاستغلال (X1):** تتراوح قيمة تكاليف الاستغلال بين 12700957 ألف دينار جزائري كحد أقصى في بنك BNA لسنة 2011 و 1097900 ألف دينار جزائري كقيمة دنيا في بنك CPA لسنة 2011 ، كما بلغ متوسط القيم 6800642 ألف دينار جزائري والانحراف المعياري 3056660 ألف دينار جزائري .
- **رأس المال العيني (X2) :**تتراوح قيمة رأس المال العيني بين 2313260 ألف دينار جزائري كحد أقصى في بنك BNA سنة 2011 وقيمة 1770131 ألف دينار جزائري كقيمة دنيا في بنك سنة 2011 وبلغ متوسط القيم 17135526 ألف دينار جزائري ، كما بلغ الانحراف المعياري 764431ألف دينار جزائري .
- **رأس المال النقدي (X3):** تتراوح قيمة رأس المال النقدي بقيمة 10288530 ألف دينار جزائري كحد أقصى في بنك BNA سنة 2011 و 3747040 ألف دينار جزائري في بنك CPA سنة 2011 وبلغ متوسط القيم 715484157 ألف دينار جزائري و الانحراف المعياري 22602552 ألف دينار جزائري .
- **القروض (Y1) :** تتراوح قيمة القروض بين 1018304 ألف دينار جزائري فير بنك BNA سنة 2011 و 5935188 ألف دينار جزائري كحد أدنى في بنك CPA لسنة 2010 وبلغ متوسط القيم 57304834 ألف دينار جزائري و الانحراف المعياري 299144178 ألف دينار جزائري .
- **الاستثمارات(Y2):** تتراوح قيمة الاستثمارات بين 255299287 ألف دينار جزائري في بنك BNA لسنة 2010 و 14032319 ألف دينار جزائري كحد أدنى في بنك BNA لسنة 2011 ومتوسط القيم 7799533 ألف دينار جزائري و الانحراف المعياري 7166002 ألف دينار جزائري .

2- **معامل الارتباط :**

جدول رقم: (14) معامل الارتباط (R) بين مدخلات ومخرجات الدراسة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,907[a]	,822	,755	147940472,6	2,475

a. Valeurs prédites : (constantes), x2, x3, x1

b. Variable dépendante : y1

المصدر : مخرجات برنامج SPSS.V20

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين المدخلات والمخرجات R=%90. 7 وهذا يدل على وجود علاقة إرتباط قوية بين المدخلات والمخرجات وهذا ما يسمح لنا بتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات .

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج

لقياس الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري) باستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات ، قمنا بتطبيق برنامج (EDLXA2007) على البيانات الخاصة بالبنكين، وذلك باستخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة (RCC) بالتوجه المدخلي وبالتوجه المخرجي.

المطلب الأول: قياس الكفاءة الفنية باستخدام نموذج (RCC) بالتوجه المدخلي

سنقوم هنا بحساب الكفاءة الفنية للبنكين باستعمال التوجه المدخلي لنموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) بمعنى الكفاءة من ناحية استخدام المدخلات بافتراض إن جميع البنوك تعمل عند مستوى الحجم الأمثل أي تمر بمرحلة قلة الحجم الثابتة ، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم (15): مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة بالتوجه المدخلي للنموذج (CCR)

البنوك	مؤشر الكفاءة الفنية	مقدار عدم الكفاءة
BNA 2006	0,86	0,14
BNA 2007	0,88	0,12
BNA 2008	0,96	0,04
BNA 2009	1	0
BNA 2010	1	0
BNA 2011	1	0
CPA 2006	1	0
CPA 2007	0,97	0,03
CPA 2008	0,93	0,07
CPA 2009	0,45	0,55
CPA 2010	0,86	0,14
CPA 2011	1	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (XLDEA)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) إن هناك خمس بنوك حققت الكفاءة الكاملة (مؤشر الكفاءة يساوي 1) وهي (ANB2009، BNA2010، BNA 2011، CPA2006، CPA2011)، إما البنوك الأخرى لم تحقق الكفاءة (مؤشر الكفاءة اقل من 1) .

الشكل رقم (06) مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة حسب نموذج(CCR) بالتوجه المدخلي.

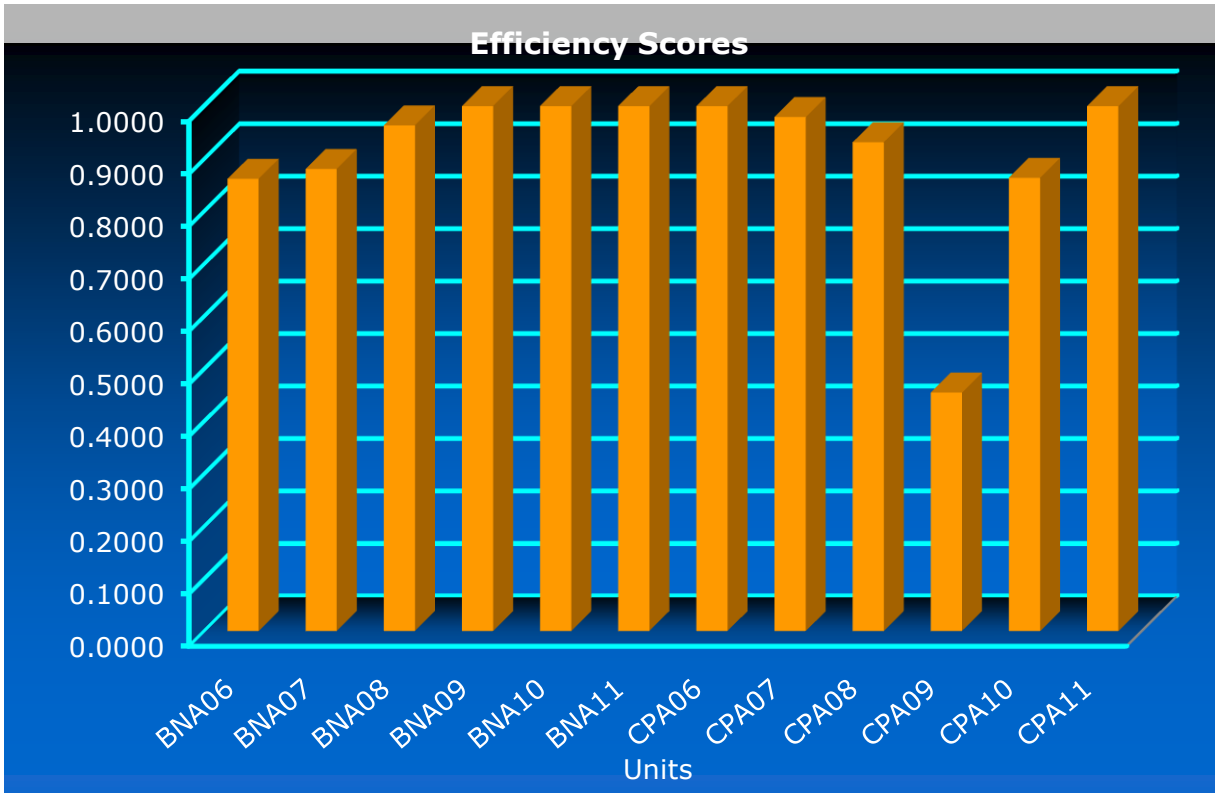

المصدر: مخرجات برنامج (XLDEA)

والجدول التالي يبين الوحدات (البنوك) المرجعية للبنوك التي لم تحقق الكفاءة الفنية الكاملة.

جدول رقم (16): الوحدات المرجعية للبنوك غير الكفؤة حسب نموذج (CCR) بالتوجه المدخلي

البنوك	الوحدات (البنوك) المرجعية				
	BNA 2009	BNA 2010	BNA 2011	CPA 2006	CPA 2011
BNA 2006	0,2471	0,0358	-	-	0,2917
BNA 2007	0,2471	-	0,1490	-	0,3326
BNA 2008	0,1954	-	0,3027	-	0,4247
CPA 2007	-	0,0504	-	0,9159	-
CPA 2008	0,1069	0,4038	-	-	-
CPA 2009	0,2211	-	0,0730	-	-
CPA2010	0,1342	-	0,4262	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLDEA

- الوحدات المرجعية لـ BNA 2006هي BNA2009 قيمة معامل التحسن هي (λ=0.2272)، BNA2010 و قيمة معامل التحسن هي (λ= 0.0358) ، BNA 2011و قيمة معامل التحسين هي (λ = 0.2917).

- الوحدات المرجعية لـ BNA 2007هي BNA 2009وقيمة معامل التحسين هي (λ= 0.2471)،

BNA 2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.1490) ، BNA 2011و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.3326).

- الوحدات المرجعية لـ BNA 2008هي BNA 2009و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.1954)، BNA 2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.3027)، BNA 2011و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.3326).
- الوحدات المرجعية لـ CPA 2007هي CPA 2010 ، و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.0504) ، CPA 2006 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.9159).
- الوحدات المرجعية لـ CPA 2008هي CPA 2009 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.1069) ، CPA 2010 وقيمة معامل التحسين هي (λ= 0.4038).
- الوحدات المرجعية لـ CPA 2009 هي CPA 2010 وقيمة معامل التحسين عي (λ= 0.664) ، CPA 2006 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.0929).
- الوحدات المرجعية لـ CPA 2010 هي CPA 2009 و قيمة معامل التحسين هي: (λ= 0.1342)، CPA 2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.4262).

والجدول التالي يوضح المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة حسب نموذج (RCC)بالتوجه المدخلي.

الجدول رقم (17): المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة حسب نموذج (RCC) بالتوجه المدخلي

البنوك	المدخلات			المخرجات	
	تكاليف الاستغلال	رأس المال العيني	رأس المال النقدي	القروض	الاستثمارات
BNA 2006	1264932,25	0	0	0	0
BNA 2007	0	9341377	0	0	0
BNA 2008	0	8475489	.0	0	0
BNA 2009	0	0	0	0	0
BNA 2009	0	0	0	0	0
BNA 2010	0	0	0	0	0
BNA 2011	0	0	0	0	0
CPA 2006	0	0	0	0	0
CPA 2007	210841,94	14600995	0	0	0
CPA 2008	1082936,88	7759409	0	0	0
CPA 2009	144035,64	2579673	0	0	0
CPA 2010	1612917,13	2873672,50	0	0	0
CPA 2011	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات(XLDEA).

-**بالنسبة ل .BNA2006**:فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل تكاليف الاستغلال ما قدره 1264932,25ألف دينار جزائري و ليس لها مدخلات فائضة في باقي المداخل،و ليس لها مخرجات راكدة.

- **بالنسبة لـ BNA2007**: فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال العيني و المقدرة ب 9341377 ألف دينار جزائري و ليس لها مدخلات فائضة في المداخل المتبقية و ليس لها مخرجات راكدة.

- **بالنسبة لـ BNA2008**: فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال العيني بقيمة 8475489ألف دينار جزائري و ليس لها مدخلات فائضة و ليس لها مخرجات .

- **بالنسبة لBNA2009،BNA2010،BNA2011،CPA2006،CPA2011**: فهذه البنوك ليس لديها مدخلات فائضة و ليس لها مخرجات راكدة لأنها حققت مؤشر كفاءة فنية كامل (أي يساوي 1).

- **بالنسبة لـ CPA2007:** فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل تكاليف الاستغلال ب 210841,94ألف دينار جزائري و في و في مدخل رأس المال العيني ب 14600995ألف دينار جزائري و ليس لها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال النقدي و ليس لها مخرجات راكدة.

- **بالنسبة لـCPA2008:** يوجد لديها مدخلات فائضة ب 1082936,88ألف دينار جزائري في مدخل تكاليف الاستغلال و ب 7759409ألف دينار جزائري في مدخل رأس المال العيني وليس لديها مدخلات فائضة في باقي المدخلات و يوجد لديها مخرجات راكدة في مخرج القروض بقيمة 1866251ألف دينار جزائري وليس لديها مخرجات راكدة في مخرج الاستثمارات.

- **بالنسبة لـ CPA2009:** يوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال العيني ب 1397269,88 ألف دينار جزائري و ليس لديها مدخلات فائضة في باقي المدخلات و يوجد لديها مخرجات راكدة في مخرج القروض بقيمة 144035,64 ألف دينار جزائري و ليس لديها مخرجات راكدة في مخرج الاستثمارات.

- **بالنسبة لـ CPA2010:** يوجد لديها مدخلات فائضة ب 1612917ألف دينار جزائري في مدخل تكاليف الاستغلال و مدخلات فائضة ب 2873672 ألف دينار جزائري في مدخل رأس المال العيني و ليس لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال النقدي و ليس لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال النقدي و ليس لديها مخرجات راكدة.

- وهذا الجدول يبين التحسينات الواجب القيام بها من طرف البنوك غير الكفؤة حتى تصبح بنوك كفؤة.

الجدول رقم(18) التحسينات المطلوبة في المدخلات و المخرجات حسب نموذج (CCR) بالتوجه المدخلي

البنوك	المدخلات						المخرجات			
	تكاليف الاستغلال	النسب المقترحة للتخفيض %	رأس المال العيني	النسب المقترحة للتخفيض %	رأس المال النقدي	النسب المقترحة للتخفيض %	القروض	النسب المقترحة للزيادة %	الاستثمارات	النسب المقترحة للزيادة%
BNA2006	2691567	41,40	6360727	13,85	4829766	13,85	4397987	0	4213370	0
BNA2007	4449083	11,96	9500512	55,61	6494201	11,96	6076608	0	3823942	0
BNA2008	6108858	3,66	1218025	43,19	8810780	3,66	8282594	0	3675524	0
BNA2009	8865757	0	2211037	0	9250481	0	8760734	0	1224490	0
BNA2010	9961522	0	2290625	0	1028853	0	8589812	0	2552992	0
BNA2011	1270095	0	2313260	0	1018679	0	1018304	0	1403231	0
CPA2006	4945915	0	5232617	0	3747040	0	2256660	0	1198845	0
CPA2007	5031908	6,01	5947025	71,66	3950395	2,07	2499787	0	1226667	0
CPA2008	4970934	23,54	1161487	44,17	5144135	6,88	4405759	0	1161942	0
CPA2009	2887152	56,72	6576712	67,37	2788677	54,57	2680132	0	2809490	0
CPA2010	6609180	30,59	1284158	29,44	5589432	13,65	5521789	0	2249346	0
CPA2011	1097900	0	1770131	0	8087467	0	7197509	0	1770114	0

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (XLDEA)

- **بالنسبة لـ BNA 2006** : يمكنها تقديم نفس المستوى من المخرجات الموجودة لديها و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يجب تخفيض تكاليف الاستغلال إلى ما يعادل 2691567ألف دينار جزائري أي بنسبة تخفيض (41.40 %) وتخفيض رأس المال العيني إلى 6360727 ألف دج أي بنسبة تخفيض (13.85 %) وتخفيض رأس المال النقدي إلى 4829766 ألف دينار جزائري أي بنسبة تخفيض(13.85%).

- **بالنسبة لـ BNA 2007:** يمكنها تقديم نفس المستوى من المخرجات الموجودة لديها و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يجب تخفيض تكاليف الاستغلال إلى ما يعادل 4449083 ألف دج أي بنسبة تخفيض (11.96%) و تخفيض رأس المال العيني إلى 9500512 ألف دج أي بنسبة تخفيض (55.61%) وتخفيض رأس المال النقدي إلى 6494201 ألف دج أي بنسبة تخفيض (11.96 %).

- **بالنسبة لـBNA2008:** يمكنها تقديم نفس المستوى من المخرجات الموجودة لديها و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يجب تخفيض تكاليف الاستغلال إلى ما يعادل 6108858ألف دج أي بنسبة تخفيض (3.66 %) وتخفيض رأس المال العيني إلى 1218025 ألف دج أي بنسبة تخفيض (43.19%) وتخفيض رأس المال النقدي إلى 8810780 ألف دج أي بنسبة تخفيض (3.66%).

- **بالنسبة لـ BNA 2009، BNA2010، BNA 2011، CPA2006، CPA2011:** فلا مجال للتحسين باعتبار أنها حققت الكفاءة الفنية التامة (مؤشر الكفاءة = 1) بمعنى أن هذه البنوك استخدامات المدخلات المتاحة لديها بأفضل ما يكون لتحقيق المخرجات.

- **بالنسبة لـ CPA2007:** يمكنها تقديم نفس المستوى من المخرجات الموجودة لديها و لكن بمستوى أقل من المدخلات ، حيث يجب تخفيض تكاليف الاستغلال إلى ما يعادل 5031908 أي بنسبة تخفيض (6.01%) و تخفيض رأس المال العيني إلى 5947025 ألف دج أي بنسبة تخفيض (71.66%) وتخفيض رأس المال النقدي إلى 3950395ألف دج أي بنسبة تخفيض (2.07%).

- **بالنسبة لـ CPA 2008:** يمكنها تقديم نفس المستوى من المخرجات الموجودة لديها ولكن بمستوى أقل من المدخلات ، حيث يجب تخفيض تكاليف الاستغلال إلى ما يعادل 4970934 ألف دج، أي بنسبة تخفيض (23.54%) و تخفيض رأس المال العيني إلى 1161487 ألف دج، أي بنسبة تخفيض (44.17%) و تخفيض رأس المال النقدي إلى 5144135 ألف دج، أي بنسبة تخفيض (6.88%).

- **بالنسبة لـ CPA2009** :لا يمكنها تقديم نفس المستوى من المخرجات الموجودة لديها إلا بزيادة المخرج الأول أي القروض إلى 7801441 ألف دج بنسبة زيادة (31.44%) و تخفيض تكاليف الاستغلال إلى 1121153 ألف دج أي بنسبة تخفيض (83.20%) و تخفيض رأس المال العيني إلى 2007428 ألف دج أي بنسبة تخفيض (90.09%) و تخفيض رأس المال النقدي إلى 1031455ألف دج أي بنسبة تخفيض (83.20%).

- **بالنسبة لـ CPA 2010:** يمكنها تقديم نفس المستوى من المخرجات الموجودة لديها و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يجب تخفيض رأس المال العيني إلى 1284158ألف دج أي بنسبة تخفيض (29.44%)، و تخفيض تكاليف الاستغلال إلى 6609180 ألف دج أي بنسبة تخفيض (30.59%)، وتخفيض رأس المال النقدي إلى 5589432 ألف دج أي بنسبة تخفيض (13.65%).

المطلب الثاني: قياس الكفاءة الفنية باستخدام نموذج (CCR) بالتوجه المخرجي

سنقوم هنا بحساب الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة باستعمال التوجه المخرجي لنموذج عوائد الحجم الثابتة، بمعنى الكفاءة من ناحية تحقيق المخرجات بافتراض أن جميع البنوك تعمل عند مستوى الحجم الأمثل أي تمر بمرحلة غلة الحجم الثابتة.

الجدول رقم(19): مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة بالتوجه المخرجي نموذج (CCR)

البنوك	مؤشر الكفاءة الفنية	مقدار عدم الكفاءة
BNA 2006	0,86	0,14
BNA 2007	0,88	0,12
BNA 2008	0,96	0,04
BNA 2009	1	0
BNA 2010	1	0
BNA 2011	1	0
CPA 2006	1	0
CPA 2007	0,97	0,03
CPA 2008	0,93	0,07
CPA 2009	0,45	0,55
CPA 2010	0,86	0,14
CPA 2011	1	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (XLDEA)

الشكل رقم (07): مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة حسب نموذج (CCR)بالتوجه المخرجي.

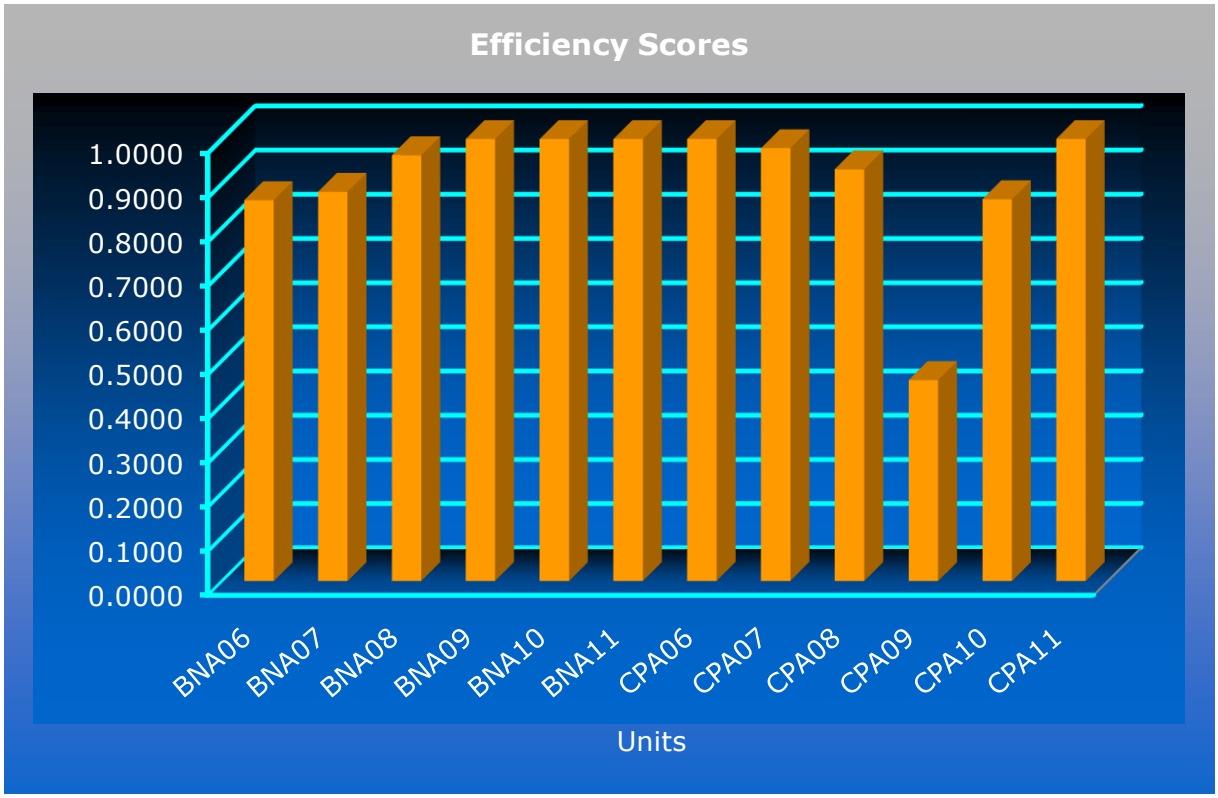

المصدر: مخرجات برنامج (XLDEA)

من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (07) يتضح أن هناك خمسة بنوك حققت الكفاءة الكاملة (مؤشر الكفاءة يساوي 1) وهي (CPA2011,CPA2006,BNA201,BNA2010,BNA2009)أما البنوك الأخرى فلم تحقق الكفاءة (مؤشر الكفاءة اقل من واحد).

– كما أن قيمة الكفاءة الفنية في نموذج (CCR) بالتوجه المدخلي هي نفسها بالتوجه المخرجي.

وهذا الجدول يبين الوحدات المرجعية للبنوك التي لم تحقق الكفاءة الفنية التامة.

جدول رقم(20): الوحدات المرجعية للبنوك غير الكفؤة حسب نموذج (CCR) بالتوجه المخرجي.

البنوك	الوحدات المرجعية				
	BNA2009	BNA 2010	BNA 2011	CPA 2006	CPA 2011
BNA 2006	0,2637	0,0416	-	-	0,3386
BNA 2007	0,2807	-	0,1693	-	0,3778
BNA 2008	0,2028	-	0,3142	-	0,5031
CPA 2007	-	0,0515	-	0,9352	-
CPA 2008	0,1148	0,4337	-	-	-
CPA 2009	0,1562	-	0,1607	-	-
CPA 2010	0,1562	-	0,4936	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (XLDEA).

– الوحدات المرجعية لـ BNA 2006 و قيمة معامل التحسن هي (λ=0.2637) ، BNA 2010 و قيمة معامل التحسن هي (λ=0.0416) ، BNA 2011 و قيمة معامل التحسين هي (0.33386 = λ).

– الوحدات المرجعية لـ BNA 2007 هي BNA 2009وقيمة معامل التحسين هي (λ = 0.2807) ، BNA2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.1693) ، BNA 2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.3778).

– الوحدات المرجعية لـ BNA 2008 هي BNA 2009 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.2028)، BNA2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.3142)، BNA 2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ=.0.5031).

– الوحدات المرجعية لـ CPA 2007 هي CPA 2010 ، و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.0515) ، CPA2006 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.9352).

– الوحدات المرجعية لـ CPA 2008 هي CPA 2009 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.1148) ، CPA2010 وقيمة معامل التحسين هي (λ= 0.4337).

– الوحدات المرجعية لـ CPA 2009 هي CPA 2010 وقيمة معامل التحسين عي (λ= 0.3952) ، CPA . 2006 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.5530).

– الوحدات المرجعية لـ CPA 2010هي CPA 2009 و قيمة معامل التحسين هي: (λ= 0.1562)، CPA2011 و قيمة معامل التحسين هي (λ= 0.4936).

-الجدول التالي يوضح المدخلات الفائضة و المخرجات الراكدة.

الجدول رقم (21): المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة حسب نموذج (RCC) بالتوجه المخرجي

البنوك	المدخلات			المخرجات	
	تكاليف الاستغلال	رأس المال العيني	رأس المال النقدي	القروض	الاستثمارات
BNA2006	1468359,50	0	0	0	0
BNA2007	0	10610798	0	0	0
BNA2008	0	8797640	0	0	0
BNA2009	0	0	0	0	0
BNA2010	0	0	0	0	0
BNA2011	0	0	0	0	0
CPA2006	0	0	0	0	0
CPA2007	215298,28	14909599	0	0	0
CPA2008	1162909,38	8332425	0	0	0
CPA2009	317022,19	5677856	0	0	0
CPA2010	1867917	3327996	0	0	0
CPA2011	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (AEDLX)

بالنسبة لـ BNA2006: فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل تكاليف الاستغلال ما قدره 1468359,50ألف دج وليس لها مدخلات فائضة في باقي المداخل، وليس لها مخرجات راكدة.

بالنسبة لـ BNA2007: فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال العيني والمقدرة بـ 1061079الف دج وليس لها مدخلات فائضة في المداخل المتبقية ، وليس لها مخرجات راكدة.

بالنسبة لـ BNA2008: فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال العيني بقيمة 8797640الف دج وليس لها مدخلات فائضة في باقي المداخلات، وليس لها مخرجات راكدة.

بالنسبة لـ CPA2011,CPA2006,BNA2011,BNA2010,BNA2009: ليس لديها مدخلات فائضة وليس لها مخرجات راكدة لأنها حققت مؤشر كفاءة فنية كامل (اي يساوي 1).

بالنسبة لـ CPA2007: فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل تكاليف الاستغلال ما قدره 215298,28ألف دج وفي مدخل رأس المال العيني 1490959 ألف دج وليس لها مدخلات فائضة في مدخل راس المال النقدي ، وليس لها مخرجات راكدة.

بالنسبة لـ CPA200: فيوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل تكاليف الاستغلال ماقدره 1162909,38 ألف دج ،وما قدره 8332425 ألف دج في مدخل رأس المال العيني و ليس لها مخرجات راكدة.

بالنسبة لـ CPA2009: يوجد لديها مدخلات فائضة في مدخل راس المال العيني بـ 317022,19ألف دج و لها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال العيني ب 5677856 ألف دج و لايوجد لديها مخرجات راكدة.

بالنسبة لـ CPA2010: يوجد لديها مدخلات فائضة 1867917الف دج في مدخل تكاليف الاستغلال ومدخلات فائضة ب 3327996 ألف دج في مدخل رأس المال العيني وليس لديها مدخلات فائضة في مدخل رأس المال النقدي ، وليس لها مخرجات راكدة.

-وهذا الجدول يبين التحسينات المطلوبة في المدخلات و المخرجات حسب نموذج CCRبالتوجه المخرجي.

الجدول رقم (22): التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات حسب نموذج (CCR) بالتوجه المخرجي

البنوك	المدخلات						المخرجات			
	تكاليف الستغلال	النسب المقترحة للتخفيض%	رأس المال العيني	النسب المقترحة للتخفيض%	رأس المال النقدي	النسب المقترحة للتخفيض%	القروض	النسب المقترحة للزيادة%	الاستثمارات	النسب المقترحة للزيادة%
BNA2006	3124426	31,97	7383663	0	5606492	0	5105274	16,08	4890966	16,08
BNA2007	5053679	0	1079155	49,58	7376713	0	6902373	13,59	4343586	13,59
BNA2008	6341054	0	1264322	41,03	9145675	0	8597412	3,80	3815229	3,80
BNA2009	8865757	0	2211037	0	9250481	0	8760734	0	1224490	0
BNA2010	9961522	0	2290625	0	1028853	0	8589812	0	2552992	0
BNA2011	1270095	0	2313260	0	1018679	0	1018304	0	1403231	0
CPA2006	4945912	0	5232617	0	3747040	0	2256660	0	1198845	0
CPA2007	5138262	4,02	6072721	71,06	4033891	0	2552623	2,11	1252593	2,11
CPA2008	5338027	17,89	1247260	40,05	5524018	0	4731109	7,38	1247749	7,38
CPA2009	6354617	4,75	1447533	28,17	6137874	0	5898966	12,10	618368	12,10
CPA2010	7654082	19,62	1487182	18,29	6473113	0	6394775	15,81	2604965	15,81
CPA2011	1097900	0	1770131	0	8087467	0	7197509	0	1770114	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (XLDEA).

بالنسبة لـ BNA2006 يمكنها بنفس المستوى من المدخلات أو اقل تقديم مخرجات أكثر، حيث يمكن أن ترفع من القروض إلى ما يعادل 5105274 ألف دج أي بنسبة زيادة (16,08%) وان ترفع من الاستثمارات إلى ما يعادل 6489096الف دج أي بنسبة زيادة (16,08%) وذلك بنفس المستوى لديها من مدخل رأس المال العيني ومدخل رأس المال النقدي وبمستوى اقل من مدخل تكاليف الاستغلال إلى ما يعادل 3124426 ألف دج أي بنسبة تخفيض (31,97%) .

بالنسبة لـ BNA 2007 يمكنها بنفس المستوى من المدخلات أو اقل تقديم مخرجات أكثر، حيث يمكن أن ترفع من القروض إلى ما يعادل 6902373 ألف دج وان ترفع من الاستثمارات إلى مايعادل 4890966 ألف دج أي بنسبة زيادة (13,59%)على التوالي وذلك بنفس المستوى لديها من مدخل تكاليف الاستغلال ومن مدخل رأس المال النقدي وبمستوى اقل من مدخل رأس المال العين 3124426 أي بنسبة تخفيض (49,58%).

بالنسبة لـ BNA 2008 يمكنها بنفس المستوى من المدخلات أو اقل تقديم مخرجات أكثر، حيث يمكن أن ترفع من قيمة القروض إلى ما يعادل 8597412 ألف دج وان ترفع من الاستثمارات إلى ما يعادل 3815229الف دج أي بنسبة زيادة 3,80%على التوالي وذلك بنفس المستوى لديها من مدخل تكاليف الاستغلال ومدخل رأس المال النقدي وبمستوى اقل من مدخل رأس المال العيني بما يعادل 1264322 ألف دج أي بنسبة تخفيض (41,03%).

بالنسبة لـ BNA2009، BNA2010،BNA2011 CPA2006 CPA2011فلا مجال للتحسين باعتبار إنها حققت الكفاءة الفنية التامة مؤثر الكفاءة = 1 بمعنى أن هذه البنوك حققت أفضل ما يكون من المخرجات بما لديها من مدخلات.

بالنسبة لـ CPA2007 يمكنها بنفس المستوى من المدخلات أو اقل تقديم مخرجات أكثر، حيث يمكن أن ترفع من قيمة القروض إلى ما يعادل 2552623 ألف دج وان ترفع من الاستثمارات إلى ما يعادل 1252593الف دج أي بنسبة زيادة (2,11 %)على التوالي وذلك بنفس المستوى الذي لديها من مدخل رأس المال النقدي وبمستوى اقل من مدخل تكاليف الاستغلال بما يعادل 5138262 ألف دج أي بنسبة تخفيض(4,02 %)وبمستوى اقل من مدخل رأس المال العيني بما يعادل 6072721 ألف دج أي بنسبة تخفيض(71,06%)

بالنسبة لـ CPA2008 يمكنها بنفس المستوى من المدخلات أو اقل تقديم مخرجات أكثر، حيث يمكن أن ترفع من قيمة القروض إلى ما يعادل 4731109 ألف دج وان ترفع من الاستثمارات إلى ما يعادل 1247749 ألف دج أي بنسبة زيادة(7,38%) على التوالي وذلك بنفس المستوى الذي لديها من مدخل رأس المال النقدي وبمستوى اقل من مدخل تكاليف الاستغلال بما يعادل 5338027 ألف دج أي بنسبة تخفيض(17,89%) وبمستوى اقل من مدخل رأس المال العيني بما يعادل 1247260 ألف دج أي بنسبة تخفيض (40,05%)

بالنسبة لـ CPA2009 يمكنها بنفس المستوى من المدخلات أو اقل تقديم مخرجات أكثر، حيث يمكن آن ترفع من قيمة القروض إلى ما يعادل 4642396 ألف دج أي بنسبة (68,2%) وان ترفع من الاستثمارات إلى ما يعادل 1671845 ألف دج أي بنسبة زيادة (49,5 %)وذلك بنفس المستوى الذي لديها من مدخل تكاليف الاستغلال وبنفس المستوى الذي لديها من مدخل رأس المال المالي ولكن وبمستوى اقل من مدخلات رأس المال العيني إلى ما يعادل 119455 ألف دج أي بنسبة تخفيض 41,04%.

بالنسبة لـ CPA2010 يمكنها بنفس المستوى من المدخلات أو اقل تقديم مخرجات أكثر، حيث يمكن أن ترفع من قيمة القروض إلى ما يعادل 6394775 ألف دج أي بنسبة (15,81%)وان ترفع من الاستثمارات إلى ما يعادل 26049652 ألف دج أي بنسبة زيادة (15,81%) على التوالي وذلك بنفس المستوى الذي لديها من مدخل رأس المال النقدي ولكن بمستوى اقل من مدخل تكاليف الاستغلال إلى ما

يعادل 7654082 ألف دج أي بنسبة تخفيض (19,62 %) وبمستوى اقل من مدخل رأس المال العيني إلى ما يعادل 1487182 ألف دج أي بنسبة تخفيض (18,29 %).

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية للكفاءة الفنية للبنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA) باستخدام برنامج (AEDLX) حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عينة الدراسة من حيث الماهية والمنتجات والهيكل التنظيمي ثم حاولنا تقديم مجموعة من المؤشرات الخاصة بالبنوك محل الدراسة.

أما في المبحث الثاني فقد قمنا بتحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة مع القيام بتحليل وصفي لها عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS.V20 وفي المبحث الأخير قمنا بعرض وتحليل نتائج برنامج(AEDLX) باستخدام أسلوب (CCR) بالتوجه المدخلي والمخرجي.

خاتمة

تعتبر الكفاءة من أهم المواضيع و أكثرها معالجة في مختلف المجالات و التخصصات، إلا أنها تكتسي أهمية كبيرة في البنوك نظرا لأن البنوك هي الممول الرئيسي و الحيوي للاقتصاد.

كما أن استخدام الطرق الكمية لعلم بحوث العمليات و لاسيما أسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات، في الأبحاث المتعلقة بالقطاع البنكي من شأنه أن يساهم في إيجاد أمثل الطرق لاستخدام الموارد، ومن ثم الرفع من مستوى أداء البنوك و تمكين البنوك من أداء دورها الحيوي و المحوري في عملية التنمية ،و في الجزائر أصبح ذلك أكثر من ضروري خصوصا في ظل المستجدات، التي أصبحت تفرض نفسها و في مقدمتها العولمة المالية و انعكاساتها.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإعطاء، و تكوين فكرة عن كيفية استخدام أسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات في قياس مدى كفاءة البنوك العمومية الجزائرية، في استغلال الموارد و الإمكانات المتاحة لها من أجل تعظيم مخرجاتها ، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة ليس الحكم السهل على كفاءة البنوك العمومية الجزائرية و إنما فتح النقاش واسع حول أداء هذه البنوك حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى العولمة المالية، باعتبارها من التغيرات الرئيسية التي أثرت على النشاط المصرفي ثم سلطنا الضوء على انعكاساتها على الجهاز المصرفي ،كأسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات.

وفيما يلي خلاصة لأهم ما تضمنته الدراسة من نتائج:

1- باستعمال نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) بالتوجه ألمدخلي وجدنا أن خمس مشاهدات حققت الكفاءة الكفاءة الفنية الكاملة(مؤشر الكفاءة= 1) هي BNA سنة 2009،BNA سنة 2010، BNA، سنة2011، CPA سنة 2006،CPA سنة 2011 وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بأن البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري يتمتعان بكفاءة فنية جيدة.

2- باستعمال نموذج عوائد الحجم الثابتة CCR بالتوجه المدخلي كان البنك الوطني الجزائري لسنة 2009 هو الوحدة المرجعية لأغلب الوحدات غير الكفؤة .

3- باستعمال نموذج عوائد الحجم CCR بالتوجه المخرجي كانت نتائج الكفاءة الفنية هي نفسها بالتوجه المدخلي .

4- في كلا التوجهين تكررت المشاهدة BNA لسنة 2009 كبنك مرجعي أكثر من غيره ،لذا يمكن أن يكون هذا البنك كنموذج جيد ينبغي على البنوك الأخرى أن تحتذي به وتدرس أسباب تفوقه حتى تستطيع أن تحقق الكفاءة مثله .

5-على البنوك التي لم تحقق الكفاءة الاستفادة من التحسينات المقترحة لإعادة النظر في استخدام الموارد المتاحة أو تحقيق المخرجات المرادة.

6- في كلا التوجهين كان مؤشر الكفاءة يتراوح ما بين 86% و 97% مما يعني أن هناك تقارب بين البنوك من حيث تحقيق درجات الكفاءة و عليه فلقد تم إثبات الفرضية القائلة بأن هناك تقارب بين بنوك العينة في تحقيق درجات الكفاءة الفنية.

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المصادر

1- ابن منظور: لسان العرب ، جزء ثاني عشر ،ط1 ، دار صبح ، بيروت ، 2006.

ثانيا : المراجع

I - الكتب باللغة العربية :

2- الطاهر لطرش : تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 6، 2007.

3- بلعزوز بن علي : محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004.

4- جلال إبراهيم : التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث ، 2011.

5- حسن كريم حمزة: العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان الأردن، ط1، 2011.

6- حسين عمر : الجات و الخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2002.

7- خالد وهيب الراوي : إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر، الأردن، ط 2 ، 2003.

8- خبابة عبد الله : الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر، الجزائر، 2008.

9- شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر،2008.

10- طارق عبد العال حماد : تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد مخاطرة) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

11- طارق محمد خليل الأعرج : العولمة المالية، الدراسات العليا ، دكتوراه إدارة المصارف ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ،2012.

12- عبد المطلب عبد الحميد : العولمة الاقتصادية : منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2008.

13- علي عبد الوهاب نجا : النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعية ، 2008.

14- علي محمد عبد الوهاب : العنصر الإنساني في إدارة الإنتاج ، مكتبة شمس، القاهرة، 1984.

15- فاروق حسين : تطور الفكر الاقتصادي، القاهرة، 1985.

16- مجيد الكرخي : تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، 2008.

17- محمد المبروك أبو زيد : التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية، ط2 ، 2009.

18- محمد قدري حسن :" إدارة الأداء المتميز : قياس الأداء ، تقييم الأداء ، تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014-2015.

19- محمود احمد التوني : الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط 1، 2007.

20- مدحت محمد أبو النصر : الأداء الداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، 2012.

21- نجم عبود نجم : إدارة المعرفة المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات، مؤسسة الورق للنشر، عمان، الأردن ، ط1، 2005.

22- وليد ناجي الحيالي : الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي دار الإثراء و المكتبة الجامعية الشارقة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009.

II- المذكرات والأطروحات:

23 - بحري هشام : تسيير رأس المال في البنك، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة،2005 -2006.

24 - بريش عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006 .

25 - بطاهر علي : " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

26 – بعلي حسني مبارك : إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة " ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011–2012.

27 – بلاغ سامية : دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1990–2000 ، مذكرة ماجستير ، علوم التسيير ، فرع مالية ، المدرسة العليا للتجارة ، 2002– 2003 .

28 – بو يوسف فوزية : العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدية، مذكرة ماجستير، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة ، جامعة سطيف ، 2008–2009.

29 – بورمة هشام :" النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية "، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة ، 2008–2009.

30 – بوعريوة الربيع :" تأثير التدريب على إنتاجية المؤسسة ، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير منظمات ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2006–2007.

31 – تهاني محمود محمد الزعابي : تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار_مقررات لجنة بازل " ،مذكرة ماجستير قسم محاسبة و تمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، 2008.

32 – جازية حسيني : خوصصة البنوك في الجزائر– واقع و أفاق "، مذكرة ماجستير حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007 .

33 – جمعون نوال : دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر– ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2004 –2005.

34– حورية حمني : آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعالياتها، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص بنوك و تأمينات ، جامعة قسنطينة ، 2005–2006.

35 – خالد عبد المصلح عمايرة : اثر أداء المصارف و هيكل السوق على الكفاءة المصرفية : دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة بالأردن 1994–2003 أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، الأردن، 2005.

36 – سليمة بوخنان : التكوين المهني و الكفاءة الإنتاجية، مذكرة ماجستير، تخصص تنمية و تسيير الموارد البشرية ، كلية الحقوق و علوم اجتماعية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2007–2008.

37 – شاعة عبد القادر : الاعتماد المستندي – أداة دفع و قرض– دراسة واقع الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2005–2006.

38 – شريفة جعدي، " قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية "، أطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات مالية و اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2013–2014.

39 – شوقي بورقبة : الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2010–2011 .

40 – الشيح عبد الحق : الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في القانون ، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق – بودواو ، جامعة احمد بوقرة– بومرداس ، 2009 – 2010.

41 – شيخ الداوي : دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير ، حالة الكفاءة الاقتصادية و النسبية لمؤسسات الصناعة النسيجية و القطنية في الجزائر خلال الفترة 1988–1993، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 1995.

42 – صالح السعيد : الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية بناء نموذج قياس لمؤسسة(القطن المعقم) ، المركز الجامعي – خنشلة ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، 2012 .

43 – طاهر علي : إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2005–2006 .

44 – طلحة عبد القادر : محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة جامعة سعيدة، مذكرة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان، 2011–2012.

45 – عبد الكريم منصوري : قياس الكفاءة النسبية و محدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلق البيانات (AED) للبلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، 2013–2014.

46 – عبد الكريم منصوري : محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2009–2010.

47 – فرحات غول : مؤشرات تنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية ، حالة المؤسسات الجزائرية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006.

48 – قادة عبد القادر : متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008–2009

49 – قريشي محمد الجموعي : قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2003، أطروحة دكتوراء تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006.

50 – قمري حجيلة : تطور أداء و كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية " ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 2004–2005 .

51 – لعراف فائزة : مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009– 2010.

52 – محلوس زكية : اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة ، 2009.

53 – مزغيش عبد الحليم : تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق ، جامعة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011–2012.

54 – مهيب محمد زايدة : دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته ، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة ، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، 2006.

55 – موسى عمر مبارك أبو محيميد : مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقاتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معايير لجنة بازل 2 " أطروحة دكتوراه ، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية و المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2008.

56 – موسى مبارك أحلام ،آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير ، فرع مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، 2004–2005.

57 – ميرفت علي أبو كمال : الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2، رسالة ماجستير ، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007.

58 – ميساء محي الدين كلاب: دوافع تطبيق دعائم بازل 2 و تحدياتها، مذكرة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية–غزة،2007.

59 – نادية العقون : العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية :الوقاية و العلاج ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج الأخضر – باتنة ، 2012–2013.

60 – نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائيةAFS : دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2013.

61 – هباج عبد الرحمان : اثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة ماجستير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012.

62 – هبال عادل : إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011–2012.

63 – مرحادي نور الدين : الجهاز المصرفي الجزائري و إصلاحات نظام التمويل، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2001–2002 .

III – الملتقيات والمجلات والمناشير

64 – إدارة الأصول و مخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي و الإسلامي، اتحاد المصارف العربية، 2002.

65 – إصدار لجنة بازل للإصلاحات و المبادئ و المعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة بإطاريها، الباب الثالث عشر – الجداول و النماذج و تعليمات تعبئتها – بازل 3، ملحق رقم 10، الطبعة 13، نوفمبر 2011.

66 – اضاءات مالية و مصرفية ،الاندماج المصرفي ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الثامن ، مارس 2011.
67 – اضاءات مالية و مصرفية ،البنوك الشاملة ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة، العدد4، نوفمبر، 2013.

68 – الشيخ الداوي : تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ،عدد7، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2009.

69 – الكور عز الدين ، الفيومي : اثر قوة السوق و هيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3،العدد 3، 2007.

70– باشوندة رفيق ، زنا قي سليمان : عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات – جامعة الشلف، 2004 .

71 – بركان زهيّ : الاندماج المصرفي بين العولمة و مسؤولية اتخاذ القرار "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، العدد2، 2001.
72 – بن داودية وهيبة، مديوني جميلة : واقع الجهاز المصرفي العربي و تحديات العولمة المالية، مداخلة في ملتقى بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، 2001.
73 – خالد بن منصور الشعيبي: استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

74 – رابح عرابة : " دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية – مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، الجزائر.
75 – رايس حدة و فاطمة الزهراء النوي : قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية: دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004–2008) مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد26، المجلد الأول، الأردن، 2012 .
76 – سليمان أبو جاموس : الكفاءة الإنتاجية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإداري الأول، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، نيسان 1993.
77 – سمير مرشد : مفهوم الكفاية و الفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة ، م 1، جدة، السعودية، 1983.

78 – شوقي بورقيبة : " تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية : دراسة مقارنة "، مجلة الباحث ، 2009.

79 – صالح خالص : تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –الواقع و التحديات، المعهد الوطني للتجارة.

80 – صالح مفتاح: العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد 2، جوان 2002 .

81 – عبد الحميد برحومة ، الكفاءة و الفعالية في مجالات التصنيع و الإنتاج، مجلة الاقتصاد و المالية، عدد1، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر، جانفي 2008.

82 – عبد الرزاق خليل ، محمد زرقون : اثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد 3 ، الجزائر ، 2005 .

83 – عبد القادر شاشي : معايير بازل للرقابة المصرفي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامية للتنمية.

84 – عبد الكريم منصوري ، رزين عكاشة : قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج متعدد المعايير الملتقى الوطني الأول حول الطرق متعددة المعايير "، الملتقى الوطني الأول حول الطرق متعددة المعايير لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية ، كلية الاقتصاد ، جامعة تلمسان، الجزائر، 8–9 ديسمبر 2010.

85 – عبد المليك مزهودة : الأداء بين الكفاءة و الفعالية –مفهوم و تقييم –، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، نوفمبر 2001.

86 – عبد المليك مزهوده، الأداء بين الفعالية و الكفاءة : مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الأول ، نوفمبر 2001.

87 – عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل : العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث.

88 – عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي : تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل التمييزي (AFD) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد 7، عدد 2، جامعة غرداية، 2014.

89 – عجة الجيلاني : الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و القرض، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الشلف ، العدد 4 ، 2006.

90 – علي محمد نجم : دور البنوك في العملية التخصيصية، مجلة المصارف العربية ، اتحاد المصارف العربية ، المجلد 15 ، العدد 177، سبتمبر 1995 .

91 – فريد بن ختو ، محمد جموعي قريشي : قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام مغلق البيانات، مجلة الباحث ، عدد 12 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013 .

92 – فؤاد شاكر : خصخصة القطاع المصرفي في الدول العربية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت، المجلد 21، العدد 242، فبراير، 2001 .

93 – محفوظ جبار: العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة، الجزائر و العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري– قسنطينة، 2001.

94 – محمد الجموعي القريشي، الحاج عرابة : قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام تحليل مغلق البيانات :دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات، مجلة الباحث ، عدد 11 ، ورقلة– الجزائر، 2012.

95 – محمد العربي ساكر، غانم عبد الله: موقع الدول العربية من العولمة المالية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، جامعة محمد خيضر– بسكرة– الجزائر، يومي 21،22 نوفمبر 2006.

96 – محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية ، المجلد الأول، العدد الأول، 2009.

67 – مرابط أسيا : العولمة و أثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات –، جامعة البليدة ، 2004.

98 – مرابط ساعد ، أسماء بلميهوب : العولمة وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، يومي: 22/21 نوفمبر 2006.

99 – مصطفى كمال السيد طايل : الصناعة المصرفية في ظل العولمة ، اتحاد المصارف العربية ، 2009.

100 – مطاي عبد القادر: الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير و عصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، العدد 7 ، جوان 2010

101- نزار قنوع ، طرفة شريقي، زولا غازي إسماعيل : الاندماج المصرفي و ضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 2 ،العدد 1 ، سوريا ،2009.

102 – هواري معراج، شياد فيصل : "قياس كفاءة البنوك الإسلامية و التقليدية في الجزائر" ، ملتقى دولي أول بعنوان اقتصاد إسلامي، واقع إسلامي، واقع و رهانات المستقبل ، مركز جامعي بغرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.

103 – بلعزوز بن علي و كتوش عاشور: دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الأفاق، جامعة تلمسان، أيام 29-2004/10/30.

104 – بوزعرور عمار ، درواسي مسعود: الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، جامعة البليدة .

105 – عبد القادر لحول : إشكالية تدويل الخطر المالي و مخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، المركز الجامعي بشار، 2010.

IV-المراجع باللغة الأجنبية

1- chair-yen lee , Andrew Jahnson , operational efficiency, department of industrial and system engineering, texas a & m university ,usa

2- Gilles vriger,L'amalyze comparative Au service de L'amélioration de la performance, contrôle de gestion des programme ,3éme réunion plénière, Juin 2007.

3- jaime carruna , Bâl 3 :ver un system financier plus sur , la 3 éme conférence bancaire internationale , Madrid , le 15 septembre ,2010.

4- joseph p.hughes and Loretta j.mester: "efficiency in banking : theory, practice and evidence " , work paper porepared for the oxford hand book of banking , January

5- Loretta j.master , " applying efficiency measurement techniques to central banks", the Wharton financial center ,july

6- Richard o& Zerbe JR , economic efficiency in law and economic , Edward elgar publishing , usa , 2001

V – المواقع الالكترونية :

1- www.bna.dz

2- www.bank.of.algeria.dz

قائمة الملاحق

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

FILIALES ET PARTICIPATIONS DE LA BNA EN ALGERIE & A L'ETRANGER

"AMNAL" Entreprise de Service et Equipements de Sécurité
"BACE" Banque Algérienne du Commerce Extérieur
"BAMIC" Banque du Maghreb Arabe pour l'Investissement et le Commerce
"CAGEX" Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations
"CELIM" Charikat El Istithmar El Mali
"CGCI" Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement
"CPI" Centre de Précompensation Interbancaire
"FCMGRC" Fonds de Caution Mutuelle de Garanties Risques Crédits/ Jeunes Promoteurs
"IFA" Société d'Investissement et de Financement d'Algérie
"IAHEF" Institut Algérien des Hautes Etude Financières
"MARTCO" Société Mixte Algéro-Marocaine de Trading
"PFCA" Programme de Financement du Commerce Arabe
"SAC" Société Algérie Clearing
"SATIM" Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de la Monétique
"SGBVM" Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières
"SGCI" Société de Garantie du Crédit Immobilier
"SGDB" Société de Garanties des Dépôts Bancaires
"SIBF" Société Interbancaire de Formation
"SIDSP" Société Islamique pour le Développement du Secteur Privé
"SIEGA" Société d'Investissement d'Exploitation et de Gestion Aéroportuaire
"SIH" Société d'Investissement Hôtelière
"SOFICOP" Société Financière en Conseils et Placements
" SRH" Société de Refinancement Hypothécaire
"SWIFT" Société For Worldwide Interbank Financial Telecom

BILAN 2005

08 Boulevard Ernesto Che Guevara
16000 Alger
Tél : 021.71.47.47 à 49-021.71.35.40
http://www.bna.com.dz

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	45 599 659 252,71
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	124 563 754 927,12
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	18 645 619 160,89
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	290 999 970 725,63
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	27 726 395 000,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	285 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 452 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	285 794 092,60
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	5 866 498 279,84
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	942 569 168,90
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 698 946 170,55
TOTAL ACTIF	609 067 252 863,23

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	21 787 351 053,60
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	436 728 497 775,85
- COMPTES D'EPARGNE	198 775 396 845,20
- AUTRES DETTES	237 953 100 930,65
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	1 641 094 233,08
6)- COMPTES DE REGULARISATION	94 020 856 114,11
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 541 203 099,91
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 991 155 332,60
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 051 497 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	0,00
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	-2 954 835 846,20
TOTAL PASSIF	609 067 252 863,23

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		26 115 524 206,27
60- Charges bancaires	4 589 672 910,42	
80- Marge bancaire		**21 525 851 295,85**
80- Marge bancaire		21 525 851 295,85
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		24 034 508,54
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61-Mat.& Fournitures consommés	148 851 131,34	
62- Services	841 551 225,11	
63- Frais de personnel	2 783 995 090,97	
64- Impôts & Taxes	544 916 298,41	
66- Frais divers	860 476 809,68	
68- Dotations amortis.& Provis	585 759 898,12	
83-Résultats d'exploitation		**15 784 335 350,76**
79- Produits hors exploitation		35 653 836 018,62
69- Charges hors exploitation	54 393 007 215,58	
84- Résultats hors exploitation		**(18 739 171 196,96)**
83- Résultats d'exploitation		15 784 335 350,76
84- Résultats hors exploitation		(18 739 171 196,96)
880- Résultat brut de l'exercice		**2 954 835 846,20**
886- Provision pour Risque de crédit	0,00	
889- Impôt s/Les bénéfices des sociétés	0,00	
88- Résultat de l'exercice		**(2 954 835 846,20)**

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	**185 233 329 931,78**
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 657 744 565,55
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	123 25 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	41 501 767 528,99
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	117 748 724 656,49
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	**104 861 309 443,08**
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	104 861 309 443,08
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

FILIALES ET PARTICIPATIONS DE LA BNA EN ALGERIE & A L'ETRANGER

"AMNAL" Entreprise de Service et Equipements de Sécurité
"BACE" Banque Algérienne du Commerce Extérieur
"BAMIC" Banque du Maghreb Arabe pour l'Investissement et le Commerce
"CAGEX" Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations
"CELIM" Charikat El Istithmar El Mali
"CGCI" Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement
"CPI" Centre de Précompensation Interbancaire
"FCMGRC" Fonds de Caution Mutuelle de Garanties Risques Crédits/ Jeunes Promoteurs
"IFA" Société d'Investissement et de Financement d'Algérie
"IAHEF" Institut Algérien des Hautes Etude Financières
"MARTCO" Société Mixte Algéro-Marocaine de Trading
"PFCA" Programme de Financement du Commerce Arabe
"SAC" Société Algérie Clearing
"SATIM" Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de la Monétique
"SGBVM" Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières
"SGCI" Société de Garantie du Crédit Immobilier
"SGDB" Société de Garanties des Dépôts Bancaires
"SIBF" Société Interbancaire de Formation
"SIDSP" Société Islamique pour le Développement du Secteur Privé
"SIEGA" Société d'Investissement d'Exploitation et de Gestion Aéroportuaire
"SIH" Société d'Investissement Hôtelière
"SOFICOP" Société Financière en Conseils et Placements
" SRH" Société de Refinancement Hypothécaire
"SWIFT" Société For Worldwide Interbank Financial Telecom

BILAN 2006

08 Boulevard Ernesto Che Guevara
16000 Alger
Tél : 021.71.47.47 à 49-021.71.35.40
http://www.bna.com.dz

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	47 223 257 565,52
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	89 387 739 202,21
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	86 454 238 325,27
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	353 344 545 798,72
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	37 995 652 400,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	285 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 852 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	306 276 815,44
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	7 077 387 015,78
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	389 569 566,70
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 675 118 865,48
TOTAL ACTIF	716 991 831 640,11

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	63 653 992 544,44
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	496 995 249 644,83
- COMPTES D'EPARGNE	186 000 122 170,93
- AUTRES DETTES	310 995 127 473,90
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	7 706 822 374,60
6)- COMPTES DE REGULARISATION	89 264 609 019,74
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 116 391 684,31
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 314 824 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	-2 954 835 846,20
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	4 366 788 673,37
TOTAL PASSIF	716 991 831 640,11

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		27 772 970 597,58
60- Charges bancaires	4 895 007 787,85	
80- Marge bancaire		**22 877 962 809,73**
80- Marge bancaire		22 877 962 809,73
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		28 696 659,55
78- Transfert de charge d'exploitation		1 000,00
61-Mat.& Fournitures consommés	153 589 446,84	
62- Services	1 092 973 894,57	
63- Frais de personnel	2 778 126 419,22	
64- Impôts & Taxes	568 096 618,50	
66- Frais divers	723 768 361,56	
68- Dotations amortis.& Provis	610 367 922,33	
83-Résultats d'exploitation		**16 979 737 806,26**
79- Produits hors exploitation		6 725 688 713,13
69- Charges hors exploitation	15 756 431 208,37	
84- Résultats hors exploitation		**(9 030 742 495,24)**
83- Résultats d'exploitation		16 979 737 806,26
84- Résultats hors exploitation		(9 030 742 495,24)
880- Résultat brut de l'exercice		**7 948 995 311,02**
886- Provision pour Risque de crédit	3 000 000 000,00	
889- Impôt s/ Les bénéfices des sociétés	582 206 637,65	
88- Résultat de l'exercice		**4 366 788 673,37**

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	196 993 509 501,63
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 706 953 042,48
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	13 321 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	58 104 606 830,66
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	110 860 856 447,74
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	127 424 502 913,79
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	127 424 502 913,79
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

FILIALES ET PARTICIPATIONS DE LA BNA EN ALGERIE & A L'ETRANGER

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN 2007

"AMNAL" Entreprise de Service et Equipements de Sécurité
"BACE" Banque Algérienne du Commerce Extérieur
"BAMIC" Banque du Maghreb Arabe pour l'Investissement et le Commerce
"CAGEX" Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations
"CELIM" Charikat El Istithmar El Mali
"CGCI" Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement
"CPI" Centre de Précompensation Interbancaire
"FCMGRC" Fonds de Caution Mutuelle de Garanties Risques Crédits/ Jeunes Promoteurs
"IAHEF" Institut Algérien des Hautes Etudes Financières
"PFCA" Programme de Financement du Commerce Arabe
"SAC" Société Algérie Clearing
"SATIM" Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de la Monétique
"SGBVM" Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières
"SGCI" Société de Garantie du Crédit Immobilier
"SGDB" Société de Garanties des Dépôts Bancaires
"SIBF" Société Interbancaire de Formation
"SIDSP" Société Islamique pour le Développement du Secteur Privé
"SIH" Société d'Investissement Hôtelière
"SRH" Société de Refinancement Hypothécaire
"SWIFT" Société For Worldwide Interbank Financial Telecom

08 Boulevard Ernesto Che Guevara
16000 Alger
Tel : 021 71 47 47 à 49 - 021 71 35 40
http://www.bna.dz

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ACTIF

Unité : DA

- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	55 395 161 627,04
- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	87 861 105 373,53
- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	156 617 785 702,45
- CREANCES SUR LA CLIENTELE	451 043 110 887,31
- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	34 570 081 081,00
- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	440 239,50
- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 668 901 819,33
- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
- LOCATION SIMPLE	0,00
- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	335 110 679,74
- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	21 067 245 264,23
- AUTRES ACTIONS	0,00
- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
- AUTRES ACTIFS	341 253 932,52
- COMPTES DE REGULARISATION	112 022 434 113,02
TOTAL ACTIF	922 922 630 719,67

PASSIF

Unité : DA

- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	142 077 411 033,58
- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	595 593 939 411,84
* COMPTES D'EPARGNE	195 040 192 415,13
* AUTRES DETTES	400 553 746 996,71
- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
- AUTRES PASSIFS	5 589 606 359,95
- COMPTES DE REGULARISATION	101 577 558 379,16
- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	3 256 852 684,31
- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 507 639 265,32
- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
- RESERVES	8 026 164 176,40
- ECART DE REEVALUATION	13 590 105 762,20
- REPORT A NOUVEAU	-2 954 835 846,20
- RESULTAT DE L'EXERCICE	6 789 576 391,12
TOTAL PASSIF	922 922 630 719,67

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		32 541 595 415,14
60- Charges bancaires	5 429 731 078,83	
80- Marge bancaire		**27 111 864 336,31**
80- Marge bancaire		27 111 864 336,31
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		65 808 902,15
78- Transfert de charge d'exploitation		1 766,00
61-Mat.& Fournitures consommés	145 863 278,21	
62- Services	1 365 232 196,27	
63- Frais de personnel	2 885 086 552,02	
64- Impôts & Taxes	657 497 467,83	
66- Frais divers	1 286 245 375,79	
68- Dotations amortis.& Provis	753 831 919,48	
83-Résultat d'exploitation		**20 083 918 214,86**
79- Produits hors exploitation		8 265 863 195,36
69- Charges hors exploitation	19 136 673 060,10	
84- Résultat hors exploitationion		**(10 870 809 864,74)**
83- Résultat d'exploitation		20 083 918 214,86
84- Résultat hors exploitation		(10 870 809 864,74)
880- Résultat brut de l'exercice		**9 213 108 350,12**
886- Provision pour risque de crédit	0,00	
889- Impôts / Les bénéfices des sociétés	2 423 531 959,00	
88- Résultat de l'exercice		**6 789 576 391,12**

Hors Bilan

Unité : DA

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	**420 714 196 381,17**
- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 644 590 259,99
- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	10 359 293 180,75
- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	253 591 994 275,30
- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	142 118 318 665,13
- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	**202 273 734 948,66**
- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	202 273 734 948,66
- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale des Actionnaires.

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	63 076 457 283,92
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	58 654 726 794,19
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	258 864 257 894,60
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	569 395 193 916,00
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	33 670 278 615,25
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	481 818,01
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 084 482 462,87
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	336 516 650,44
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	21 104 347 554,26
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	347 356 455,45
16)- COMPTES DE REGULARISATION	110 754 431 372,17
TOTAL ACTIF	1 119 288 530 817,16

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	217 020 615 767,26
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	697 546 990 400,69
- COMPTES D'EPARGNE	224 120 076 211,18
- AUTRES DETTES	473 426 914 189,51
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	5 630 960 797,10
6)- COMPTES DE REGULARISATION	82 958 331 155,53
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	3 287 307 244,31
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 951 680 896,28
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	41 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	8 026 164 176,40
15)- ECART DE REEVALUATION	13 590 105 762,20
16)- REPORT A NOUVEAU	3 834 740 544,92
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	10 573 020 970,48
TOTAL PASSIF	1 119 288 530 817,16

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		44 164 730 906,46
60- Charges bancaires	7 872 123 401,60	
80- Marge bancaire		**36 292 607 504,86**
80- Marge bancaire		36 292 607 504,86
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		14 481 620,40
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61-Mat.& Fournitures consommés	144 291 563,02	
62- Services	1 451 539 943,69	
63- Frais de personnel	3 802 191 351,00	
64- Impôts & Taxes	943 031 870,06	
66- Frais divers	1 359 291 912,66	
68- Dotations amortis.& Provis	812 575 592,23	
83-Résultat d'exploitation		**27 794 166 892,60**
79- Produits hors exploitation		2 431 961 633,16
69- Charges hors exploitation	15 933 265 295,83	
84- Résultat hors exploitationion		**(13 501 303 662,67)**
83- Résultat d'exploitation		27 794 166 892,60
84- Résultat hors exploitation		(13 501 303 662,67)
880- Résultat brut de l'exercice		**14 292 863 229,93**
886- Provision pour risque de crédit	0,00	
889- Impôts / Les bénéfices des sociétés	3 719 842 259,45	
88- Résultat de l'exercice		**10 573 020 970,48**

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	**1 033 303 131 880,62**
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 161 438 696,38
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	9 623 483 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	264 535 495 795,61
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	745 982 714 207,88
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	**314 044 824 059,72**
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	314 044 824 059,72
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale des Actionnaires.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2010	Montant 31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31/12/2010	Montant 31/12/2009
1	**Banque Centrale,**			
2	**Dettes envers les institutions Financières**	2-13	**290 560 461**	**201 088 954**
3	**Dettes envers la clientèle**	2-14	**738 292 584**	**723 959 223**
4	**Dettes représentées par des titres**	2-15	**19 237 930**	**19 365 870**
5	**Impôt courant -Passif**	2-16	**12 981 444**	**10 419 983**
6	**Impôt différés - Passif**	2-17	**163 339**	**163 339**
7	**Autres Passifs**	2-18	**43 414 989**	**37 985 095**
8	**Comptes de régularisation**	2-19	**126 175 661**	**122 274 955**
9	**Provisions pour risques et charges**	2-20	**7 091 341**	**4 551 341**
10	**Subventions d'équipement** **autres subventions d'investissements**			
11	**Provisions Pour risques Bancaires Généraux**	2-21	**42 859 591**	**28 417 616**
12	**Dettes subordonnées**	2-22	**14 000 000**	**14 000 000**
13	**Capital Social**	09	**41 600 000**	**41 600 000**
14	**Primes liées au Capital**			
15	**Réserves**	2-23	**24 839 732**	**8 026 164**
16	**Ecart d'évaluation**			
17	**Ecart de Réévaluation**	2-24	**14 122 289**	**14 122 289**
18	**Report à nouveau**	2-25	**13 746 086**	**13 746 086**
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	**Résultat de l'exercice (+)**	2-26	**32 599 909**	**21 016 960**
	TOTAL PASSIF		**1 421 685 356**	**1 260 737 875**

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

En Milliers DZD

Annexe n° 1 bis HORS BILAN
2010

	Intitulé	Notes	Montant 31 12 2010	Montant 31/12/2009
	A - Engagements Donnés		**386 896 261**	**1 035 694 157**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		7 375 776	15 635 196
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle		9 440 483	9 440 483
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières		104 103 465	219 847 170
4	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		265 976 537	790 771 308
5	Autres Engagements donnés			
	B - Engagements Reçus		**312 297 766**	**360 185 113**
6	Engagements de Financements reçus des institutions financières			
7	Engagements de Garanties reçus des institutions financières		312 297 766	360 185 113
8	Autres Engagements reçus			

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

COMPTE DE RESULTATS

En Milliers DZD

	COMPTE DE RESULTATS	Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**52 437 400**	**41 960 887**
10	Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11	8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**41 517 427**	**32 242 051**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**45 529 948**	**31 436 943**
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPÔT**		**45 529 948**	**31 436 943**
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4.13	**32 599 909**	**21 016 960**

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمتع البنوك العمومية الجزائرية بالكفاءة الفنية، حيث يعتبر القطاع المصرفي احد المجالات الحساسة و الهامة لأي مجتمع.

حيث تم استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA) كطريقة غير معلمية، كما و قد تم استخدام برنامج (XLDEA) لقياس الكفاءة الفنية لعينة الدراسة و ذلك باستخدام ثلاثة مدخلات تمثلت في تكاليف الاستغلال، رأس المال العيني، رأس المال النقدي و مخرجتين هما القروض، الاستثمارات.

وقد بينت النتائج باستعمال نمودج عوائد الحجم الثابتة ان البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة بشكل عام تتمتع بالكفاءة الفنية و ذلك بالتوجهين المدخلي و المخرجي ،كما تم تحديد القيم التي يمكن تخفيضها من المدخلات او القيم التي يمكن زيادتها في المخرجات حتى تصل إلى حد الكفاءة .

الكلمات المفتاحية :أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، الكفاءة الفنية، عوائد الحجم الثابتة.

Abstract :

This study aims to find out the extent to which the Algerian public banks technical efficiency, where the banking sector is one of the sensitive areas and important for any society.

Which method was used data Envelopment Analysis(DEA), as a method non -parametric, as and have been using the program to measure the technical efficiency of the study sample and using three input was the exploitation costs, physical capital, financial capital and two output loans, investments.

We used the search form returns of fixed size results have shown that the Algerian public banks study place in general has technical efficiency by the both orientations (input and output) and that portal and, it was also identified the values that can be lowered from the input or values that can be scaled to the output until it reaches the limit efficiency.

Key words: analysis method Alttoiqi data, technical competence, returns of fixed size.